

انفاق غزوة أريحا

الملاحم والنتائج السياسية والاقتصادية



نادية رفعت

الحزب الشيوعي الفلسطيني

اتفاقية « غزة - أريحا »

الملامح والنتائج السياسية والاقتصادية

اتفاقية «غزة - أريحا»
الجوانب والنتائج السياسية والاقتصادية .

نادية رفعت
أحمد بهاء الدين شعبان

رسم الغلاف : كاريكاتور « رقصة الموسم » ، عن جريدة « اللوموند » .

الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٩٤

حقوق الطبع محفوظة

استهلال

كان توقيع اتفاق «غزة - أريحا» مفاجأة كبيرة للجماهير العربية، ثم جاء الإعلان عن الملاحق السرية للاتفاق «صدمة» أشد لأنها أطلقت تداعيات مختلفة علي كافة المستويات دون ترتيب .

لقد أنهى التوقيع علي الاتفاق مرحلة طويلة من مراحل الصراع العربي - الصهيوني، وفتح الباب أمام مرحلة شديدة الاختلاف والخطورة، خاصة في وقت تقف فيه الجماهير والطليعة المثقفة قلقة ومشتتة، ولولا الانتفاضة المجيدة للشعب الفلسطيني المكافح لانكسرت الإرادة القومية إلي مدي لا يمكن إدراكه .

ومصر وفلسطين تضمهما معادلة واحدة للأمن القومي، شغنا أم أينا، ولذلك سيلعب الأعداء علي ضرب هذه المعادلة وتغيير قواعدها . . والخوف الأكبر عندما تنفجر التناقضات بين الإخوة أنفسهم أطراف المعادلة .

لذا كان من الضروري إجراء تحليل دقيق للجوانب والآثار المختلفة للاتفاق وتحديد المخاطر والاحتمالات. ومن هنا كان تقسيم الكتاب إلي قسمين رئيسين :

• القسم الأول: يناقش كل آثار الاتفاق من الناحية السياسية والأمنية. وقد تصدى له الباحث أحمد بهاء الدين شعبان .
والقسم الثاني: يناقش كل آثار الاتفاق من الناحية الاقتصادية. وقد تصدت له الباحثة نادية رفعت .

وإذا كان اتفاق «غزة - أريحا» هو «المدخل» لاندماج الكيان الصهيوني في المنظومة العربية، فهو يمثل كذلك «البوابة الكبرى» لقيام «السوق شرق أوسطية» والتي ستغير - إن قامت - من وجه التاريخ العربي والتشكيل الحضاري لوطننا .

المؤلفان

أولاً : الملامح السياسية والأمنية للاتفاق

(١) العناصر التي مهدت للاتفاق

دخلت القضية الفلسطينية، مع بداية عقد التسعينيات من هذا القرن، منعطفاً جديداً، حاسماً وبالحظ الخطورة، أحيطت فيه بجملة من الظروف المستجدة والمتغيرات الطارئة، التي تركت آثاراً مباشرة على مسار كفاح الشعب الفلسطيني، وعلى توجهات الصراع في مواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة. ويمكن رصد أهم هذه المتغيرات على النحو التالي :

أولاً : التبدلات على المستوى الدولي، والمتمثلة في :

١ - انهيار الحليف السوفيتي، وتفكك الكتلة الشرقية، والتجمعات التي حاولت الاستقلال - نسبياً - عن الهيمنة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - انفراد «العدوة» الأمريكي، بموقعه القيادي في مقدمة النظام العالمي الراهن، وتقلص فرص المناورة، وهامش اللعب على التناقضات العالمية.

٣ - تعاظم الأزمات الاقتصادية والسياسية في العالم، وبروز العديد من بؤر التفجر ومراكز الاستقطاب، وعناصر الجذب للإهتمام في العالم، (وخاصة بعد التحولات في شرق أوروبا)، الأمر الذي حد من عمليات الدعم الدولي للفلسطينيين، وقلل من حجم التضامن مع قضيتهم.

ثانياً : التبدلات على المستوى الإقليمي ، وأبرزها :

١ - حرب الخليج الثانية ونتائجها حيث استقدمت الجيوش الأمريكية والغربية لحماية المصالح الإمبريالية في المنطقة ، (وأهمها النفط) ، وحشدت الأنظمة العربية الموالية تحت الراية الأمريكية، وحيث تم ضرب المشروع التحرري العربي ومركزاته في الصميم، وتغلبت النعرة الشوفيتية ضيقة الأفق على المصالح الجماعية لدول المنطقة.

٢ - تنامي المصالح الكونية في المنطقة، وتصاعد ضغوط تثبيت الاستقرار الإقليمي ؛ فمع التطورات الحادثة على مر عشرات السنين، تربت مصالح ضخمة وتفاعلات هائلة بين دول المنطقة والعالم، أصبح من الضروري حمايتها بتحقيق قدر من الهدوء المبنى على تقليص دواعي التوتر، عن طريق حل المشكل الرئيسي فيها، وهو الصراع العربي - الإسرائيلي، بما يضمن استمرار الاستنزاف الرأسمالي لثروات المنطقة ، وينزع فتيل الانفجار الذي يهدد مستقبل المصالح الغربية إذا استمرت هذه القضية بدون حل.

ثالثاً: التبدلات على المستوى المحلي (الفلسطيني والإسرائيلي) :

١ - استكمال حصار الحركة الوطنية الفلسطينية عن طريق :
أ) تفاعل عناصر التردى داخل المؤسسات الوطنية الفلسطينية، خاصة بعد الخروج من بيروت ، والشتات في أنحاء المعمورة ، بدون جهد حقيقى من القيادة الفلسطينية يواجه المحنة الجديدة ويحمي سلباتها ، وتفسخ البنية

التنظيمية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الأمر الذى سهل تمرير مفاهيم التسوية السياسية بأدنى صورة ، ومهد لفكرة القبول بأى مستوى من مستويات الحل.

(ب) تضيق الحصار فى كل الدول العربية - بلا استثناء - على الحركة الفلسطينية، والحرب الطاحنة الموجهة لاستكمال «ضبط» القيادة الفلسطينية، وترويض عناصر التمرد فيها.

(ج) تهية المناخ لتمرير مؤامرات التسوية، عن طريق مضاعفة حجم معاناة الشعب الفلسطينى - داخل الأراضى المحتلة وخارجها - فإضافة للتردى العام فى الأوضاع الفلسطينية، الاقتصادية والاجتماعية ، تحت الاحتلال وفى الشتات، جاءت تداعيات حرب «عاصفة الصحراء»، بمزيد من الانهيار الذى طال كل مناحى حياتهم، فانقطاع الموارد المالية المحولة من الفلسطينيين العاملين فى دول الخليج النفطية، «والتي تقدر بـ ٦٠٠ مليون دولار، خلال السبعة شهور الأولى من الأزمة، أى ما يعادل أكثر من ثلث الناتج القومى فى هذه المناطق»^(١)، وموجات الطرد الجماعى للفلسطينيين من الدول العربية، وانتشار البطالة فى المناطق المحتلة، وتقلص فرص التطوير، وتدهور الصادرات.. إلخ، كل هذه العناصر مجتمعة، إضافة إلى استمرار تصاعد وتيرة القمع الإسرائيلى، دون بروز بادرة أمل فى تجاوز هذا الوضع، دفع الوضع الفلسطينى إلى نقطة اللااحتمال، والتي مهدت لقبول أى عرض يقدم، يحمل أوهام الحل، وي طرح بديلا - أيا كان - لحياة الجحيم الراهنة.

٢ - التطورات داخل المعسكر الإسرائيلي، وأبرزها :

أ) تأثير الانتفاضة الفلسطينية ونتائجها : فهي من ناحية أبرزت استحالة تدمير الروح النضالية للشعب الفلسطيني ، أو استيعابها فى آليات الاحتلال الصهيونى ، وأنضجت مؤسسات فلسطينية فعالة قادت الحياة الفلسطينية خلال سننى الانتفاضة وهى من ناحية أخرى أنضجت الظروف المواتية لتخلى إسرائيل عن أجزاء من الأراضى المحتلة التى أصبحت شديدة العبء على أمنها واقتصادياتها والحالة النفسية لعناصرها.

ب) أزمات الاقتصاد الإسرائيلى المركبة؛ لأسباب عديدة منها تصاعد النفقات العسكرية، والآثار السلبية لاستمرار وارتفاع وتيرة نشاطات الانتفاضة فى الأراضى المحتلة، وكلفة تحمل نتائجها، ومحاولات السيطرة عليها... إلخ.

ج) ازدياد معدلات الهجرة اليهودية وتعاظمها إلى إسرائيل، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وتفكك الكتلة الشرقية، وضغوطها على المجتمع الإسرائيلى.

د) المكاسب العامة التى تحققت للمشروع الصهيونى - فى فلسطين والمنطقة - والرغبة فى «تسكين» الأوضاع، وتهذيب الظروف لإتمام عملية استيعاب هذه المكاسب، وهضم إنجازاتها، قبل التهيئة للانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل المسيرة الصهيونية.

هذه العوامل وغيرها، مهدت الطريق أمام طرح برنامج التسوية

الأمريكي، الذي تم تكريسه فعلياً، والتوقيع على بنوده، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، تحت اسم «اتفاق المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية»، يوم الإثنين ١٣/٩/١٩٩٣، حيث أقر في واشنطن، أن «حكومة دولة إسرائيل، ومنظمة التحرير - ممثلاً للشعب الفلسطيني - يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعى للعيش في ظل تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.. فهل يحقق هذا الاتفاق بالفعل السلام في منطقتنا؟! وهل يضمن إنهاء عقود من المواجهة والنزاع حقاً؟! وهل يوفر العيش في كرامة وأمن للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية، وهل يوازي هذا الحل كل ما قدم من تضحيات وما دفع من مقابل، على امتداد سنوات الصراع بيننا وبين العدو الصهيوني؟!

هذه وغيرها من التساؤلات، الموضوعية والأساسية، ينبغي دراستها بدقة، والإجابة عليها بوضوح وصراحة، لأن تأجيل الرد عليها، وغموض الموقف منها، لن يقود إلا إلى مزيد من الحروب والدمار، وسيدفع بالمنطقة إلى قرن جديد وهي حبلى بعناصر التفجر، بدلا من أن يهيئها لعقود من الاستقرار والإزدهار كما يزعم البعض.

الهوامش

- (١) الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي : الدواعي والمضمون والإنجازات، ورقة عمل مقدمة من أ. د. محمد رضا العنل إلى ندوة المائدة المستديرة ، المنظمة من قبل مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، والمنشورة في : «اتفاق المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية : مواجهة أم مصالحة» ، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٣، ص ٨٥.

(٢) الاتفاق : أمريكا وإسرائيل .. والمنظمة .. من الذى تغير ؟!

ذات يوم فى شهر يوليو عام ١٩٩١، وصف ياسر عرفات الجهود الأمريكية لتحقيق «السلام» فى المنطقة، باعتبارها «ضحك على الذقون لابتلاع الأرض والمقدسات»^(١).

وقد بادلته أمريكا «وداً» بود، فلم تأل جهداً فى تشويه صورته، فوصمته بـ «الإرهابى»، وصنفت منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها منظمة «تخريبية»، وشوهت صورته وصورتها وصورة نضال الشعب الفلسطينى الحرى، وانحازت بشكل مطلق إلى الجانب الإسرائيلى، متجاهلة فى ذلك كل قواعد العدل والأخلاق وحقوق الإنسان.

ومع التطورات الأخيرة فى الأحداث، لم يجد الرئيس الفلسطينى غضاضة فى أن يصف «بيل كلينتون»، الرئيس الأمريكى باعتباره «صديقاً مهماً للشعب الفلسطينى فى البيت الأبيض»^(٢) ..
فما الذى حدث ؟!

هل حقاً تغير الموقف الأمريكى من نضال شعب فلسطين، فتحول من موقف العداء إلى موقع الصداقة ؟! وهل تبدل موقف الرئيس الأمريكى من «أفاق» يحاول الضحك على الذقون ويسعى لابتلاع الأرض والمقدسات، إلى صديق صادق المسعى، ينشط لرد الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطينى ؟! .. أم حدث العكس، ووقع التطور فى اتجاه «تصحيح» الرؤية المرفقيه للـ «صديق» الأمريكى

الذى يقطن البيت الأبيض، فصارت تقطر ودأ وتنز بشاشة، وتحرك عرفت من موقعه باتجاه موقع الرئيس الأمريكى، مقدماً فروض الولاء، وعلامات الطاعة!؟..

مرة أخرى : ما الذى حدث ؟؟

يعترف «جيمى كارتر»، الرئيس الأمريكى الأسبق، بعد لقاءه بعرفت، أن الفلسطينيين (المفاوضين)، قد «قبلوا أقل مما كانوا يريدون الآن فى الاتفاق»^(٣)، ولعل هذا التنازل الذى يشير إليه كارتر، كان أحد الأسباب التى قربت الموقف العرفاتى من الموقع الأمريكى الثابت، المتوحد مع الثوابت الصهيونية أيضاً، وقد طرح، فى موقع آخر، السيد «حيدر عبد الشافى»، رئيس وفد المفاوضين الفلسطينيين تسأؤلاً، موضوعياً، حول هذه القضية : «ترى ما سبب التغير المفاجئ فى الموقف الأمريكى من منظمة التحرير، ومن أبو عمار شخصياً؟»، إذ لم يكن جوهر الموضوع طبعاً هو الإيمان الطارئ من أمريكا وإسرائيل بعدالة القضية الفلسطينية، ولا بضرورة توفير حل عادل لها. وإنما - فى واقع الأمر - كانت الظروف الدولية والإقليمية، وأساساً الداخلية (فى منظمة التحرير الفلسطينية) قد نضجت، وحان قطافها، ولهذا تحركت المسألة فى الاتجاه المعروف، ويعترف «نبيل عمرو»، السفير الفلسطينى السابق فى موسكو بهذه المعضلة فى مقال عنوانه «عرفات والأمريكيون وأزق المفاوضات»، فيقول : أن عرفات «منح إدارة كلينتون المتثرة فى أمر السياسة الخارجية وقوداً نادراً ملأت به عربتها، من دون أن تمنح صاحب المائدة أى مكافأة تذكر. أخذوا منه معجزة لإزالة أخطر احتقان مزمن فى الحياة الدولية، من دون أن يعطوه ما يساوى الحد الأدنى من مقومات المواصلة الفعالة، والأداء

المثمر للدور الحيوى»^(٤).

ويشير إيريك لوران، ومارك هالتر، فى كتابيهما «مجانين السلام : التاريخ السرى للمفاوضات» الصادر هذا العام (١٩٩٤)، إلى جانب من هذه التحولات فى الموقف العرفاتى، وفى حديث صحفى لأحد المؤلفين (إريك لوران)، يؤكد أن رابين مد يده لعرفات، حين وصل الأخير إلى لحظة من الضعف ياتت تهدد وجوده، وكان مستعداً للقبول بأى صيغة تحافظ على دوره : «وعندما وصل رابين إلى قواعته (وهو شخص يرحماتى)، ورأى أن لعرفات خصومه داخل المنظمة وخارجها، عمل على تأمين حمايته، والحفاظ على حياته»^(٥).

وفى كتابه «الشرق الأوسط الجديد»، يؤكد «شمعون بيرس»، وزير الخارجية الإسرائيلية، ومهندس الاتفاق أن «الظروف السائدة فى المنطقة وفى الأراضي (المحتلة يقصد) قادتنا للاستنتاج بأنه من مصلحة إسرائيل أن تلعب منظمة التحرير الفلسطينية دوراً فى هذه المرحلة السياسية»^(٦).

وبوضح الدكتور «إدوار سعيد»، المفكر الفلسطينى المعروف، هذا الوضع بصورة أكثر جلاءً، فيقول : «لم يشهد الفلسطينيون أزمة داخلية أسوأ من هذه التى بدأت الصيف الماضى، ومنظمة التحرير الفلسطينية تعيش تمزقاً وتشوهاً، والأوضاع فى الأرضى المحتلة بلغت ذروة السوء، وهى الأزمة التى لم تبدأ حتى لجأ عرفات إلى المشروع الإسرائيلى الذى أعاده بضربة واحدة إلى قلب الساحة، وخلص الإسرائيليين من مشكلة تمرد لا يريدونها، وعلى عرفات أن يعمل على حلها لهم»^(٧).

الاتفاق وجريمة الأوتوقراطية :

ويكاد كل المطلعين على الشؤون الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن يجمعوا على أن أحدا المثالب الأساسية التي عاقت تطور أداء الطرف الفلسطيني، وكبدته خسائر جسيمة لا مبرر لها، هو الطريقة الانفرادية الأوتوقراطية المعاندة، التي سير بها «الرئيس» عرفات الأمور، ودفعتها من مأزق إلى مأزق دون أمر يرضى.

فها هو السيد «شفيق الحوت»، القيادى البارز فى منظمة التحرير الفلسطينية، والمسئول السابق عن مكتبها فى لبنان، يشير إلى جانب من هذا الأمر : «إن عرفات أضحى أوتوقراطياً، تحولت إدارته للشؤون المالية الفلسطينية إلى كارثة، والأسوأ من ذلك أنه ليس مسئولاً أمام أى جهة، وأعتقد أن حفنة أشخاص، بينهم عرفات، لا تملك سوى خلفية تاريخية ضئيلة أو خبرة ضئيلة بالحياة المدنية العادية، قابعة فى تونس، تتخذ قرارات تمس حياة نحو ٦ ملايين نسمة» (٨).

وهى ذات القضية التى أثارها مؤلفا كتاب «مجانين السلام» السابق الإشارة إليه، فى صفحى ٤٢، و٢٢٠، حيث ورد «أن معلومات دقيقة تقدر الاحتياطى المالى لمنظمة التحرير الفلسطينية بين أربعة وستة مليارات (بلايين) دولار، تشكل قيمة المبالغ المستثمرة فى العالم العربى، والإبداعات الموجودة فى مصارف سويسرا ولوكسمبورج. إن مبلغ الاحتياطى المالى للمنظمة هائل، فهو قريب من رقم احتياطى العملات الأجنبية فى إسرائيل (٦,٤ مليارات دولار)، وفى اليونان (٦,١ مليارات دولار)، وفى تركيا (٦,٩ مليارات دولار)، ولعرفات وحده حق التوقيع على كل التحويلات

الهامة من هذا الاحتياطي»^(٩).

وفى تحقيق لوكالة «رويتر» من قطاع غزة بعنوان «حلم عرفات الذى تحول إلى كابوس»، يمكننا أن نلاحظ جانباً آخر، هاماً ومؤثراً، من المشهد.

«حلم ياسر عرفات فى حكم غزة وأريحا قد يتحول إلى كابوس.. فهو قد يكسب الأرض ولكن بدون ولاء مواطنيها.. فشعبه تتدنى بين فلسطينى غزة.. أما فى أريحا فإن الإعلام والصور التى تسم رفمها عقب توقيع اتفاق الثالث من سبتمبر الماضى تم إنزالها.

وفى التحقيق الذى أجرته «رويتر» فى قطاع غزة يقول «إيهاب الأشقر» أحد مسؤولى فتح المتشددين فى القطاع أنه قدم استقالته من فتح لأن القيادة فى واد والشعب فى واد آخر وهناك شعور باليأس لأن عرفات ألزم الفلسطينيين بما يعتبره الكثيرون اتفاقاً مثيراً للجدل مع المحتل إضافة إلى أن التعينات التى أجراها عرفات جاءت أبعد ما تكون عن أمانى المواطنين»^(١٠).

ويشعر الفلسطينيون باليأس من قدرة عرفات على احياء ديمقراطية حقيقية بل هو يخلق حلماً ينتظره الناس منذ ٢٧ عاماً ورغم موجة الاستقالات والالتحاقات التى قدمها أعضاء ومسؤولون فى اللجنة التنفيذية وضع والمنظمة، فإن عرفات مستمر فى أسلوبه الفردى واختياره العشوائى للشخصيات المعينة ويضيف أنصار المنظمة أن عرفات الذى نادى مراراً بالديمقراطية والأفكار الثورية المستنيرة يخطط لإنشاء دولة على غرار دول استبدادية عربية وطبقاً لما يقوله الأشقر فإن غزة لا يوجد بها سوى الناس وإذا لم تستطع المنظمة بناء

دولة على أسس ديمقراطية فإنها ستفقد شعبيتها، وستكون مجرد دولة عربية تحمل الرقم ٢٣ بدلا من كونها الدولة العربية الديمقراطية رقم ١».

وكما يقول « مجدى عقيل » المتسمى للتيار الإسلامى فإن عرفات منح الوظائف لأصحاب الحلل وأربطة العنق الجالسين خلف مكائهم وبجاهل الذين ضحوا بحياتهم والذين أمضوا أحلى سنوات العمر فى السجن.. فغزة كما يقول « إيهاب الأشقر » لا تحتاج إلى الإستثمارات ورؤوس الأموال فقط ، بل إلى الديمقراطية والرجل المناسب ، فى المكان المناسب فنحن فى حاجة لبناء دولة من الصفر وخلق إنسان فلسطينى جديد» (١١).

ومن داخل حدود «الدار» يطرح السيد «خالد الحسن»، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ذو الاتجاهات المحافظة، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الوطنى الفلسطينى، رأيه مبدئاً «السرية المطلقة» (التي يدير بها عرفات العمل حتى بالنسبة لزملائه القياديين والأجهزة الفلسطينية الرئيسية) والتي لا تعرف إلا التوجس»، ويطرح شروطاً أربعة، لا مناص من توفرها، كشروط فاعلة لإنجاح عملية التصدى للتداعيات السلبية الخطيرة لاتفاق «غزة - أريحا» هي :

١ - الانطلاق من مبدأ «الالتزام الدائم بنظرية العمل»، كموجة نحو الاتجاه الصحيح فى التفكير والعمل، لأن ما وقع من انفراد هو نقىض دائم لمثل هذا الالتزام.

٢ - الديمقراطية فى مركز القرار، وهو أمر مفقود بالكامل.

٣ - متطلبات المنهج الديمقراطى، وهو أمر مفقود بالكامل.

٤ - إلغاء الإرهاب الفكرى والمالى، وهو إرهاب موجود بدرجة أو

بأخرى» (١٢).

وتصل هذه الفردية إلى الدرجة التي تجعل عرفات يمتنع عن إشراك فاروق قدامى، «وزير الخارجية» الفلسطيني في مفاوضات الاتفاق لجرد أن لديه اعتراض مبدئى على المحادثات السرية، فمن منطلق عرفات كان لا يجوز إشراكه فيها، أو حتى إعلامه بوجودها» (١٣).

ويشير كتاب «مجانين السلام» إلى واقعة ذات دلالة، فحين زار الوزير الأمريكى، كريستوفر القدس، طلب عرفات من الأعضاء المفاوضين الثلاثة «فيصل الحسينى» و«حنان عشراوي» و«حيدر عبدالشافى» تقديم مقترحاته الجديدة للوزير، فاعترضوا حين وجدوا أنها تتضمن تنازلات كثيرة، فما كان من عرفات إلا أن قال لهم بخشونة «أنتم لستم أكثر من ساعة بريد، وساعى البريد لا يفتح الرسائل، وإنما يوصلها لأصحابها»! (١٤)

وحاولت القيادات الفلسطينية المشاركة فى لعبة المفاوضات إنقاذ ما يمكن إنقاذه، دون جدوى، فقد أعلن الدكتور «حيد عبدالشافى»، الذى رأس «وفد الإصلاح» إلى تونس - فى مستقبل هذا العام - عن فشل مهمته، إذ قال أن رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات لم يستجب للمطالبات بالإصلاحات الديمقراطية التى تقدم بها الوفد (اشتملت على تشكيل لجنة استشارية لمتابعة قرارات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وتشكيل لجنة خاصة بالدستور فى الأرض المحتلة لتنفيذ اتفاق الحكم الذاتى، وإجراء الانتخابات فى الضفة الغربية فى الفترة التى حددها إعلان المبادئ.. إلخ) (١٥)، مبدئاً قلقه من قيام «سلطة فلسطينية مستبدة فى المستقبل» (١٦)، ورغم

الاعتراض المبدئي على طبيعة القيادات التي قدمت هذه الطلبات أصلاً، وعلى طريقة توجيهها ومرجعياتها الاجتماعية، وعلى طبيعة الوفد الذاهب إلى تونس ومعظمهم ينتمون إلى فئة أو شريحة سياسية ضيقة، وهي فئة كانت قد ساهمت في تغييب الديمقراطية الفلسطينية، وربما لم تكن لتطالب بالإصلاح الديمقراطي لو أنها احتفظت بحصتها من الكمكة السياسية التي لم تكن تحصل عليها أصلاً وفق أى انتخابات تمثيلية! (١٧)، برغم كل ذلك، لم يقبل عرفات أى محاولة لحد أدنى من توسيع مجال المشاركة السياسية فى السلطة، على قمة الهرم الفلسطينى الضيقة للغاية، مثله مثل أى حاكم فرد عربى آخر، أو أى حاكم مستبد فى أية بقعة من عالمنا الثالث المنكوب.

إنها المعضلة التى تواجه فى العادة القادة الفرديين الذين ينظرون إلى أنفسهم كقادة تاريخيين (١٨)، ودائماً تدفع الشعوب الثمن!، ولا يبقى أمام هؤلاء إلا أن يستصرخوا «العرب» الأمريكى ملوحين بالمصير المحتوم لأنهم لم يراهنوا جيداً على الجواد العرفاتى! : «حين تأتى تلك اللحظة التى ربما لا يستطيع فيها عرفات النطق بكلمة «سلام»، يتعين على الأمريكىين أن يمتروا بارتكابهم أفدح خطأ تاريخى.. إنه الخطأ الذى يشبه قتل جواد قبل أن يدخل السباقات النهائية! (١٩).

الهوامش

- (١) جريدة « الحياة الدولية » ، ١٦/٧/١٩٩١.
- (٢) جريدة « الحياة الدولية » ، ١٦/٩/١٩٩٣.
- (٣) جريدة « الحياة الدولية » ، ١٤/١١/١٩٩٣.
- (٤) جريدة « الحياة الدولية » ، ٢٠/٣/١٩٩٤.
- (٥) مجلة «الوطن العربي» ، العدد ٨٩٠ ، ٢٥/٣/١٩٩٤.
- (٦) شمعون بيرس ، «الشرق الأوسط الملتصقة» ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان - الأردن ، ١٩٩٤ ، ص ٣٢.
- (٧) جريدة « الحياة الدولية » ، ١١/٩/١٩٩٣.
- (٨) المصدر نفسه.
- (٩) أنظر عرض الكتاب ، مجلة «الوطن العربي» ، العدد ٨٩٠ ، ٢٥/٣/١٩٩٤.
- (١٠) جريدة «الوطن العربي» ، ٢١/١/١٩٩٤.
- (١١) المصدر نفسه.
- (١٢) جريدة «الحياة الدولية» ، ٣٠/١١/١٩٩٣.
- (١٣) مجلة «الوطن العربي» ، مصدر سبق ذكره.
- (١٤) المصدر نفسه.
- (١٥) جريدة « الحياة الدولية » ، ١٨/١/١٩٩٤.
- (١٦) المصدر نفسه.
- (١٧) أحمد حرب ، «في الديمقراطية الفلسطينية ومهمة وفد الإصلاح» ، جريدة « الحياة الدولية » ، ١٨/١/١٩٩٤.
- (١٨) المصدر نفسه.
- (١٩) نبيل عمرو ، «عشرات والأممكيون ومازق المفاوضات» ، جريدة « الحياة الدولية » ، ٢٠/٣/١٩٩٤.

(٣) حلم الدولة الفلسطينية يتبدد

يبدو الالتباس في مسألة علاقة التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية فيما عرف باتفاق «غزة - أريحا»، وحلم الشعب الفلسطيني في تكوين دولته المستقلة على ترابه الوطني، في أشد حالاته، وأكثرها تداخلاً وارتباكاً.

فبداية لم يذكر إسم الدولة الفلسطينية في سياق إعلان الاتفاق ولا مرة واحدة، ودائماً كان يتم التحدث عن مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات دون أن يشار بأية صورة إلى أن نهاية هذا الطريق تقود إلى بناء دولة فلسطينية تحقق طموحات الشعب الفلسطيني المشروعة.

وحتى إذا ما تركنا هذا الجانب (الشكلي) على أهميته، وحاولنا نقصي أعماق الاتفاق والبحث عن «روح» الدولة بين ثنايا سطوره وفي مضمون كلماته، تصطدم مباشرة بحائط صلد من الإصرار الإسرائيلي - الأمريكي، ينضج به مجمل الاتفاق، بصياغاته ومختلف مواده، على تبديد أى وهم حول هذه القضية، ونزع أية إمكانية لإعادة تفسير النص بما يشي بمثل هذه المسألة.

فالاتفاق يحدد للحكم الذاتى الفلسطيني، مهمات بالغة التواضع، حيث سيتم (بعد الانسحاب الإسرائيلى من غزة وأريحا) «نقل السلطة للفلسطينيين فى المجالات التالية : التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة»، يضاف إليها مهمة حفظ الأمن الداخلى عن طريق «قوة الشرطة

الفلسطينية المتفق عليها (المادة - ٦)، وبعض السلطات ذات الطبيعة الاقتصادية (المادة - ٧).

والملاحظ أن أبرز مهام السيادة، مثل «الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك مسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين في المستوطنات (داخل مناطق الحكم الذاتي)» احتفظت بها إسرائيل لنفسها.

وفي الملحق الثاني للاتفاق «بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وأريحا» أشير إلى احتفاظ إسرائيل بمهمة أخرى من مهام السيادة، هي «العلاقات الخارجية»، مضافاً إليها «مسائل أخرى متفق عليها بشكل مشترك» دون إعلان صريح عن ماهية هذه المسائل.

أما الملحق السري للاتفاقية، المترجمة عن الروسية (أنظر الملحق)، فقد فصلت بشئ من الإستفاضة هذا الأمر، حيث أوضحت في المادة (٥) من ملحق رقم (١) المعنون بإسم «التعاون السياسي» أنه «لا يحق للحكومة الذاتية الإنتقالية الفلسطينية ممارسة أى أعمال تتعلق بالسياسة الخارجية أو إنشاء سفارات فلسطينية مستقلة خلال سنوات الحكم الذاتي، وإلغاء السفارات الفلسطينية الحالية، ويمكن الاتفاق على توظيف فلسطينيين في سفارات إسرائيل يتولون إدارة شؤون الفلسطينيين ضمن مناسق الحكم الذاتي والمقيمين في دولة إسرائيل»، كما أشارت المادة (٦)، إلى أنه «لا يحق إنشاء حكومة سياسية مستقلة، بل إدارية، ولا يحق إصدار نقد فلسطيني أو جوازات سفر فلسطينية»، كما أن «مواطني مناطق الإدارة الذاتية، وكذلك أعضاء الحكومة الذاتية الانتقالية سيحملون

جوازات سفر إسرائيلية مع الإشارة إلى جنسيتهم الفلسطينية، (المادة ٨، ٧).

كذلك يشير ملحق رقم (٢)، المعلنون بـ «التعاون الأمني» إلى أنه «لا يحق لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية إنشاء جيش عسكري فلسطيني، ويتولى حماية الحدود، (المقصود حدود مناطق الحكم الذاتي)، الجيش الإسرائيلي»، (المادة ١). بل أن مسؤولية الحفاظ على أمن وحياة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الراغبين بالإقامة في إسرائيل أو مناطق الحكم الذاتي، ستكون جزء من مهمات الطرف الإسرائيلي، حسب نص المادة (١٠)، من مواد الملحق السرى الثاني للإتفاقية.

وإذا درسنا الملحق السرى الثالث للإتفاق وعنوانه (التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي) لاكتشفنا أبعاداً جديدة تلقى أضواءً إضافية على حدود ومهام وسلطات الحكومة الإنتقالية الفلسطينية المتفق عليها، بحيث لا تخرج عن نطاق إدارة تابعة للحكم العسكري الإسرائيلي في أحسن الحالات.

فإذا عرفنا بداية أن «ميزانية الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من ميزانية الحكومة الإسرائيلية المتعلقة بتطوير مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية (المادة ٩) وأنه «لا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية تلقي المساعدات المالية الرسمية أو غير الرسمية دون علم الحكومة الإسرائيلية، ويجب إيداعها في الميزانية العامة الإسرائيلية»، (المادة ٨)، وأن الحكومة الإسرائيلية ستخصص «ميزانية خاصة لأعضاء الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية وعائلاتهم، مع السماح

لأنهم بالتعليم على نفقة الحكومة الإسرائيلية، (البند - ٣)،
لعرفنا حدود الدور المتوجب على هذه الحكومة القيام به، وكذلك
لأدركنا حجم الضغوط الهائلة التي ستكون معرضة له، الأمر الذي
سيجعلها إما مشلولة تماماً لو حاولت القيام بدور ما، ارتأت السلطات
الإسرائيلية فيه خروجاً عن نص الاتفاق، فردت عليه بإغلاق الصنابير
المالية السابق الإشارة إليها، أو تابعة تماماً للدولة الصهيونية، الأمر
الذي يحفظ لها رضا السادة الإسرائيليين، واستمرار الضخ المالي
اللازم لأداء مهماتها، وهو ضخ في كل الأحوال لن يخرج عن
حدود «الكرم» اليهودي المعروف!!

وفضلاً عن ذلك، فقد سلب الاتفاق، من الحكومة الفلسطينية
الانتقالية كل عناصر «الاستقلال الاقتصادي» الضروري، وحولها
إلى تابع رسمي للنظم والمؤسسات الإسرائيلية، ولخدمة مصالحها
وتأمين مطامحها في الكيان الفلسطيني الهزيل الوليد، فلم يكن
ماتقدم فقط هو ما ارتضت القيادة الفلسطينية قبوله، وليس هذا
فقط، ما فرض عليها من الطرف الأمريكي - الصهيوني المتحكم،
وإنما احتفظت الدولة الإسرائيلية بحقها في تداول عملتها «الشيكل»
في مناطق الحكم الذاتي (المادة - ١١)، ويمنع الحكومة الفلسطينية
من حق التعامل بالعملات الأجنبية، أو تلقي قروض خارجية «إلا
استناداً للقوانين الاقتصادية والتجارية والمالية في إسرائيل» (المادة -
١٣)، ويمنعها كذلك من «ممارسة أي أعمال مالية أو اقتصادية أو
تجارية مع الفلسطينيين المقيمين خارج مناطق الحكم الذاتي في
الدول المجاورة أو تقديم مساعدات مالية لهم» إلا «من خلال الاتفاق
المباشر بين إسرائيل والدول العربية التي يقيم الفلسطينيون بها»، (المادة

(١٤ -)، وإضافة لما تقدم فرضت عليها القبول بحق أى إسرائيلي في شراء أو بيع الأراضى ضمن مناطق الحكم الذاتى، وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بذلك! (المادة-٦)، وبحق التجار ورجال الأعمال الإسرائيليين بإقامة مشاريع تجارية وصناعية وإنشائية فى مناطق الحكم الذاتى، (المادة-٢)، واحتفظت الحكومة الإسرائيلية بالحق فى تحصيل الضرائب غير المباشرة، وبالحق فى المشاركة فى تولى مسؤولية الأمن فى المطار المزمع إنشائه بمنطقة الحكم الذاتى، (المادة-٧) وبمراجعة أى عقود أو اتفاقيات لمشاريع اقتصادية أو مالية أو تجارية مشتركة قبل إقرارها (المادة-١٠)، وبالإشراف على استيراد وتصدير أية مواد أو بضائع مدنية لاستعمال مناطق الحكم الذاتى (المادة-١٢) والاحتفاظ بأولوية ترويج البضائع والصناعات الإسرائيلية فى مناطق الحكم الذاتى (المادة-١٧)، والوصاية على «فتح مجال العمل والتجارة بين الفلسطينيين والسدول العربية النفطية»، (المادة-١٥)، كما تفرض ملاحق الاتفاقية الاقتصادية، السرية، على الحكومة الذاتية الفلسطينية لعب دور «حصان طروادة» الاقتصادى، لتسهيل غزو إسرائيل - اقتصاديا - للعالم العربى، بموجب تعهد الطرف الفلسطينى «بالعمل على مساعدة إسرائيل فى الحصول على مشاريع تجارية واقتصادية فى الدول العربية بعد توقيع معاهدات السلام مع الدول العربية الأخرى»، (المادة-١٦).

وبفصل الملحق العلى الثالث للاتفاق، تحت عنوان :
«بروتوكول تحول التعاون الإسرائيلى الفلسطينى فى
المراجع الاقتصادية والتنمية»، الشبكة العنكبوتية المحكمة التى
نسجها إسرائيل للإحاطة بشتى مقومات اقتصاد الكيان الفلسطينى

الناشئ، ف «التعاون» يشمل مجالات المياه، والكهرباء، والطاقة، وبرامج التمويل والاستثمار، والنقل والاتصالات والطرق، والتجارة (الداخلية، والإقليمية، وما بين الإقليمية)، ومجالات التطوير الصناعي المختلفة، وتنمية الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية، والمعلومات، والإعلام، و«آية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة»!!، (المواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢)؛ وأيضاً بحسب مواد الملحق الرابع «بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية»، يرتبط الطرف الفلسطيني (الأضعف بما لا يقاس) مع الطرف الإسرائيلي ببرامج «تنمية» للمنطقة (تحت إشراف الدول السبع الكبرى)، وللمناطق الحكم الذاتي، وبرنامج إقليمية (صندوق تنمية الشرق الأوسط) تربط إسرائيل - عضواً - بالمنطقة في مجالات التنمية الزراعية، وتطوير موارد المياه، وشبكات الكهرباء ونقل الغاز والنفط والسياحة والاتصالات والنقل، و«مجالات أخرى»، (المواد من ١ إلى ٩).

ما الذى ترك إذن من مهمات السيادة، للكيان الفلسطينى البائس، المنشأ بمقتضى اتفاق الإذعان من الطرف الفلسطينى للطرف الإسرائيلى، إتفاق «غزة - أريحا»، غير العلم والنشيد، وغير أن يركز عرفات «على إيجاج الحكم الذاتى المحدود فى أريحا وقطاع غزة، بدلا من الحلم بإنشاء دولة؟»^(١)، على حد تعبير «ديفيد هيرد»، وزير الخارجية البريطانى، بعد جولة فى دول المنطقة.

رفض الدولة موقف ثابت :

وتزعم بعض الأوساط المتحمسة للتسوية على الطريقة الأمريكية - الإسرائيلية، أن رفض إنشاء الدولة الفلسطينية هو موقف الأجندة

«الصقورية» المتشددة في إسرائيل، على عكس الموقف الحمائمي (والمقصود به موقف حزب العمل) من هذه القضية. وهذه مغالطة مكشوفة وتدلّيس لا يخفى على أحد، «فاسحق رابين»، زعيم حزب العمل، ورئيس الوزراء الحالي، يحدد بقطع أنه «على الرغم من اختلاف وجهات النظر بين حزبي الليكود والمعراخ حول حل القضية الفلسطينية، فإنهما يعارضان بشدة إقامة (دولة) فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن مثل هذه الدولة لن تحل أية مشكلة، ولن تستطيع استيعاب ١,٥ مليون فلسطيني يعيشون حالياً خارج الضفة والقطاع، ولأنها ستخضع لحكم التيار المتطرف في أوساط الشعب الفلسطيني، أي منظمة التحرير الفلسطينية» (٢) (*).

وحتى ينهي الإسرائيليون، بصورة مطلقة، حتى على الحلم، مجرد الحلم بالدولة، انطلقت القذائف الموجهة من القادة الإسرائيليين، مباشرة، إلى لب القضية، في أعقاب التوقيع على الاتفاق :

«إن دولة فلسطين لن تقوم أبداً» (٣)، وحين عرض «نسيم زفيللي» الأمين العام لحزب العمل الإسرائيلي رأيه في إمكانية قيام دولة للفلسطينيين عام ٢٠٠٠، ثار «رابين» أمام أجهزة ورجال الإعلام، للمرة الأولى منذ توليه مهام الحكومة الإسرائيلية، واصفاً تصريحات «زفيللي» بأنها تصريحات غير مسئولة (٤)، ولا تمثل حزب العمل الحاكم، لأنها تتعارض مع البرنامج السياسي للحزب (٥).

وعلى كل، (فقد نقل على لسان وزير الخارجية الإسرائيلي

(*) قبل ترويضها وضبط مظاهر «تطرفها».

«شمعون بيريز»، ولم تكذب الأوساط الفلسطينية، أن السيد «ياسر عرفات»، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، قد ذكر له أثناء لقاء لهما فى بلدة «دافوس» السويسرية، أنه «لا يريد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة إنما كونفدرالية مع الأردن».

وقال بيريز : «لدى بدء اجتماعنا الأول فى دافوس قال لى عرفات : اعرف أنكم (الإسرائيليون) قلقون لأنكم تعتقدون أنى أريد دولة فلسطينية منفصلة أو أنى أسعى من خلال التفاوض إلى إنشاء دولة مستقلة. أولاً أنا أعرف جيداً الاتفاق الذى وقعته. لم أوقع من أجل دولة مستقلة لكن من أجل حكم ذاتى. وأريد أن تعرفوا أن لدينا قراراً بعدم الذهاب نحو دولة مستقلة لكن نحو كونفدرالية مع الأردن»^(٦).

والحق أن القيادات الإسرائيلية، لم تترك مناسبة إلا وأعلنت رأيها القاطع فى موضوعه «الدولة الفلسطينية»، ولعل «إسحق رابين»، رئيس الوزراء الإسرائيلى، كان شديد الوضوح فى إعلان موقفه من هذا الأمر على النحو التالى : «إن الأمر ليس دولة، وإنما عبارة عن تدبير انتقالى لمدة خمس سنوات. إن معارضتنا لإقامة دولة (فلسطينية) معروفة، وأى محاولة للربط بين التدبير الانتقالى والتدبير النهائى لن يكون لها معنى»، ورداً على سؤال : «ماذا سيحدث فى حال أعلن الفلسطينيون إقامة دولة؟»، أجاب رابين (الذى يتسلم فى نفس الوقت منصب وزارة الدفاع) : «إن الجيش الإسرائيلى سيكون موجوداً هناك»^(٧).

نعم، فالجيش الإسرائيلى موجود هناك!

الهوامش

- (١) مجلة «المجلة» عدد (٧٢٧)، ١٩٩٤/١/٢٢.
- (٢) مذكرات «إسحق رابين»، الجزء الثاني، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الأردن - عمان، ١٩٩٣، ص: ٢٧٤.
- (٣) مجلة «روزاليوسف»، عدد (٣٤٢٨)، ١٩٩٤/٢/٢١.
- (٤) المصدر نفسه.
- (٥) جريدة «الأهرام»، ١٩٩٤/٢/١٤.
- (٦) مجلة «المجلة»، العدد (٧٣١)، ١٩٩٤/٢/١٩.
- (٧) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٨/٣٠.

(٤) لاجئون إلى الأبد

يرتكز الأساس العادل لحل القضية الفلسطينية على فكرة أولية بسيطة، مفادها إعادة الشعب الفلسطيني إلى الأرض المسلوقة، التي حاولت الصهيونية الإيهام بأنها بلا صاحب، حتى تبرر للعالم الأساس الأخلاقي لاحتلالها، وكل حل يتجاهل أصحاب الحق الأساسي لا يعتد به.

يقول «رحيعام زئيفي»، في تلخيص بليغ لجوهر الفاشية الصهيونية، «إن الصهيونية الحقيقية ليست أكثر من تاريخ قرن من الزمان من الطرد والمحاولات التي لا تنتهي لإبعاد العرب عن البلاد»^(١)، وقد توسلت الصهيونية لتحقيق هذه الغاية، كل الوسائل، بدون شرط أو قيود : المذابح والدمار وقر بطون النساء الحوامل وسفك أنهار الدماء وسحق عظام الأطفال وإشاعة الرعب والفرع في نفوس الأهليين، وعلى تل من جماجم شهداء العرب والفلسطينيين جلس دعاة الصهيونية وسط الأنقاض يهللون لانتصارهم، ويحدثونا عن مغزى السلام!.

ولم تكن مسألة طرد العرب الفلسطينيين وليدة سنوات الحروب والصراع فحسب ثم انتهت بنهايتها.. إنما كانت وظلت مستمرة كجزء رئيسي من مكونات العقيدة الإبراهيمية الصهيونية إلى الآن، بل أن «رحيعام زئيفي» السابق الإشارة إلى مقولته، عاد لطرح فكرته الهمجية تلك مرة أخرى في بداية التسعينيات حينما اقترح عام ١٩٩١، وقد كان وقتها وزيراً بلا وزارة وزعيماً لحزب «موليديت»

(الوطني)، «إجبار الفلسطينيين على مغادرة الأراضي المحتلة بإغلاق المدارس ومنعهم من العمل، فلا شيء يجبر الإسرائيليين على تقديم عمل لمائة وخمسين ألف فلسطيني، ويمكن التوصل إلى رحيل العرب (بمحض إرادتهم!!) من الأراضي المحتلة عبر صيغة : لا جامعات.. ولا مدارس.. ولا وظائف بعد الآن. إنهم لا يريدون أن يعيشوا معنا. هم يقتلوننا فنضطر إلى قتلهم!!)، لديهم ٢١ إمكانية للاستقرار (على عدد الدول العربية) .. لقد فعلت تشيكوسلوفاكيا ذلك حين طردت - بعد الحرب الأخيرة - ثلاثة ملايين ألماني من السويد، وكلهم تكييفوا من جديد!!»^(٢) .. إن خطة «الترانسفير»، أى الترحيل الإكراهي للفلسطينيين من أراضيهم، وتفرغ الوطن الفلسطيني من مواطنيه، لاستبدال مستوطنين يهود محلهم نفذتها كل الحكومات الإسرائيلية العمالية واليمينية، بنفس الحماس، وعلى امتداد السنوات منذ ١٩٤٨، وحتى الآن - وطبقتها بدأب وقسوة ووعى، فتشرد في أنحاء المعمورة مئات الآلاف من الفلسطينيين عاماً بعد عام إثر طردهم من وطنهم، وتراكمت في المهاجر والمنافي تجمعات الفلسطينيين حيث ضاقت بهم وضاقوا بها.

وحينما لاحت بواجر «الحل» الموعود، انتظرنا أن يحمل الاتفاق في طياته فرصة حقيقية لعودة المطرودين إلى ديارهم، وتصحيح الخطأ التاريخي الجسيم في حقهم، والذي تتحمل الصهيونية والنظام العالمي المسؤولية الأساسية فيه؛ غير أن النتيجة جاءت مخيبة للآمال، ومحيطة.

فالمادة (١٢) من إعلان المبادئ تشير ، تحت عنوان «الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر»، إلى أن الطرفين (الإسرائيلي والفلسطيني)

سيقومان بدعوة حكومتى الأردن ومصر للمشاركة فى «المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتى مصر والأردن، من جهة أخرى، للنهوض بالتعاون بينهم، وستتضمن هذه الترتيبات - حسبما ينص الإعلان - «إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة فى ١٩٦٧، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام»^(٣).

إن التمعن فى قراءة هذا النص، يقودنا إلى التالى:

١ - يتحدث هذا النص عن فريقين : أحدهما الطرف الإسرائيلى ومعه منظمة التحرير الفلسطينية فى جانب، والطرف العربى المكون من مصر والأردن فى جانب آخر^(١).

٢ - للجنة المقترحة هدف واحد محدد هو دراسة أشكال السماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة فى ١٩٦٧، فقط، بدخول مناطق الإدارة الذاتية فى الضفة الغربية وأريحا.

٣ - لا يتضمن النص أية إشارة - من قريب أو بعيد - لباقى المواطنين الفلسطينيين الذين لا ينطبق عليهم هذا الشرط، وأساساً أولئك الذين طردوا من فلسطين خلال حرب عام ١٩٤٨، وأولئك الذين ولدوا فى المنفى، أو الذين طردتهم السلطات الفلسطينية فى أوقات متفرقة بعد ذلك.

٤ - كما يخلو النص من أية إشارة إلى أن هذا الموضوع سوف يناقش فى مرحلة تالية بأية صورة من الصور.

ومن المعروف أن فلسطيني الخارج الذين يتجاهلهم الاتفاق على الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل يقدر عددهم بأربعة ملايين فرد، «أى ما يقارب ثلثي العدد الإجمالى للفلسطينيين»^(٤).

وكان من نتيجة إعلان إنشاء الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ التشريد الهامجى لنحو مليون فلسطينى من الأراضى العربية التى قامت على مساحتها إسرائيل، التى ترفض رفضاً قاطعاً إعادتهم إلى أراضيهـم أو تمويضهم عن ممتلكاتهم، ضاربة عرض الحائط بقرارات الجمعية العامة للزم المتحدة حول هذه القضية.

ويتوزع «لاجئوال ٤٨» فى العديد من الدول العربية، مثل سوريا التى يقدر عدد اللاجئين بها بحوالى ٤٠٠ ألف فلسطينى^(٥)، والأردن التى يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين فيها نحو مليون و٧٢ ألف شخص^(٦)، إضافة إلى ٦٧٠ ألف فلسطينى قدموا إلى الأردن خلال حرب ١٩٦٧^(٧)، أما لبنان فيبلغ إجمالى عدد اللاجئين الفلسطينيين بها نحو ٤٥٠ ألف فلسطينى يعيش منهم حوالى ١٤٧٧٢٣ داخل ١٢ مخيما، بينهم حوالى ١٣١ ألف لاجئ من عام ١٩٤٨^(٨)، كما أن هناك عشرات الآلاف من الفلسطينيين الآخرين، موزعين بين مصر ودول الخليج وأوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية.

ولاشك أن الاتفاق، كان بالنسبة لكل هؤلاء مجباً للغاية، إنه بالفعل لا يميزهم اهتماماً البتة.. بل يقضى نهائياً على أحلامهم، أو بالأحرى أوهامهم بالعودة، كما يحرك من جديد مخاوفهم من زوال أى خيار أمامهم سوى البقاء نهائياً فى الأمكنة التى تستضيفهم.

ومعلوم أن فكرة «التوطين» هذه كانت هدفاً استعمارياً وغاية إسرائيلية منذ زمن بعيد، وهي تساوى في النهاية إقراراً بأحقية العرب في الأرض العربية الفلسطينية، وتعدى توقيماً نهائياً على اغتصاب فلسطين وتشريد مواطنيها.

كما أنها تهدد أوضاع الاستقرار الديموغرافي الهش في العديد من مواقع التوطين المقترحة (كلبنان مثلاً) وتفتح الباب أمام صراعات جديدة، دامية، في المستقبل.

فقد أبدى مجلس الوزراء اللبناني، عقب اجتماعه لمناقشة الاتفاق، مخفضات عديدة عليه، منها تجاهل بنوده النص بشكل واضح وصريح على «حق عودة الفلسطينيين»^(٩)، وكذلك، على حد تعبير نبيه بري، رئيس المجلس النيابي اللبناني، «لأن الاتفاق سيشكل خطراً على لبنان وسورية من الناحيتين السياسية والاقتصادية»^(١٠).

ويتوقع الرئيس الفلسطيني، «ياسر عرفات»، حسب تصريحات صحفية له، «عودة حوالي نصف مليون لاجئ فلسطيني، من بين أربعة ملايين يعيشون خارجه»^(١١) أى أن النسبة التي يحق لها العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية - بمقتضى الاتفاق - توازى 2١٢,٥ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين على الأكثر، ويستثنى منهم بالطبع كل من ترى سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بمقتضى الاتفاق أيضاً، أنه يشكل خطراً على أمن الدولة أو ينتمى لصفوف «الإرهابيين»، أو يمت لفصائل المعارضة بصفة (١).

ويشير «يوسى بيلين»، نائب وزير الخارجية الإسرائيلية، إلى هذا الوضع بصراحة وقطع : «إن كلا من الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) يعرف حق المعرفة حدود الطرف الآخر، وأن قادة لاجئى ١٩٤٨ على يقين من أن هؤلاء لن يستطيعوا العودة للإقامة فى «إسرائيل»!!»^(١٢).

وهدد «شمعون بيريز»، وزير الخارجية الإسرائيلي، فى كلمة له أمام الكنيست الصهيونى، أنه «إذا حرقت القيادة الفلسطينية الوفاق الذى توصلت إليه معنا وسمحت بإقامة فلسطينيين (من الشتات) بصورة غير شرعية فى قطاع غزة ومنطقة أريحا، فإننا لن نتوانى عن اتخاذ العقوبات المناسبة»^(١٣)، «فمن الغباء - يستكمل بيريز - الاعتقاد بأن الترتيبات الأمنية التى اتفق عليها فى القاهرة (الاتفاق التكملى الموقع بين الطرفين أوائل شهر فبراير ١٩٩٤) للمرور إلى غزة وأريحا يمكن أن تمنح أى نوع من حق العودة»^(١٤).

ويقرر المسئول الفلسطينى «نبيل شعث» أن «حق العودة» المشار إليه سابقاً، متاح - بحسب مقتضى الاتفاق بين الطرفين، لأربع فئات هى نازحى «الـ٦٧» والمستثمرون (!)، والضباط والجنود، وأعضاء السلطة الوطنية فى إطار جمع شمل العائلات»^(١٥).

أما «محمد صبيح»، أمين سر المجلس الوطنى الفلسطينى، فيعلن أيضاً أن حق العودة لفلسطينى ١٩٦٧ «مكفول لهم جميعاً ولا يوجد أى خلاف مع الجانب الإسرائيلى فى شأنه، وإن كان سيتم

بشكل تدريجي، أما عن فلسطيني ١٩٤٨، فإن عودتهم تحتاج إلى نقاش دولي^(١٦).

وبشكل حصري، فما تقدم يشير إلى أن اتفاق غزة - أريحا ، لا يحقق في الحد الأقصى إلا توفير حق العودة لحوالي $\frac{1}{8}$ اللاجئين الفلسطينيين، بينما سيظل نحو $\frac{7}{8}$ إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين، الذين أملاوا ذات يوم في حل يتيح لهم استعادة ما سلبه العدو الصهيوني من حقوق، يتجرعون أسباب المذلة ودواعي المهانة في المنفى القسري، والأبدى ، الذي لانهاية له، وهذه المرة بموافقة وإقرار فلسطيني وعربي ودولي لا سبيل لمواجهة في المستقبل، فهل هذه المقايضة مجزية؟! وهل من المنطق التضحية بمستقبل $\frac{7}{8}$ اللاجئين الفلسطينيين من أجل حل نسبي لمشكلة الثمن الباقي؟! وكيف سيتم ترتيب وضع الـ ٣,٥ مليون لاجئ من لاجئي العام ١٩٤٨، وضمان استقرار حالتهم وحالة الأوطان الذين سيفرضون عليها، مع التسليم بتعقد مشاكل هذه البلدان، وتداخل عناصر التوتر فيها؟! هذه الأسئلة، وغيرها، تجاهلها الاتفاق، ونهرب من مواجهتها، وتركها كلغم قابل للإنفجار في المستقبل، عند أول اختبار أو أقل صدمة.

الهوامش

- (١) «الترانسفير: الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية»، ترجمات مختارة من البرية، دار البنادق، القاهرة، ط(١)، ١٩٩٠.
- (٢) جريدة «الحياة الدولية»، ١١/٤/١٩٩١.
- (٣) نص «الذاتية الانتقالية» إعلان مبادئ بشأن ترميمات الحكوم، المسودة النهائية المتفق عليها في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٣، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٦)، خريف ١٩٩٣، ص: ١٧٨.
- (٤) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/٣.
- (٥) المصدر نفسه.
- (٦) المصدر نفسه.
- (٧) جريدة «الحياة الدولية»، ١٣/٧/١٩٩٤.
- (٨) جريدة «الحياة الدولية»، ٢٩/١٢/١٩٩١.
- (٩) جريدة «الحياة الدولية»، ١١/٩/١٩٩٣.
- (١٠) المصدر نفسه.
- (١١) جريدة «الأهرام المسائي»، ٣٠/١٢/١٩٩٣.
- (١٢) جريدة «الحياة الدولية»، ١٦/١٠/١٩٩٣.
- (١٣) جريدة «الحياة الدولية»، ١٧/٢/١٩٩٤.
- (١٤) المصدر نفسه.
- (١٥) جريدة «الحياة الدولية»، ٢١ / ٢ / ١٩٩٤.
- (١٦) جريدة «الحياة الدولية»، ١٦ / ٩ / ١٩٩٣.

(٥) القدس ليست قبلة العرب (*) !

باحتيال إسرائيل للقدس الشرقية في يونيو ١٩٦٧ اكتملت هيمنتها على المدينة التاريخية ذات الطبيعة المميزة، والتي تتمتع بوضعية خاصة لدى كل المؤمنين من أتباع الأديان الكتابية الثلاثة، واعتمد ممثلو السلطات الإسرائيلية - يستوى في ذلك أولئك الذين أتوا من «حمائم» حزب العمل وهؤلاء الذين جاءوا من «صقور» تجمع الليكود - سياسة منهجية ثابتة لإزاء الأراضي المحتلة عامة، والقدس بالذات، تمثلت في «توطيد السيطرة اليهودية على المدينة ومحيطها، وتعزيز وحدتها المادية بهدف الحؤول دون إعادة تقسيمها لاحقاً»^(١).. لقد شكلت هذه السياسة ركناً راسخاً في «الإجماع القومي الإسرائيلي»^(٢).

وقد أكدت هذه التوجهات الأساسية، المخورية، للإدارة الصهيونية المحتلة، بعد ثمانية عشر يوماً فقط من احتلال المدينة، إذ أصدرت قراراً ب«إعلان قانون الدولة وقضائياتها وإدارتها على القدس، وآخر يشرع لإلحاقها بمنطقة صلاحية «مجلس بلدية القدس»، اليهودي، ثم تكرست هذه السيطرة القانونية، بقرار يقضى بضم القدس صدر في ٢٠ يوليو ١٩٨٠، أعلن فيه الكنيست الإسرائيلي أن «القدس الكاملة والموحدة عاصمة إسرائيل»^(٣).

(*) ما حدث في القدس العربية نموذج تكرر بمخلفه في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة (قبل حرب ١٩٦٧ ومثلها)، ولضيق المجال، أبرزنا الإجراءات الإسرائيلية لتهميد وابتلاع الأرض العربية، محتفظين بحالة القدس كمثال. - نشر موجز لهذا الفصل في جريدة «الأعلى»، ١٩٩٤/٣/٣٠، بمناسبة «يوم الأرض».

لكن إسرائيل، كما دلتها، لم تكتف بالمظاهر القانونية للضم، وإنما أسبقت هذه المظاهر، وألحقتها بعشرات من الإجراءات العملية، لخلق وقائع مادية في أرض الواقع بهذا الاتجاه، ويمكننا أن نرصد مجموعة من أبرز هذه الإجراءات، على النحو التالي :

أولاً : طمس الهوية العربية للمدينة :

خططت إسرائيل لمحو الهوية العربية في المدينة، وإحلال التواجد الصهيوني محله، بهدف جعل الأغلبية العديدة، في المدينة لليهود، وقد بدأ هذا السياق بخطة «يهودا تامير»، نائب المدير العام لوزارة الإسكان (يوليو ١٩٦٧)، تلاء «المخطط الرئيسي للقدس»، المقرر في يوليو ١٩٧٠، ثم خطة «القدس الكبرى حتى عام ٢٠١٠»، التي أعلنها رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية «متياهو دروبلس»، في مايو ١٩٨٤^(٤)، ووصلت هذه الخطط إلى ذروتها مع مجيء الصهيوني المتيد، الإرياهي «إريثيل شارون» إلى موقع وزير البناء والإسكان، فيما عرف بـ «الخطة الخمسية الشاملة»، وقد حظيت هذه الخطة بموافقة الحكومة بعد أن تقدم بها «شارون»، في يونيو ١٩٩٠، وتتضمن المحاور الأربعة التالية :

* **البناء في «القدس الكبرى» :** بهدف تعزيز وضع القدس، بوصفها «العاصمة الأبدية» لإسرائيل.

* **بناء «مستوطنات الكواكيب» :** بهدف إنشاء خطوط تواصل للتجمعات السكنية اليهودية على طول ما كان يسمى - سابقاً - «الخط الأخضر».

* **البناء في الجولان :** بهدف زيادة عدد السكان اليهود

زيادة ملحوظة تيسر عمليات إلحاقه بإسرائيل.

*** البناء في «يهودا والسامرة» وغزة (الضفة والقطاع):**
يهدف استكمال تحقيق السيطرة الإسرائيلية عليهما^(٥).

ثم اكتملت دائرة حصار المدينة المقدسة، إسرائيليا، بعد ذلك، بخطة «يهوافات القدس»، وهي خطة سرية كشف النقاب عنها في أواخر عام ١٩٩١، وقد أعدتها وزارة البناء والإسكان بالتنسيق مع مجموعة متطرفة اسمها «عطيرت كوهانيم» وتتضمن إنشاء ٢٦ موقعا استيطانيا جديدا في القدس، وتشمل بناء أربعة آلاف وحدة سكنية على أراضٍ مساحتها ٣٣٤٥ دونما، صودر معظمها عام ١٩٦٧^(٦).

خطة «القدس الكبرى» :

وقد كانت الخطة التي أطلق عليها اسم «خطة القدس الكبرى» ذروة النهج الإسرائيلي، المتصل والمتكامل، لضم المدينة وضمها في المدة الصهيونية - بصورة نهائية لا رجعة فيها حسب ظنهم - وتستهدف هذه الخطة توسيع المدى الإداري للقدس، بحيث تشمل دائرة حول المدينة نصف قطرها بين ١٥ و ٢٠ كيلو مترا، وتضم إليها مواقع ومستوطنات خارج التقسيم الإدارية لها، والأكثر من ذلك فإن هناك من يعتبر أن حدود «القدس الكبرى» قد امتدت لكي تضم مدينة «رام الله» شمالا، و«الخليل»، جنوبا، والتلال المشرفة على مدينة «أريحا» شرقا^(٧) وتعيد هذه الصورة للأذهان مشروع «إسرائيل الكبرى»، وامتداداته المفتوحة، في المفهوم الصهيوني المعروف.

وحسبما أعلنت لجنة من الخبراء، كونتها الحكومة الإسرائيلية، في شهر يناير ١٩٩٤، لبحث استكمال مشاريع التوحيد والضم النهائي للقدس تحت السيطرة الصهيونية، فقد قدمت توصيات استهدفت تحقيق المزيد من مصادرة ما تبقى من أراض في المدينة خارج الهيمنة اليهودية، وكذلك لتحقيق هدف جعل الأغلبية التي تعيش في المدينة من اليهود قبل حلول عام ٢٠١٠، وبحيث تصل نسبتهم المنتظرة إلى ٦٩٪ مقابل ٣١٪ للعرب (النسبة الآن ٥٥٪ يهود، و ٤٥٪ عرب)، عن طريق تكثيف حركة الاستيطان الإسرائيلي داخل وصول المدينة، وبضم مستوطنات مثل «معاليه أوديم» (على طريق أريحا - القدس)، و«جيمات زئيف» (شمال غرب المدينة)، و«كفار عتصيون» (شمال غرب مدينة بيت لحم)، إلى الحدود الإدارية لها، فيما يمكن اعتبارا «عملية ضم واقعي للمنطقة المحيطة بالقدس إلى إسرائيل»^(٨).

ويؤكد هذا الأمر أن خطط بناء «القدس الكبرى» الخاضعة للسيطرة الصهيونية الشاملة، قد قطعت شوطاً ضخماً لا يستهان به، الأمر الذي يعززه أيضاً تصريح «فيصل الحسيني»، القيادي الفلسطيني البارز، بقوله إن إسرائيل قد «وصلت إلى قمة إجراءات تهويد القدس تقريباً، وأنها على وشك إحكام الطوق، لإنهاء عمليات الضم، وفرض الأمر الواقع»^(٩).

ثانياً : خطط التوطين وفرض الوجود اليهودي :

واستكمالاً لما تقدم، وبالتوازي معه، فقط خططت الدولة الصهيونية لاستمرار عمليات تهويد المدينة المقدسة، وتغليب العنصر البشري اليهودي فيها، عبر أربع مراحل، يشرحها الباحث البريطاني

«مايكل دمير»، على النحر التالي :

أ (المرحلة الأولى : وقد أعقبت الاحتلال مباشرة (بعد حرب ١٩٦٧)، حيث بدأت السلطات الإسرائيلية - بعد أربعة أيام فقط من اشتعال الحرب، وقبل التوصل إلى قرار وقف إطلاق النار - بنسف المنازل العربية فى «حى المغاربة» قبالة الحائط الغربى للحرم الشريف، وقد منح السكان العرب ساعتين أو ثلاث ساعات فقط لمغادرة المكان، ولم يأت اليوم الثانى عشر من يونيو إلا وكان الحى قد سوى تماماً بالأرض، حيث هدم ١٢٥ منزلاً، وطرد ٦٥٠ عربياً، «فسحاً للمجال أمام اليهود الراغبين فى (التمديد) أمام الحائط، وقد أدى هذا التصرف إلى تقويض «مسجد البراق» القديم ومسجد الأفضلى» مع ما كان يلحق بهما من زوايا^(١٠).

ويذكر الصحفى البريطانى الشهير «دافيد هيرست»، فى كتابه «الهندقة ولحصن الزيتون» أن رجال الدين اليهودى استمروا بانتظام فى المطالبة «بكشف جاتين كاملين من الحرم الشريف وبشكلان المنصة الضخمة التى يقوم فوقها مسجد «قبة الصخرة» والمسجد الأقصى» من ناحية الركن الجنوبى الغربى بالقرب من حائط المبكى القائم الآن، وحتى بوابة القبائل فى الطرف الشمالى الشرقى، ويوجد على امتداد هذه المسافة التى تبلغ ثلاثة أرباع كيلو متر الأوقاف الدينية وتضم مدارس ومساحات وتكايا، فضلاً عن مئات العرب الذين يعيشون فيها، وهى أشياء تتجمع حول أى أماكن مقدسة عظيمة يحج إليها الناس، وقد نمت عبر قرون، وهى نمو عضوى يعتبر جزءاً من الأثر الشريف.. وفى الوقت نفسه كانت وزارة الشؤون الدينية (الإسرائيلية) تنقب شمالاً تحت المباني العربية لمحاولة

تتبع امتداد «حائط المبكى» .. وكانوا ينفذون عملية تقويض للمباني ذاتها الأمر الذى أدى إلى تصدع جدران الأثر الشريف، لكنه - كما يقول «ديفيد هيرست»، فمن المعتاد فى إسرائيل «أن ينتصر المتطرفون فى نهاية الأمر»، فقد اتجه اليهود المتدينون إلى هناك وأخذوا يقيمون الصلاة وسط الحجارة والسقالات، وقام أنصار التوسع (اليمنيون!) من اتباع «مناحم ييجن» بمساندتهم، وأصدر «اسحق نسيم»، كبير حاخامات طائفة السفرديين من هناك بياناً متعصباً :
أبها المقاتلون بالمدينة أين يولدوا رأتكم وآلاتكم التى عملها كما يجب فى أول ليلة لتطهير الأرض أمام حائط المبكى.. لن تكف عن المطالبة بأصوات عالية، أو عن النضال، إلى أن يتم كشف «حائط المبكى» من قمته حتى قاعدته، ومن طرفه الجنوبى حتى طرفه الشمالى بالقرب من بوابة القبائل»^(١١).

ب) المرحلة الثانية : بدأت سنة ١٩٦٨، واستمرت حتى أواخر السبعينيات، يوم استلمت الحكومة الممتلكات الفلسطينية والإسلامية فى الأحياء الواقعة بين «حارة الأرمن» و«حى المغاربة»، وأحلت سكاناً من اليهود محل السكان الفلسطينيين، وقد شهدت هذه المرحلة إصدار «بنحاس ساير»، وزير المال الإسرائيلى، أمراً يوم ١٨ أبريل ١٩٦٨، باستملاك ١١٦ دونماً من أراضى القسم الجنوبى من المدينة القديمة لـ«الأغراض العامة»، بهدف «تطوير المنطقة بحيث تأوى أسراً يهودية إسرائيلية، وإعادة الحضور الإسرائيلى إلى المدينة القديمة»، وقد شملت المصادر ٧٠٠ من المباني الحجرية ومصادر ١٠٤٨ شقة ومسكناً يقيم فيها ٦٠٠٠ فلسطينى و٣٤٧ مشغلاً ومتجراً يعمل فيها قرابة ٧٠٠ عامل^(١٢).

جـ) المرحلة الثالثة : وبدأت أوائل الثمانينيات، على يد جماعات المستوطنين اليهود المتعصبين، بهدف تثبيت الحضور الإسرائيلي في قلب مناطق الفلسطينيين في المدينة القديمة، وعلى مقربة من الحرم الشريف.

د) المرحلة الرابعة : وهي المستمرة إلى اليوم، وقد بدأت منذ عام ١٩٨٧، مع احتلال «أريئيل شارون» الصهيوني الفاشي، لمبنى في أحد الأحياء الإسلامية، الأمر الذي شكل «معلماً بارزاً في دعم بعض وزراء الحكومة المكشوف للمستوطنين»^(١٣).

لقد استهدفت هذه المراحل غاية نهائية هي «تنفيذ السياسة الديموغرافية للحكومة الإسرائيلية في مجمل القدس، بالحفاظ على نسبة سبعة إلى ثلاثة لمصلحة اليهود الإسرائيليين»^(١٤).

وقد خلص المخططون الإسرائيليون، في أواسط الثمانينيات، إلى أن السبيل الوحيد لصيانة التوازن الديموغرافي في القدس هو تخفيض عدد السكان الفلسطينيين «نظراً إلى عدم وجود هجرة يهودية كثيفة إلى المدينة»^(١٥)، الأمر الذي كان مبعثاً لقلق شديد في أواسط المسؤولين الإسرائيليين، ففي المدينة القديمة كانت نسبة الفلسطينيين إلى اليهود الإسرائيليين لم تنزل مرتفعة جداً «في سنة ١٩٧٢ كان ٩٨ في المائة من السكان فلسطينيين، وفي سنة ١٩٨١ لم تراجع النسبة إلا بمعدل ٥ في المائة فقط، أي إلى ٩٣ في المائة، ولتحقيق النسبة المطلوبة إسرائيلياً فقد كان ينبغي لقراءة ٤٠ في المائة من سكان «الحى الإسلامى» مغادرة تلك المنطقة»^(١٦).

لقد شهدت هذه المرحلة تصاعد وتيرة الإرهاب اليهودى الذى

يطالب بطرد الفلسطينيين من مجمل أراضيهم التي أصبحت «أرض إسرائيل»، وترحيلهم خارجها فيما يسمى بسياسة «الترانسفير»، حيث عبر «مثير كاهانا» الزعيم الصهيوني الفاشي، عن مخاوفه من «الخطر الحقيقي الذى يترىص بدولة إسرائيل المتمثلة بوجود «مواطنيها العرب» بالذات، ومن تكاثرهم الطبيعي» (١٧).

ومع اقتراب الأيام من نهاية حقبة الثمانينيات، وظهور بوادر مساعي التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، شهدت الساحة تطوراً بارزاً تمثل فى «إدماج الحكومة لنشاط المستوطنين فى سياق سياستها الرسمية» (١٨) من جهة، ومن جهة أخرى التسارع المحموم لمعدلات تهويد المدينة المقدسة، استباقاً للأحداث، ولخلق أمر واقع صلب تحت أمرة الدولة الإسرائيلية يقطع الطريق على أية احتمالات لتسوية سياسية قادمة تكون القدس العربية محلاً للتفاوض خلال مفاوضاتها، وقد ساعد فى تحقيق هذا الهدف تدفق اليهود إلى إسرائيل بعد انهيار الاتحاد السوفييتى والمنظومة الاشتراكية.

ومثلما يوضح «مايكل دمير»، فقد كانت انجازات جماعات المستوطنين فى تلك الفترة «مهمة واستراتيجية» (١٩)، وتلقت خلالها هذه الجماعات دعماً مكشوفاً من موظفى الدولة وكبار السياسيين، بحيث جعل ما أرساه المستوطنون من أسس، خلال هذه المدة، «تقليص الاستيطان الإسرائيلى لاحقاً فى الأحياء الإسلامية أمراً غير ممكن» (٢٠).

إن الخطر الماحق الذى يهدد المدينة العريقة، قائم وواقى، فتطويق المدينة القديمة بالمباني السكنية الإسرائيلية، سيؤدى إلى

فصلها التدريجي عن عمقها الطبيعي في الضفة الغربية، وتقليص الوجود العربي فيها، بشتى وسائل القهر، يهدد طابعها التاريخي، ويشير «مايكل دمير» إشارة ذات دلالة حين يقول أن المرء بمقدوره استنتاج مستقبل مدينة القدس القديمة «في السوابق التي سجلتها الحكومة الإسرائيلية في سياستها في مدينتي يافا وعكا القديمتين داخل «إسرائيل» نفسها : فلقد طرد الفلسطينيون منهما، أو حصروا في نطاق ضيق».. وتؤذن المرحلة الراهنة من الاستيطان في المدينة القديمة من القدس، بتحولها «من مركز سياسي وثقافي عربي وإسلامي نابض بالحياة، إلى بليدة فلسطينية صغيرة داخل مدينة إسرائيلية؛ شئ كموقع أثرى يلفت أنظار السياح الغربيين»^(٢١).

ثالثاً : عطلت تدمير الوجود والتراث الفلسطيني :

ولا يمكن أن ندرك حدود وأبعاد مستوى الخطر الذي يحيق بالقدس العربية، إلا إذا استكملنا الصورة السابقة، بصورة ما يجرى على الجانب العربي، النقيض. فلم تترك سلطات الاحتلال إجراءات يفيد في تدمير الوجود الفلسطيني بالمنطقة، وحصار تراثه، وتبديد تاريخه فيها، إلا وطبقته ويشير الباحث «خالد عياد»، استناداً إلى دراسة أعدها ثلاثة من الباحثين الإسرائيليين إلى نموذج من هذه الإجراءات، وهو تقليص تصريحات الموافقة بالبناء في القدس، المعطاة للفلسطينيين، إلى الحد الأدنى، فيذكر أن المتوسط السنوي للوحدات السكنية التي بنيت في القدس، في الفترة ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٣ مثلاً، كانت نحو ٢١٧٠ وحدة لليهود ونحو ٣٢٠ وحدة فقط للعرب، «أي تسع وحدات سنوياً لكل ألف يهودي قياساً بـ ١,٩ وحدة سكنية فقط لكل ألف عربي»^(٢٢).

ويندرج تحت هذا السياق أيضاً التدمير الاقتصادى المتعمد للتجمعات الفلسطينية، ودفعها دفعاً للزواج سعيّاً وراء الرزق، فقد ذكرت صحيفة «دافار» أن ٤٦٪ من العائلات العربية فى «إسرائيل» تعيش تحت خط الفقر، بينما يعيش ٨٪ تقريباً فقط من العائلات اليهودية تحت هذا الخط (٢٣).

وقد فرضت البطالة على مناطق فلسطينية بأكملها، حتى تحولت الحياة فيها إلى ضرب من المستحيل وتحولت القرى والمدن العربية فى إسرائيل - على حد وصف باحث فلسطينى بين القدس المحتلة - إلى «مدن وقرى للنوم» (٢٤)، كما حارب اتجاه الشعب الفلسطينى فى القدس لتعليم أبنائه حرباً لا هواة فيها، حيث أغلقت الجامعات والمدارس المرة تلو الأخرى ووضعت المراقيل أمام فرص الشباب العربى فى تلقى العلم، بحيث لا يصل منهم إلى الجامعات سوى نسبة لا تتجاوز الـ ٦٪ (٢٥).

القدس فى ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية :

بعد عشرة أيام فقط من توقيع الاتفاق «التاريخى» الفلسطينى - الإسرائيلى (اتفاق غزة - أريحا). صفت المحكمة الإسرائيلية العليا، يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣، وجوه الجميع بقرارها القاضى باعتبار حرم القدس الشريف، بما فى ذلك المسجد الأقصى «جزءاً من أرض إسرائيل».

وكانت قد تصاعدت دعاوى إعادة بناء «هيكل سليمان» فى موقع المسجد الأقصى وقبة الصخرة، من التجمعات اليهودية

المتعصبة، ونشرت الخرائط ومخططات الهدم والبناء على نطاق واسع داخل الأرض المحتلة وخارجها وفي مواقع التجمعات اليهودية بالعالم وخاصة في الولايات المتحدة.

ولم يجد المفاوض الفلسطيني أمامه سوى الصراخ محتجاً «لهذا الانتهاك الخطير للاتفاق»^(٢٦) في حين أعاد العرب الآخرون جميعاً اكتشاف فضيلة الصمت المطبق، كما جرت العادة دائماً.

وجاء انتخاب «يهود أولميرت» العمدة الجديد للمدينة، عن الليكود، خلفاً للعمدة العمالي المتيد «تيدى كوليك» بمثابة الإعلان النهائي عن المصير المرتقب للمدينة، بعيداً عن دبلوماسية «كوليك» ومتاوراته، وقد يأمر العمدة الجديد مهامه بتصريحه للإذاعة الإسرائيلية بأنه «يشجع بناء أحياء يهودية داخل القدس الشرقية العربية للحيلولة دون تقسيم المدينة في اتفاق السلام مع الفلسطينيين، ولضمان بقائها تحت السيطرة الإسرائيلية»^(٢٧).

وبالرغم من إقرار «أولميرت» بأنه «قد لا يكون بإمكان عمدة القدس اتخاذ قرارات سياسية بدلاً عن الحكومة»، إلا أنه أعلن عن امتلاكه - بحكم منصبه - لمزيد من السلطات تمكنه من إيجاد «حقائق على أرض المدينة»^(٢٨)، تدعم توجهاته الاستراتيجية في تهويد المدينة، مرة وإلى الأبد!

والحقائق المسجلة على أرض الواقع، تشير إلى نجاح إسرائيل في تحقيق غاياتها - ظاهرياً - حتى الآن، فقد أعلن تقرير «وحدة التنظيم في بلدية القدس»، أن عدد سكان القدس بشطريها بلغ نحو ٥٦٤ ألف نسمة، منهم ٤١٣,٧ ألف يهودي بنسبة ٧٣ في المائة من

إجمالي سكان القدس، و١٥٠,٦ ألف فلسطيني بنسبة ٢٦,٧ في المائة.

وأشار التقرير إلى أن منطقة القدس الشرقية، التي ضمت للقدس بعد حرب يونيو ١٩٦٧، بلغ عدد سكانها نحو ٣٠٣ ألف نسمة، منهم ١٥٢,٨ ألف يهودي، و١٥٠,٦ ألف فلسطيني، وذكر التقرير أن عدد السكان اليهود في القدس الشرقية سيزداد وبسرعة كبيرة خلال السنوات القادمة في إطار خطط إقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة في المنطقة^(٢٩).

الموقف الأمريكي : التواطؤ الرسمي والتأييد المعلن :

بالرغم من كل القوانين والأعراف الدولية التي تحرم ضم أراضى الغير بالقوة، أو مباركة الاستيلاء على ممتلكات الشعوب الأخرى بالعنف، لم تجد الولايات المتحدة حرجاً، في أن تعلن على لسان رئيسها، «كليتتون»، دعمها لخطوات إسرائيل في ضمن وتهديد القدس، وتوحيدها تحت هيمنة الدولة الصهيونية، فقد ذكر راديو إسرائيل أن الرئيس الأمريكي، قد أبلغ قادة منظمة «إيباك» اليهودية الأمريكية «أن الولايات المتحدة تعتبر مدينة القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل»^(٣٠)، وليس هذا الموقف ببجيد، فهو بعيد للأذهان موقف أمريكي «مشهود» آخر حينما أدان مجلس الأمن، ١٩٨٠/٣/١، بالإجماع سياسة إسرائيل الاستيطانية في المناطق المحتلة، بما في ذلك القطاع الشرقي من القدس، وقد صوت المندوب الأمريكي إلى جانب هذا القرار، قبل أن تعلن أمريكا (في سابقة مثيرة للعجب!)، بعد يومين فقط من صدور قرار مجلس الأمن - عبر بيان صادر عن البيت الأبيض - أن تصويت أمريكا إلى جانب

القرار كان نتيجة خطأ في ترجمة النص المتعلق بالقدس!، وهو تأكيد آخر جديد على حقيقة الموقف الفعلي لـ«الصديق الأمريكي» من قضايا أمتنا المصرية!.

«القدس ليست قبله العرب»!! :

وفي حين يعلن ياسر عرفات اعترافه بـ«القدس الغربية عاصمة لإسرائيل»، مؤملاً في «أن يتمكن قريباً من الإعلان عن قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية»^(٣١) يصرح وزير الخارجية الإسرائيلي، «شمعون بيريز»، أن «القدس ليست قبله العرب. القدس لها الأولوية في سياستنا وديننا. سنظل القدس موحدة، وسنظل عاصمة لإسرائيل، خاضعة للسيادة الإسرائيلية»^(٣٢)، ويحيى هذا الحديث بعد أيام فقط من توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، تأكيداً للموقف الإسرائيلي الثابت بشأن هذه القضية، والذي سبق لإسحق رابين، رئيس الوزراء، إعلانه: «إن القدس عاصمة لإسرائيل الموحدة، غير قابلة للتفاوض. إن مسألة القدس ليست على جدول أعمال المفاوضات مع الفلسطينيين حول اتفاق مؤقت فيما يتعلق بالأراضي المحتلة.. إننا نهمر مستعدين للبحث في مسألة القدس»^(٣٣) ويحيى أيضاً مصداقاً لإعلان السيناتور الأمريكي اليهودي «هوارد بيرمان»، رئيس اللجنة الفرعية الخاصة بالعلاقات الخارجية المنبثقة عن مجلس الشيوخ الأمريكي، من أن «القدس ستبقى العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل. ليس هناك أمر آخر تشعر إسرائيل وأصدقائها بقوة تجاهه أكثر من القدس ولا أعتقد أبداً بإمكانية أن تتخلي إسرائيل عن السيادة على القدس

ويؤكد هذا الموقف أن النص الوارد في الاتفاق لا يتضمن أدنى إشارة حتى إلى التزام إسرائيل برد القدس الشرقية (المحتلة عام ١٩٦٧) إلى الفلسطينيين، إنما ينص على مجرد التعهد بقبول التفاوض حول عدة قضايا هي «القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين»، أى باختصار كل موضوعات الصراع الرئيسية «ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك» (المادة ٥ من إعلان المبادئ) وذلك في وقت لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الإنتقالية.

وتأسساً على ما تقدم، فمن المتوقع أن إسرائيل، في ظل الميزان التفاوضي القائم منذ الإنفاق، «لن تكون مضطرة - على الإطلاق - للإستجابة لأى طلب يتقدم به المفاوض الفلسطيني»^(٣٥)، في أي من الموضوعات السابق الإشارة إليها .

* * *

ما تقدم كله يشير إلى تراكم حقائق مادية عنيدة على أرض الواقع لتغيير هوية المدينة المقدسة؛ ناجحة، ومؤثرة، سرية ومعلنة، دؤوبة وحثيثة، يؤكد لها إعلان رسمي متكرر عن «القدس اليهودية الموحدة تحت الهيمنة الصهيونية، العاصمة الأبدية لإسرائيل»، يقابلها أوهام عريية «صوتية» عن «قدس شرعية» عاصمة لـ «دولة فلسطينية»، لا يسندها على أرض الواقع قوة، ولا يدعمها موقف عملي!

من هنا يمكن أن نفهم : لماذا أصرت إسرائيل، ونجحت، بمواقفة أمريكا والغرب.. والغرب أيضاً!) على

تأجيل مناقشة قضية القدس، على أهميتها، إلى المرحلة
التالية من المفاوضات المنتظر بدأها في العالم الثالث
لإعلان المبادئ.

فطرح قضية القدس الآن، سيفسد الطبخة الأمريكية، لأن
الموقف الإسرائيلي القاطع فيها، على نحو ما اجتهدنا لتوضيحه آنفاً
- سيضع العصا في تروس عرية التفاوض الأمريكية، وسيضع المفاوضات
الفلسطيني المحاصر أمام خيارين لا ثالث لهما : فهو إما أن يرفض
هذا الموقف فتتخطم عملية التسوية الأمريكية كلها، أو أن يقبل به،
فينهار موقعه فلسطينية وعروبيا وإسلامياً، بصورة تامة، لأنه باختصار
قد يوجد حاكم عربي يبرر الصلح مع العدو الإسرائيلي، لكن لم
يوجد، ولن يوجد، حاكم عربي، مهما كان موقعه، يمكنه أن يبرر
- تحت أى ظرف - مسألة بيع مدينة المدائن، القدس، مهما كان الثمن
للجماهير الفلسطينية والعربية والإسلامية، فهي جريمة الجرائم بكل
المقاييس التي تهون دونها أية جريمة، ومن هنا أيضاً، يمكن أن نفهم
مغزى تصريح «شمعون بيريز»، وزير الخارجية الإسرائيلي، في حديثه
لجريدة الأهرام : «تمثل القدس مشكلة كبرى في المفاوضات
الفلسطينية - الإسرائيلية، ولذلك (تم الاتفاق على) تأجيل بحثها إلى
المرحلة الثانية من المفاوضات»^(٣٦).

لكن التأجيل - من ناحية أخرى - يتيح للطرف الإسرائيلي
فسحة من الزمن، كافية إلى حد بعيد لاستكمال إجراءات التهوية
النهائي للمدينة، وهو ما أدركه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير
الفلسطينية «سليمان النجاب»، الذي صرح بأن «إسرائيل تستفيد من
المفاوضات لتوسيع المستوطنات وعزل القدس.. إن الجانب الإسرائيلي
يتصرف وكأن اتفاق واشنطن غير قائم» إن «العملية السلمية» تحولت

- على حد تعبير «سليمان النجاب» من «تطبيق القرار ٢٤٢، وتأمين الانسحاب الإسرائيلي من أراضينا المحتلة» إلى أن تصبح «غطاء لمزيد من الاستيطان وفرض الأمر الواقع».. «إن حكومة إسحق رابين - يقول عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية «سليمان السحاب» - هي التي أقدمت على فرض إجراءات عزل القدس العربية عن باقي الضفة الغربية في مارس الماضي (١٩٩٣)، وفي ظل استمرار المفاوضات، وهو أمر لم تجرؤ أى حكومة إسرائيلية على القيام به إن كانت ليكودية أو عمالية».

وماذا فعلت منظمة «التحرير الفلسطينية» إزاء ذلك؟!، يقول «سليمان سحاب» : لقد أثارت المنظمة هذا الموضوع في إطار مجلس الأمن، «لكننا لم نسمع إلا رداً واحداً.. هو : واصلوا المفاوضات^(٣٧) . ولا تعليق.

الهوامش

- (١) خالد عياد، «القدس الكبرى فى إفسار الواقع الإسرائيلي»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٥، صيف ١٩٩٣، ص ١٠١.
- (٢) المصدر نفسه.
- (٣) المصدر نفسه.
- (٤) المصدر نفسه.
- (٥) خالد عياد، «الاستيطان فى ظل عملية التسوية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ٢٧٧.
- (٦) جبهة ها آرئس، ١٩٩١/١٠/٤.
- (٧) "Israel Creates wall of concrete Around Greater Jerusalem", Report of Israeli Settlement in the Occupied Territories, vol. 2, No.1, January 1992, p. 6.
- مذكورة فى حلد عياد، «القدس الكبرى فى إفسار الواقع الإسرائيلي»، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.
- (٨) جبهة «العرب»، ١٩٩٤/١/٣١.
- (٩) جبهة «الحياة الدولية»، ١٩٩٤/٢/٢١.
- (١٠) مايكل دمير، «الاستيطان اليهودى فى القدس القديمة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٣٦.
- (١١) دافيد هيرست، «البندقية وحصن الزيتون»، الهيئة العامة للإستعلامات (كتب مترجمة رقم ٧٣٧)، القاهرة (بدون تاريخ)، ص ص : ٢٤٤-٢٤٥.
- (١٢) مايكل دمير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ص : ٣١-٣٢.
- (١٤) المصدر نفسه، ص : ٣٩.
- (١٥) المصدر نفسه.
- (١٦) المصدر نفسه، ص : ٤٥.
- (١٧) ميمر كاهانا، «شوكة فى هيونكم»، ترجمة غيازى السعدى، دار الجليل للنشر، عمان / الأردن، ١٩٨٥، ص : ١٤.
- (١٨) Jerusalem post, April 12, 1990

- (١٩) مايكل حبر، مصدر سبق ذكره، ص. ٥٥.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص: ٥٦.
- (٢١) المصدر نفسه، ص: ٥٧.
- (٢٢) خالد عباد، «القدس الكبرى في إसार الواقع الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٢.
- (٢٣) جريدة «دافار»، ١٠/٨/١٩٩١.
- (٢٤) عطا القيمري، «مظاهر العقلية المنصرفة في إسرائيل»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٨)، خريف ١٩٩١، ص: ٣١٤.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص: ٣١٦.
- (٢٦) جريدة «الحياة الدولية»، ١٣/١٠/١٩٩٣.
- (٢٧) جريدة «الأهرام»، ١١/٧/١٩٩٣.
- (٢٨) المصدر نفسه.
- (٢٩) جريدة «الأهرام»، ١٢/٩/١٩٩٣.
- (٣٠) جريدة «الأهرام»، ١٥/٣/١٩٩٤.
- (٣١) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩/٩/١٩٩٣.
- (٣٢) المصدر نفسه.
- (٣٣) جريدة «الحياة الدولية»، ٣٠/٩/١٩٩٣.
- (٣٤) مجلة «الوطن العربي»، العدد (٨٦٦)، ٨/١٠/١٩٩٣.
- (٣٥) د. سليم الحص، «القدس ساقلت عريضة»، مجلة «المجلة»، العدد (٧٣١)، ١٩٩٤/٢/١٩.
- (٣٦) جريدة «الأهرام»، ٢٣/١٠/١٩٩٣.
- (٣٧) جريدة «الحياة الدولية»، ١٣/١/١٩٩٤.

(٦) اتفاق غزة - أريحا و«معضلة الأمن» :

«الجندرية» الفلسطينية لتصفية الانتفاضة

وحماية الدولة الصهيونية

بمقتضى بنود اتفاقية غزة - أريحا، وملاحقها السرية، ستحول منظمة التحرير الفلسطينية وقواها العسكرية الضاربة إلى فرقة من «الدرك» أو «الجندرية»، يوكل لها أمر حماية الدولة الصهيونية في المقام الأول، وليس التفرغ لحماية الكيان الفلسطيني الهزيل، والحق أن متابعة البنود المختصة بالتعاون الأمني بين الحكم الذاتي الفلسطيني ودولة إسرائيل يصيب الإنسان بالأسى والكآبة، إذ يحز في النفس أن يرى المهانة بذاتها وهي تجرّع لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بهذه القسوة والفظاظة، وأكثر من ذلك يذهله أن يرى الطرف الفلسطيني مقبلاً عليها كأنها الدواء الناجع، لا السم الزعاف.

* * *

لقد بدأ السيد «ياسر عرفات» بتقديم التنازل تلو التنازل، لكي يحظى بموافقة كل من أمريكا وإسرائيل على القبول به طرفاً في عملية التسوية، وفي فترة التهيئة لإبرام الاتفاق أبلغ عرفات الأعداء التاريخيين للشعب الفلسطيني بموافقته على تجريد انتفاضة الجماهير الفلسطينية، وتمهده على منع «العنف» وتأديب المخالفين!!.

ففى رسالة من عرفات إلى رابين حملها وزير خارجية النرويج «يوهان هولست» وعد «عرفات» «رابين» بأن يكون «مستولاً عن جميع عناصر منظمة التحرير الفلسطينية لضمان التزامها (بالاتفاق)، ومنع العنف وتأديب المخالفين» وكتب أبو عمار إلى هولست يقول :

«سأعلن المواقف التالية فى تصريحاتى العلنية : بالنظر إلى دخول مرحلة جديدة بتوقيع إعلان المبادئ فإن منظمة التحرير الفلسطينية تشجع شعب الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدعوه، إلى اتخاذ خطوات تؤدى إلى الحياة الطبيعية ورفض العنف والإرهاب»^(١).

ولم يكن هذا نهاية المطاف، ذلك أن الطرف الإسرائيلى، ومن خلفه «الراعى» الأمريكى لم يتوان - لئلا التراجعات الاستراتيجية الفلسطينية - فى طلب المزيد من التنازلات.

ولترك «الحقائق العنيدة» المنصوص عليها فى الاتفاقية وملاحظتها تتحدث بنفسها : فالنص المذهب الموجود فى متن الإيفاق يحدد مهمة قوة الأمن الفلسطينية بوضوح فيذكر أنه «من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشئ المجلس (المنتخب لإدارة السلطة الذاتية الانتقالية - ملحوظة من الكاتب) قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل فى الاضطلاع بمسئولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسئولية الأمن الإجمالى للإسرائيليين، بفرض حماية أمنهم الداخلى والنظام العام» (مادة ٨: النظام العام والأمن)، وفى المادة «ج» من البروتوكول، والخاصة بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وأريحا، إشارة إلى أن ترتيبات الأمن الداخلى والنظام العام (ستكون) من قبل قوة الشرطة الفلسطينية، التى تتشكل من ضباط الشرطة المجندين محلياً ومن الخارج، حاملى جوازات السفر الأردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر؛ حتى هنا لا تبدو أية مأخذ ذات بال تمس هذا الموضوع، لكن الأمر يتبدل فجأة حينما نطالع نصوص الملاحق السرية، التى سربت من الطرف الروسى، ونشرتها جريدة «الوطن» الكويتية، ثم أعادت نشرها مجلة «المجتمع المدنى»

(عدد أكتوبر ١٩٩٣ (تشرين الأول)، العدد ٢٢) (*)، فالملحق الثاني، الخاص بـ «التعاون الأمني»، يحدد بقطع ملامح قوات «الجندرية» الفلسطينية، وحدود دورها الجديد، الخطير، فالكيان الفلسطيني الذى لا يجوز له إنشاء جيش عسكرى فلسطينى بحكم بنود الملحق (البند ١)، لن يكون سوى محمية إسرائيلية يتولى حماية حدودها الجيش الإسرائيلى (البند نفسه)، فى حين «لا يحق للفلسطينيين ضمن الحكم الذاتى حمل أو اقتناء أسلحة نارية بكافة أنواعها أو أية مواد متفجرة أو مضرّة للبشر بما فى ذلك المواد الكيميائية والسامة والمشحونة دون أخذ الموافقة المسبقة لدوائر الأمن الإسرائيلية». (البند ٢ - الملحق الأمنى).

وقوات «الجندرية» الفلسطينية التى تحددت مهمتها الرئيسية بـ «حفظ الأمن الداخلى فى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينية، تتلقى روايتها وأسلحتها من وزارة الداخلية الإسرائيلية (١١)، وتعمل ضمن اللوائح والأنظمة الداخلية للشرطة الإسرائيلية (١١)، (البند ٤ - الملحق الأمنى).

ويكمل هذه الصورة، الالتزام الرسمى لمنظمة التحرير الفلسطينية «بمواجهة أية منظمات أو أحزاب أو أية حركات فلسطينية تهدف إلى تدمير إسرائيل أو قتل مواطنين إسرائيليين وتتعهد بالعمل على سحق ووقف أية محاولات علنية أو سرية لإنشاء منظمات إرهابية فلسطينية». (البند الخامس - الملحق الأمنى)، ويلاحظ هنا تعبيرى سحق و«منظمات إرهابية فلسطينية» (الهيئات الكفاحية

(٥) النص الكامل للملاحق السرية مرفق فى ملاحق الكتاب .

والثحررية الفلسطينية المعارضة للاتفاق)، وهذان التمييزان من مكونات القاموس الإسرائيلي الصهيوني التقليدي الذي ارتضت منظمة (التحرير!) الفلسطينية لنفسها القبول به واستخدام مفرداته!).

ثم يأتي دور آخر خطير للغاية، يضاف إلى ما سبق، وهو تعهد منظمة التحرير الفلسطينية، أو الحكومة الذاتية الإنتقالية الفلسطينية «بتسليم قوائم بأسماء الجماعات الفلسطينية الدينية وغيرها المعارضة لاتفاقية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد ثلاث شهور من بدء تنفيذ إتفاقية السلام ومراقبة نشاطها»، (البند ٨ - الملحق الأمني).

وكذلك تمهدا «بحل المجموعات التنظيمية (الإرهابية) في مناطق الحكم الذاتي مع تسليم أسلحتها وإعطاء معلومات عن أماكن تخزينها»، (البند ٩ - الملحق الأمني) ومواجهتها إعلامياً داخل الكيان الذاتي وإسرائيل، وفي الدول العربية الأخرى (١)، ملحق (٤): التعاون الإعلامي : البند الثاني، وهي مهمة وضيفة نرباً بمنظمة التحرير الفلسطينية أن تكون طرفاً فيها، لأنها في حقيقة الأمر مهمة خيانية، لم يذكر تاريخ حركات التحرر - على امتداده - شيئاً لها في العالم بأسره، وهو ما يهدد بأنه رغم كل التطمينات هناك خطر حقيقي قائم، في أن يكون خيار غرة - أريحا، كما يتوقع البض «بمعنى تلقائياً وضع نهاية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وإطلاق الصراع الفلسطيني - الفلسطيني» (٢).

وإضافة لما تقدم، يضم ملحق التعاون الأمني نقاطاً أخرى أقل أهمية، وإن كانت جميعها تتفق في الهدف النهائي، وهو إحكام السيطرة على السلطة الفلسطينية الهزيلة، الوليدة، وتحويلها إلى أداة

لتنفيذ «الأعمال القذرة» ضد الشعب الفلسطيني وقواه الحية والاتجاهات النضالية فيه؛ ولتجميد الانتفاضة وتفريقها من طاقاتها الحية، حماية لأمن العدو الصهيوني وحفاظاً على مصالحه وتكريساً لاحتلال!

إن «ضبط المعارضة الفلسطينية» أو وقف «التصعيد»، كما يدعوه عرفات^(٣) ضد اتفاق المصالحة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل هو هدف أمريكي - إسرائيلي أساسى تمارس من أجله كل الضغوط وتستخدم كافة الأوراق، ومن ضمنها التدخل الأمريكى المباشر، مثلما اتضح من نص المكالمة التليفونية بين «كليتون» والرئيس السورى «حافظ الأسد»^(٤).

ويقع دور الشرطة الفلسطينية المحدد، فى هذا السياق، مثلما شرح وزير الخارجية الإسرائيلى «شمعون بيريز»، فى إطار «شن حرب مشتركة على «الإرهاب».. إن علينا أن نخوض حرباً مشتركة ضد أولئك الذين يشنون حرباً علينا»^(٥)!

وقد بدأت هذه «الحرب المشتركة» ضد «الإرهاب» بتوقيع مسودة اتفاق «استخباراتى» بين المنظمة وإسرائيل، توصل إليه الجانبان، فى المفاوضات التى جرت ببطايا، يوم الجمعة ١٨ فبراير ١٩٩٤، حيث أعلن مصدر دبلوماسى إسرائيلي أن الجانبين توصلا إلى «مسودة اتفاق فى مجال التعاون بين أجهزة الاستخبارات، وتبادل المعلومات فى المجال الأمنى، وقد عرضت هذه المسودة على الرئيس الفلسطينى «ياسر عرفات» ورئيس الوزراء الإسرائيلى «إسحق رابين» لإقرارها فى الجولة المقبلة للمفاوضات، التى ستعقد فى القاهرة الأسبوع المقبل (أى فى النصف الثانى من شهر فبراير الماضى)، أو فى الجولة التى تليها فى طابا»^(٦).

ومفهوم الإرهاب بالطبع، يعنى القوى الوطنية الفلسطينية المعارضة لصالح المنظمة مع الدولة العنصرية الصهيونية، وقد استجابت منظمة التحرير الفلسطينية بالفعل لهذا الدور، الأمر الذى دفع «بيريز» إلى التصريح بأن «منظمة التحرير الفلسطينية توقفت عن تنفيذ هجمات معادية لإسرائيل»، مشيراً إلى أن الأوامر قد صدرت للجيش الإسرائيلى بإعطاء الأولوية لمكافحة «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) و«الجهاد الإسلامى» والمنظمات الفلسطينية الأخرى المعارضة للاتفاق^(٧).

ومما يؤكد أن تحقيق هدف تجميد النشاطات المعادية للاحتلال الصهيونى، كان من أوائل «مهمات» قيادة «عرفات»، بعد توقيع الاتفاقية مباشرة، وحتى قبل أن يحصل على أدنى مقابل لهذا الموقف المجانى، توجيه الأمر إلى عناصره فى الأرض المحتلة بتجميد نشاطاتها ضد العدو الصهيونى وتسليم أنفسهم إلى قوات الجيش الإسرائيلى (!!).

ومن هنا نفهم دلالة ما نشرته صحيفة «ها آرتس» الإسرائيلىة، نقلاً عن مسئولين عسكريين إسرائيليين بقولهم أن «توقيع الاتفاق، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، أدى إلى تراجع أعمال العنف فى الأرض المحتلة»^(٨).

أما «إسحق رابين»، رئيس الوزراء الإسرائيلى، فقد كان واضحاً فى هذا الشأن بصورة لا تثير أية شكوك حول الدور المحدد للجندرية الفلسطينية فى كيانها الجديد بقوله «إننى أفضل أن يعول الفلسطينيون مهمة «فرض النظام» فى غزة، وقد يفعلون ذلك أفضل منا»^(٩). ويضيف مساعد رئيس أركان الجيش الإسرائيلى، الجنرال «أمنون شهاك» دافعاً جديداً لدور منظمة التحرير

الفلسطينية فى مواجهة (الإرهاب) لأن «من صالحتها الحفاظ على النظام وإثبات قدرتها على السيطرة على الوضع فى مواجهة جميع المعارضين»^(١٠)، وقد نقلت وكالات الأنباء عن مصادر دبلوماسية فى لندن أن السلطات الأمنية الإسرائيلية قد بدأت الإعداد لخطط أمنية مشتركة مع منظمة التحرير الفلسطينية «من أجل تأمين الأراضى المحتلة ضد احتمالات تصاعد أعمال العنف».

وذكرت صحيفة «التايمز» أن عناصر الأمن الإسرائيلية بدأت فى الإعداد من خلف الكواليس للخطط الأمنية فى الضفة الغربية وغزة بالتعاون مع نظرائهم فى منظمة التحرير.

وقد أبدى خبراء الأمن الإسرائيليون دهشتهم الشديدة من كفاءة وحرقية نظرائهم فى منظمة التحرير. وذكر الخبراء أنهم يتوقعون التعاون مع الفلسطينيين بعمل دوريات مشتركة وتبادل المعلومات، ويتوقعون من المنظمة «أن تحبط أى محاولة من جانب الرافضين للاتفاق»^(١١).

والغزى الواضح لهذه الأنباء، أنه قبل أية خطوة جديدة بإتجاه استكمال مؤسسات الكيان الفلسطينى، أو ممارستها لمهامها، فإن جهاز الأمن الفلسطينى بدأ فى نشاطه الأمنى، فى مواجهة معارضى الاتفاق، ولخدمة أغراض الدولة الاسرائيلية فى المقام الأول، وهو أمر يكرس المخاوف والمحاذير من المستقبل، ويؤكد وضع بنود الملاحق الأمنية السرية موضع التنفيذ، كشرط أساسى لإثبات «جدارة» منظمة التحرير الفلسطينية، ونيل ثقة العدو الصهيونى والراعى الأمريكى - الغربى.

ولتحقيق هذه الغاية من المقرر أن يبلغ جهاز الأمن الفلسطينى الجديد، نحو تسعة آلاف شخص، «سيكونوا مقسمين بين شرطة

وأمن وطنى فلسطينى فى قطاع غزة وأريحا، يتولى قيادتهم ضابطان فلسطينيان خدما من قبل فى الشرطة الإسرائيلية هما الرائد «فاروق أمين»، مشول جهاز الشرطة الفلسطينية فى الضفة الغربية والعقيد «إبراهيم مهنا»، مشول جهاز الشرطة الفلسطينية فى قطاع غزة، وتتضمن مجالات نشاط هذا الجهاز «دوريات مشتركة مع الأمن الإسرائيلى» لضمان استتباب النظام^(١٣)، وستقسم هذه القوات إلى ثمانية أقسام للشرطة وهى قوات الأمن الوطنى المشولة عن حراسة الأمن والحدود والمنشآت الحيوية والشواطئ والموانئ والمطارات والماعبر وجهاز المخابرات. والشرطة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : الشرطة العادية، والأمن الوطنى، وجهاز المخابرات. وفى المرحلة الأولى سيكون هناك قوات أمن الشرطة والشرطة العادية وسيصل عددها إلى ٣٥٠٠ شخص. وعدد الشرطة ثلاثة آلاف بينما هناك ٨٠٠ شرطى من الذين استقالوا بعد الانتفاضة فى ١٩٨٨/٨/١٣.

وتتدفق على مصر والأردن عناصر «جيش التحرير الفلسطينى» المربطة فى الجزائر والسودان وليبيا والعراق، للتدريب على القيام بأنشطة حفظ الأمن فى الكيان الفلسطينى المنتظر، وفى مقدمة مهمات التدريب لقوات الأمن الفلسطينية «طرق مواجهة المظاهرات وأعمال «الشغب» داخل الأراضى المحتلة، وجهود «قمع الانتفاضة» الشعبية فيها^(١٤).. «إن مناضل اليوم من الشعب الفلسطينى، سيصبح، للأسف، ديكتاتور الغد إذا كان زعيماً، أو «أزعر» الغد إذا كان وضيع الرتبة»^(١٥) !!

وفى إطار إعداد المعدة للدور الجديد لقوة القمع الفلسطينية فى غزة وأريحا، قدمت إسرائيل «مساهمتها» فى هذا السياق للمنظمة، على هيئة «تقارير مفصلة عن الأوضاع فى غزة وأريحا والضفة

الغربية، تشتمل على «بيانات تفصيلية حول قادة الانتفاضة، والعناصر الحركية، ومضمون الخطة الإسرائيلية لمواجهة الإنتفاضة طوال الخمس سنوات الماضية، بالإضافة إلى دراسات وأبحاث لعدد من خبراء الأمن الإسرائيليين»^(١٦).

وفى هذا السياق أيضاً، اشترطت إسرائيل ضمان سلامة الفلسطينيين الذين ساعدوا السلطات الإسرائيلية «طوال سنوات فى كفاحها ضد «الإرهاب»^(١٧)، أى الخونة والعملاء الذين تجسسوا لصالحها على أبناء وطنهم طوال سنوات الانتفاضة أو قبلها، وتشير الأنباء إلى أن إسرائيل قدمت لمنظمة التحرير الفلسطينية أسماء أكثر من ٣٠٠ مخبر سرى تعاونوا مع جهاز الأمن الإسرائيلى «ونصحوها باستمرار التعاون معهم»^(١٨).

وأيضاً فقد انتزعت إسرائيل أكبر قدر من الضمانات لجماعة وجودها ومستوطنيتها حيث احتوى الملحق (العنى الثانى للمشروع)، نصاً مرناً عن «انسحاب لقوات عسكرية إسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا»، وليس عن انسحاب «كل» القوات العسكرية الإسرائيلية، وهو نص خطير يعيد للأذهان المتأهة التى تضمنها قرار ٢٤٢ الشهير، والضمن الكبير المدفوع نتيجة التباين فى تفسير الفرق بين كلمتى «أراض»، و«الأراضى» المحتلة!

لكن الانسحاب حتى فى هذه الحالة لن يكون نهائياً، وإنما هو محكوم «بإعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة»، (المادة ١٣ من إعلان المبادئ).

ويضاف إلى ذلك طبعاً، وأساساً، احتفاظ إسرائيل وحدها بشعور «الأمن الخارجى (الدفاع)، وأمن المستوطنات، والعلاقات الخارجية (الملحق العنى الثانى للاتفاق).

كذلك مع حفظ إسرائيل بالسيطرة على الجسور
التي تربط الكيان الفلسطيني الهزيل بالدول العربية
المحيطة، فهذا الأمر «ليس موضع شك» على حد تعبير «موشى
شاحال» وزير الشرطة الإسرائيلي بل أن «الأردنيين راضون جداً عن
ذلك»!! (١٩) .

وهكذا، ففي حين حصلت إسرائيل على كافة الضمانات
المطلقة لأمن دولتها ومستوطناتها، لم يحظ أمن المواطنين
الفلسطينيين، بل الكيان الفلسطيني الهزيل، على أية ضمانات تحفظ
لهما الحد الأدنى من الحقوق، ليس هذا فحسب، وإنما أضيف إلى
ذلك أيضاً إجراء عملي خطير أعلن عنه «موشى شاحال» وزير
الشرطة الإسرائيلي، بإقرار تشكيل وحدات من «الحرس المدني» في
المستوطنات اليهودية بالأراضي المحتلة، تقام قواعدها في مستوطنات
«معالي أدوميم وجيفات زيف وأريك ومعالي أفراسيم بالضفة الغربية،
وفي كتلة مستوطنات «غوش كاتيف» بقطاع غزة» (٢٠)، والجدير
بالذكر أن استجابة الإدارة الصهيونية لهذا الأمر، يجيء تحقيقاً لطلب
ألق عليه المستوطنون الإسرائيليون المتطرفين منذ سنوات عدة؛ وهو
يؤكد التوجهات الفعلية للدولة الصهيونية، بعيداً عن بلاغات
النصوص الموجهة لإرضاء هذا الطرف أو ذاك، وكان من نتيجة هذا
الدعم القوي والمستمر لتجمعات القوى الصهيونية العنصرية المتطرفة
في المستوطنات، وتدجيج صفوفهم بالأسلحة، وحمايتهم وحفرهم
على الحركة، وقمع المجزرة البشعة التي نفذها المتمصون الصهاينة،
وراح ضحيتها ٥٨١ شهيداً ومصاباً، بالحرم الإبراهيمي بالخليل،
وحتى يرغم هذه المجزرة الهمجية، فقد أصرت الإدارة الإسرائيلية على
استمرار تسليم المستوطنين، حيث أكد «شمعون بيريز»، وزير
الخارجية الإسرائيلي أن «المستوطنين لن تنزع أسلحتهم».

كما رفض طلب منظمة التحرير الفلسطينية تأمين «وجود دولي» في الضفة الغربية وقطاع غزة، مشدداً على أن إسرائيل «لن تقبل بذلك»، «تحت أى ظرف»، وفي نفس السياق، اعتبر نائب وزير الخارجية الإسرائيلي «يوسي ييلين» أن «الأحداث المأساوية» في «الحرم الإبراهيمي» «يجب ألا تكون مبرراً لأى شرط» لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل والمنظمة^(٢١) وهو الأمر الذى وافقه عليه، ويا للفرابة، ياسر عرفات الذى أعلن أن «إخلاء المستوطنات ليس شرطاً (فلسطينياً) لاستمرار المفاوضات»^(٢٢)، بالرغم من موجة الغضب العارم والتعاطف الدولي الكبير مع الفلسطينيين فى محتهم، الأمر الذى كان يحتم - فى الحد الأدنى - طرح والتمسك بمثل هذا الشرط الفلسطينى لاستئناف المفاوضات، حماية لدماء الفلسطينيين، ولأرواح أبناء الشعب الفلسطينى من الهجمة الصهيونية!

* * *

يشبه قهاريون فلسطينيون فى مخيم «مار الياس» بيروت، الأمر، بهذه الصورة المأساوية : «يمكن اختزال خيار غزة - أريحا» بالتالى : تعيين ياسر عرفات حاكماً عسكرياً إسرائيلياً فى الأراضى المحتلة (١)»^(٢٣).

الهوامش

- (١) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/١١/١٦.
- (*) النص الكامل للسلاحق السرية مرفق في ملاحق الدراسة.
- (٢) مجلة «الكفاح العربي»، العدد (٧٨٨)، ١٩٩٣/٩/٦.
- (٣) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/١١/٢٢.
- (٤) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١٧.
- (٥) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/١٠/١١.
- (٦) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٤/٢/١٩.
- (٧) المصدر نفسه.
- (٨) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/٢١.
- (٩) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/٨.
- (١٠) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/٣.
- (١١) جريدة «الأهرام»، ١٩٩٣/٩/١٢.
- (١٢) جريدة «الأهرام»، ١٩٩٤/٢/١٦.
- (١٣) المصدر نفسه.
- (١٤) جريدة «العربي»، ١٩٩٣/٩/٢٠.
- (١٥) زها بسطاني، «نقطة الفولقة وفولقة الأمن الحكم الذاتي الفلسطيني بين أمم».
- جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٤/٢/٢٢.
- (١٦) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/١٠/١٣.
- (١٧) جريدة «العربي»، ١٩٩٣/٩/٢٠.
- (١٨) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/٨.
- (١٩) جريدة «الوفد»، ١٩٩٣/٩/٧.
- (٢٠) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٤/٢/٢٧.
- (٢١) جريدة «الأهرام»، ١٩٩٤/٣/٥.
- (٢٢) مجلة «الكفاح العربي»، العدد ٧٨٨، ١٩٩٣/٩/٦.

(٧) مواقف القوى السياسية والقيادات الفلسطينية من الاتفاق

لا يمكن للجناح الفلسطيني الذى قبل بالاتفاق الفلسطينى
الإسرائيلى المكابرة بالرغم، أن بنود الاتفاق قد حظت بموافقة أغلبية
متماسكة داخل الكيان السياسى الفلسطينى، أو الجماهير الفلسطينية
بشكل أوسع.

* المواقف فى اللجنة التنفيذية :

فيديا رفض أربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير
فى اجتماع عقد لبحث الموقف من الاتفاق يوم (١٩٩٣/٩/١٠)
بمقرها فى تونس، الموافقة على نصها، وعارضوها بشكل قاطع^(١)
(هم : عبدالله حوراني «مستقل»، فاروق قدومي رئيس الدائرة
السياسية بالمنظمة «فتح»، محمود إسماعيل «جبهة التحرير العربية»،
على إسحق «جبهة التحرير الفلسطينية»، كما امتنع عضو واحد عن
التصويت (جمال الصوراني)، فى حين وافق عليها ثمانية أعضاء
حضرُوا الاجتماع(*)، وفرد واحد هو الأب إيليا خورى «مستقل»
أيد عرفات تليفونياً من مستقره بعمان، وهو ما يعنى أن حوالى ثلث
أعضاء الهيئة القيادية العليا للمنظمة صوتوا فى مواجهة الاتفاق.

ثم عاد عضو اللجنة «عبدالله حوراني»، فأعلن عن استقالته من
اللجنة، «بعد موافقتها على الاعتراف بإسرائيل والاتفاق»^(٢).

(*) هم : ياسر عرفات، محمود هلس (أبو مازن)، ياسر عبد ربه، ياسر عمرو، سليمان
النجاب، محمد زهدى الناشيى، سمير خوتة (جبهة النضال الشعبى الفلسطينى)،
جويد النصين. جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١١.

وقد أعلن «شفيق الحوت»، أيضاً استقالته من اللجنة التنفيذية، ومن رئاسة مكتب المنظمة في لبنان، لأن «منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد المنظمة التي أنشأناها، والتي ناضلنا في صفوفها خلال ثلاثين عاماً، ولم تعد يوسع هذه المنظمة تحقيق المبادئ والأهداف التي حددتها لنفسها لدى إنشائها»^(٣)، واعتبر «شفيق الحوت»، أن «كاتب ديفيد كان رحمة مقارنة باتفاق غزة أريحا»^(٤).

أما الشاعر المعروف «محمود درويش»، فقد استقال من عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أواخر شهر أغسطس ١٩٩٣، معلناً أن «المنظمة انتهت، سواء وقعت (الاتفاق) أم لم توقع»^(٥)، فقد أعلن أن لديه تحفظات في شأن الاتفاق بين المنظمة وإسرائيل، لكنه طالب الجميع بالتعبير عن أقصى درجات الوحدة الوطنية، وأن ندير خلافاتنا بطريقة ديمقراطية ومسؤولة^(٦).

ومن جهته، فقد صوت «فاروق القدومي»، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، ضد نصوص الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ضد اتفاق الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة، مقاطعاً جلسة اللجنة التنفيذية التي عقدت لمناقشة هذا الأمر، لاعتقاده بأن «ليس من حق أى هيئة قيادية لإرغام الشعب الفلسطيني على التخلي على كفاحه من أجل تحقيق أهدافه الوطنية : تحرير الأرض وحقه في العودة وإقامة دولته المستقلة»، وليقينه بأن مشروع الاتفاق ونصر الاعتراف «يمسح الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وكذلك ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية»^(٧).

وكان «القدومي» قد طالب «عرفات» في رسالة مكتوبة يوم ١٩٩٣/٦/٩، بالتمهيل لأن النصوص المطروحة «تلزمننا بتقديم

المزيد من التنازلات، معرباً عن قلقه كل يوم «من هذه الأحداث المتسارعة التي لم تأخذ قوتها الزمنية لتنضج»، ومع هذا، فإن موقف «أبر اللفط»، «فاروق قدومي»، كان محيراً، على حد تعبير «شفيق الحوت»، فهو «قال لا للاتفاقية، وما يزال يقول ضمن اللجنة التنفيذية، واللجنة المركزية، أنه ضدها، وصوت ضدها أيضاً.. لكنه ينشط فى أداء دوره مع هذا.. ويفسر «الحوت» هذا التناقض بكون قدومي «أمين سر حركة فتح»، فإذا ما اتخذ موقفاً حاداً، فقد ينسحب ذلك على الحركة ككل، وقد يفضى إلى انشقاقات»^(٨) لا يرغب فيها.

ويقول «القدومي» :

«إن مسودة المشروع المقترح والاعتراف المتبادل بنصوصهما يمسان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وميثاقه الوطنى، ولذا وقفت منهما موقف المعارض حفاظاً على العهد الذى قطعناه على أنفسنا فى الاستمرار بنضالنا الشعبى حتى يتحرر الوطن الفلسطينى، ولا بد لى هنا أن أؤكد التزامنا الثابت بالعمل الدؤوب مع أشقائنا فى الدول العربية المعنية من أجل السعى لإقامة سلام شامل فى المنطقة العربية يضمن حقوقنا القومية والوطنية»^(٩).

* حركة فتح :

يعتمد ياسر عرفات اعتماداً أساسياً على أنصاره داخل حركة فتح، فى دعم «جهوده» لتمرير الاتفاقية.

لكن المعروف على مستوى واسع، أن الفساد والتحلل قد نالا من التنظيم على امتداد السنوات الماضية، وتم تجميد عمليات البناء الثورى له، وتحول الكثير من قياداته إلى نماذج بيروقراطية تتناقض مصالحها - موضوعياً - مع مصالح الجماهير الشعبية الفلسطينية،

ومع التزامات التحرير وضرورات استكمال مسيرة الكفاح الفلسطيني، وقد ساعد هذا الوضع عرفات على إحكام سيطرته على تنظيم فتح وتقليص المعارضة داخله إلى الحد الأدنى.

لقد كسب ياسر عرفات معركته داخل اللجنة المركزية لحركة فتح ضد مناوئى توجهه المتمثل بمقعد اتفاق مع العدو الصهيونى حول مشروع غزة - أريحا حيث وقف إلى جانبه (١١) عضواً من أصل (١٥) عضواً من أعضاء اللجنة حضروا اجتماعات الدورة الطارئة التى بدأت أعمالها مساء ١٩٩٣/٩/٢. والذين وقفوا إلى جانب «عرفات» هم كل من «انتصار الوزير، محمود عباس وسليم الزعنون وأحمد قريع وحكم بلعاوى ومحمد غنيم وصبحى أبو كرش وعبدالله افرنجى ونصر يوسف والطبيب عبدالرحيم». أما الذين عارضوه فهم «فاروق قدومى ومحمد جهاد وعباس زكى وصخر حبش» (١٠).

وتغيب عن الاجتماع «خالد الحسن» و«هانى الحسن» «بداعى المرض» و«نبيل شعث» الذى كان يتفاوض مع الإسرائيليين. وقد شهدت اجتماعات اللجنة المركزية ملاسنة حادة بين «فاروق قدومى» و«محمد جهاد» من جهة وكل من «ياسر عرفات» و«محمود عباس» و«أحمد قريع» من جهة ثانية.

وعرف أن «قدومى» قال لعرفات «أنت تتعامل مع الشعب الفلسطينى ومع حركة فتح وكأننا قطع من الغنم». وقال أنا لن أشارك بخيانة شعبى وضياح وطنى.

أما «محمد جهاد» فقال «واهم من يمتقد بأن كفاح الشعب الفلسطينى من أجل حقوقه المشروعة يمكن أن ينتهى بمجرد شحطة قلم».

وأوضح مصدر مطلع أن «عباس زكى» و«صخر حبش» أعربا كذلك عن غضبهما من «استفغال أعضاء اللجنة المركزية». وعدم اطلاعهم مسبقاً على ما كان يجرى فى الخفاء مع أنه يمس بأمن الوطن والمواطن، وطالبا عرفات بالعودة عن قراره بتنفيذ هذا الاتفاق مع العدو الإسرائيلى.

كما هدد «عباس زكى» بالانسحاب من حركة فتح، مع استمراره بقيادة الانتفاضة داخل الأرض المحتلة^(١١).

ومع هذا، فمرور الوقت توسع جبهة المعارضين لهذا الاتفاق داخل «فتح». وربما كان أبرز رموز هذه المعارضة، وواحد من الكوادر الأساسية فيه، «خالد الحسن» عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الوطنى الفلسطينى، الذى رفض بشدة الاتفاقية وملاحقتها الأمنية والاقتصادية لأن موقعها «قد تحالفوا ضد الشعب الفلسطينى والقوى العربية»^(١٢).

ويدين «خالد الحسن» الطريقة الفردية، العرفاتية، لإدارة المفاوضات «نتيجة لقرار لم تعلم به القيادة الفلسطينية، فلم يتم استئذانها مسبقاً، ولم تحدد أغراضه، أو توفر له ما يتطلبه من إعداد ودراسات»، وأما وقد تمت مفاوضات أوصلو بالمنهج والأسلوب التى تمت به، فليس من الغريب أن تنتهى إلى ما انتهت إليه من تبديد لمصدر القوة فى الموقف التفاوضى الفلسطينى»^(١٣).

إن مركز القرار الفلسطينى لم يلتزم الأطر التنظيمية التقريرية، أو التشريعية، أو التنفيذية، عندما قام بمفاوضات أوصلو، بل على العكس من ذلك، فقد وضعها - دون سابق إعلان أو بحث - تحت الأمر الواقع»^(١٤).

وبعد «خالد الحسن» أبرز مخاطر الاتفاق، فيقول «إن فكرة إسرائيل الكبرى المستعدة من الفرات إلى النيل قد تطورت من خلال الاتفاق لتوافق وتتزامن مع التطور الأخير للاستعمار (الذي يسمى الآن بالاستعمار الاقتصادي)، لتتجه وتوسع فكرة إسرائيل الكبرى جغرافياً إلى إسرائيل الكبرى اقتصادياً وأمنياً، وهذا أخطر وأشدّ قهراً»^(١٥).

وبطال «خالد الحسن» بأن يكون التفاوض مع الكيان الصهيوني على أساس كونه «قوة محتلّة، وأن يكون الهدف من المفاوضات إنهاء الاحتلال في الضفة وغزة، وليس تحويلهما إلى «محمية إسرائيلية» تكون لإسرائيل السيادة الفعلية عليها، وحتى لا تكون منظمة التحرير الفلسطينية بذلك شريكة لإسرائيل في الاحتلال، ولا يكون الفلسطينيون مطية تسهل للحلف الأمريكي - الإسرائيلي السيطرة على الاقتصاد العربي»^(١٦).

وجدير بالذكر أن قطاعاً كبيراً من نشطاء حركة فتح ومقاتليها ومناضليها قد عدلوا مواقفهم، خاصة بعد مجزرة المسجد الخليلي، وانحازوا إلى خط تصعيد الكفاح ضد الاحتلال في مواجهة خطة التسوية.

* المجلس الوطني الفلسطيني :

المجلس الوطني الفلسطيني، هو الهيئة التشريعية الفلسطينية العليا التي يتوجب احترام دورها كمؤسسة برلمانية فلسطينية، في المنفى، حيث تشير طريقة التعامل معها إلى طبيعة نظام الحكم المرتقب، وحدود ما يتمتع به من أصول وقواعد التطبيق الديمقراطي. وفي قضية بالغة الخطورة كقضية اتفاق مصري مع العدو الإسرائيلي، لم تلعب كافة المؤسسات الفلسطينية أدنى دور، بل لم

تتلق أية إشارة بما كان يجرى فى الخفاء، ولا يدرى به سوى القلة القليلة من معاونى عرفات المباشرين ومنفذى سياساته «كأبى مازن» و«أبى علاء» و«نبيل شعث».

قدم الشيخ «عبدالحمد السائح»، استقالته من رئاسة المجلس الوطنى الفلسطينى فى مايو ١٩٩٣، احتجاجاً على مسار القيادة الفلسطينية فى عملية التسوية، وأعلن الشيخ السائح أن «المجلس الوطنى أعلى سلطة فلسطينية تشريعية ولا يجوز إجراء أى تعديل فى الميثاق الوطنى الفلسطينى إلا بموافقة ثلثى أعضاء»^(١٧).

وأقر الشيخ السائح بأنه لم يعلم بسير محادثات أوصلو السرية، ولم يأخذوا رأيه فيها أبداً، كما أكد أن «الاتفاق لا يحقق مطلب الشعب الفلسطينى»^(١٨) فيما أعلن «محمد صبيح»، أمين سر المجلس (مجموعة عرفات) أن «العمل الفدائى والكفاح المسلح قد أدبا دورهما وطالما أن هناك اتفاق سلام فعلى الجميع الالتزام بذلك، ولن يكون هناك مكان لثقل هذه العمليات»^(١٩).

❖ المنظمات الفلسطينية :

كونت عشرة فصائل فلسطينية هى (حركة حماس، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «د. جورج حبش»، الجبهة الديمقراطية «نايف حواتمة»، حركة فتح «الانتفاضة»، منظمة الصاعقة «سوريا»، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة «أحمد جبريل»، جبهة النضال الشعبى الفلسطينى «خالد عبدالمجيد»، الحزب الشيوعى الفلسطينى الثورى، حركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين، جبهة التحرير الفلسطينية «أبو العباس») تحالفاً رافضاً للاتفاق، ومع هذا أكدوا تمسكهم بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتمهدوا بحمايتها «كونها تعبر عن هوية الفلسطينيين السياسية، وكياناتهم الموحدة

داخل وخارج فلسطين المحتلة»^(٢٠).

وكانت الجبهتان الشعبية والديمقراطية قد أعلنتا الانسحاب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في وقت سابق، تأسيساً على أن المنظمة «لم تكتسب شرعيتها من كونها منتخبة شعبياً» - على حد تعبير «جورج حبش»، الأمين العام للجبهة الشعبية - وإنما لأنها «تمثل ائتلاف قوى وتيارات المنظمات الفلسطينية، والمجلس المركزي والوطني غير منتخبين من الشعب واكتسبا الشرعية لأنهما يعبران عن الإجماع الوطني القائم على حق العودة وتقرير المصير، وعندما ينسف عرفات هذا الائتلاف، وتتمرر أو تقر هذه المؤسسات الاتفاق تصبح غير ممثلة للشعب الفلسطيني»^(٢١) واتهم «جورج حبش»، في مقال له بصحيفة «ذي انديبننت» البريطانية، ياسر عرفات، بخيانة القضية الفلسطينية^(٢٢).

كما شكلت الجبهتان، إضافة إلى حركة حماس، إطاراً مشتركاً لعملهم في الأراضي المحتلة، حمل اسم «القيادة الموحدة للانتفاضة»^(٢٣).

في حين أهدر «أحمد جبريل»، الأمين العام لجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) دم عرفات «لأنه باع الانتفاضة، ووعد بتقديم رأسها على طبق من ذهب أو فضة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي «إسحق رابين» ووزير الخارجية «شمعون بيريز»، في مقابل حكم ذاتي مسوخ لمساعدة الصهاينة في قمع الانتفاضة»^(٢٤).

وكذلك أعلنت حركة فتح (الانتفاضة)، بقيادة العقيد «أبو موسى»، من دمشق، إهدار دم عرفات، بعد أن «ارتكب الخيانة العظمى بحق الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، ولذلك فهي تعلن هدر دم هذا الخائن»^(٢٥).

وفى تطور لاحق اتفق قادة وممثلو «الفصائل العشرة»، على تشكيل «قيادة وطنية وإسلامية للاتفاضة فى الأراضى المحتلة»^(٢٦)، كما أقروا عدة محاور لحركتهم فى مواجهة الاتفاق، هى :

— مقاطعة كل المؤسسات والأجهزة الإدارية التى ستنفذ اتفاق الإدارة الذاتية واتفاق غزة — أريحا.

— مقاطعة انتخابات مجلس الإدارة الذاتية المقررة بموجب الاتفاق.

— اعتبار «قوة الشرطة الفلسطينية»، «أداة مسخرة لخدمة الاحتلال، ودعوة المواطنين لمقاطعتها، وعدم الانخراط فى صفوفها.

— تشكيل «لجنة تحضيرية» للإعداد لمقد مؤتمر وطنى عام سيلسور الصيغ السياسية والتنظيمية التى تحمى مسيرة النضال الوطنى»^(٢٧).

غير أن محاولات الفصائل العشر لتكوين «جبهة بدلة» تقود نضال الشعب الفلسطينى - فى هذه المرحلة المعصية من مراحل كفاحه - لاتزال حتى الآن تراوح مكانها، إذ يبدو حجم التباين بين مواقف حركة المقاومة الفلسطينية الإسلامية «حماس»، ومواقف باقى الفصائل العشر فى شأن مسألتى «قيادة الائتلاف» و«مرجعية برنامج الإجماع الوطنى».

وفى حين تريد «حماس» أن ينتهى الحوار بين الفصائل العشر إلى إقرار تشكيل «قيادة بديلة للحركة الوطنية»، بدلا من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتريد أن يكون «برنامج الإجماع الوطنى» مشتقا من «الميثاق الوطنى»، تتمسك الجبهتان «الشعبية» و«الديمقراطية» لتحرير فلسطين (بزعامة جورج حبش ونايف حواتمة)، أن تكون الدورة الـ ١٦ للمجلس الوطنى أساساً لهذا

وفى وقت لاحق قدمت أربع منظمات منضمة للتحالف،
(«الشعبية»، و«الديمقراطية»، و«النضال الشعبى»، «جبهة التحرير
ال فلسطينية»)، خطة عمل لتنشيط دور التحالف المعارض، الذى
يعمل على إسقاط اتفاقية «غزة - أريحا» هى :

— تشكيل قيادة وطنية وإسلامية للانتفاضة فى الداخل، بينما
يتحفظ بعض الأطراف على تشكيل القيادة لأسباب أمنية تتعلق
بصعوبة التنسيق بين الأجنحة العسكرية للفصائل. وتطالب الخطة
باتخاذ خطوات عملية فى ضوء اتفاق القاهرة الأمنى الذى «يمس
أمن المنظمات فى الداخل».

— الدعوة إلى عقد مؤتمرات شعبية، حيث أن هذه المسألة لم
تحسم بعد لأن فصائل المنظمة تريد دوراً تنظيمياً يفرز قيادة من
الشتات الفلسطينى والداخل، بينما ترفض «حماس» عقد المؤتمرات
أو أن تكن مهمتها «تعبوية» فقط، لأنها تشكل فى نزاهة مثل هذه
المؤتمرات.

— القيام بخطوات سياسية وإعلامية، واجراء اتصالات مع قادة
وزعماء الدول العربية والإسلامية من أجل تعزيز الموقف ضد الاتفاق.

* الحركة الإسلامية :

أشرنا آنفاً إلى مشاركة حركتى «حماس» و«الجهاد الإسلامى»
ضمن تحالف «الفصائل العشر» المعارض للاتفاقية، كممثلين للتيار
الإسلامى فى الحركة الفلسطينية.

حماس:

يعبر الشيخ «تيسير التميمى»، عن موقف (المتعاطفين) مع

«حماس» بقوله «أنهم لم يفاجأوا بالاتفاق بين عرفات ورايين، لكن المفاجأة كانت في حجم التنازلات التي قدمها عرفات لليهود.. فلم تتوقع يوماً أن يقدم زعيم فلسطين على تقديم كل شيء لليهود : الأرض والشعب والمقدسات وحق الوجود مقابل اعتراف بمنظمة وعلم ووعود»^(٢٩).

ويحذر «محمد نزال»، ممثل «حماس» في الأردن من الخطر المحتمل، المجسد بتعاون الشرطة الفلسطينية الخاضعة لأوامر ياسر عرفات مع الجيش الإسرائيلي و«الشين بيت» (الأمن الإسرائيلي) في مواجهة مجاهدي «حماس»^(٣٠)، لكن القاعدة لدى حركة «حماس»، كما يشير «محمد نزال» هي «تجنب الاقتال الفلسطيني - الفلسطيني بقدر الإمكان»^(٣١).

لكن «إذا تبين وجود نوايا سيئة لسحق «حماس» ومجاهديها، فسوف نقاوم مثلما استطعنا أن نحارب العدو اليهودي لسنوات طويلة، وسنكون قادرين على مواجهة الشرطة الفلسطينية التي ستجلب لنفسها العار واحتقار الشعب الفلسطيني لها، لو قامت بدور الحارس للجندى والمستوطن الإسرائيلي»^(٣٢) إن الرئيس ياسر عرفات هو الذي «يتحمل نتائج تصرفاته»^(٣٣) إذا أراد تحويل قوة الشرطة لقمع الانتفاضة، على حد تعبير «إبراهيم غوشة»، الناطق الرسمي باسم «حماس».

وقد قررت «حماس» عدم المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي المزمعة، ويتم التنسيق بينها وبين عناصر من «فتح»، ثارت على موقف قيادتها، مثل «كاتب أبو جهاد»، في عمليات عسكرية مشتركة.

الجهاد:

تشكلت حركة الجهاد الإسلامي، في فلسطين، على يد «فخري

الشقاقي» و«عبدالعزیز عودة»، (يقیمان فی دمشق الآن)، فی السبعینات، وقد كانت للأول علاقة بالإخوان المسلمین، لكن تمجله للكفاح المسلح جعله ینشق عن التنظيم الأم، لیبدأ مسيرته فی الحركة الجهادية.

وقد تعرض هذا التنظيم لعدة انشقاقات، منها انشقاق فی أغسطس ١٩٩٠ تحت اسم «كتاب الأقصى»، بزعامة لإبراهیم سربل»، وانشقاق «حزب الله/ فلسطين» بزعامة «أحمد المهنا»، قائد الجناح العسكري لحركة «الجهاد» وهناك ضغوط لعودتهم جميعاً إلى مظلة الحركة، تحت زعامة «الشقاقي»، بتأثیر من إيران، الراعی الرئيسي للحركة، «على أن یعترف الأخير بأن «حزب الله» مستمر كعمل عسكري، وليس كعمل سیاسی»^(٣٤).

وقد صرح «فتحی الشقاقي»، زعيم «منظمة «الجهاد الإسلامي» فی فلسطين»، لدى زيارته لطهران، فی لقاء مع الصحافة الإيرانية، أن «الحركة الإسلامية تتواصل الجهاد فوق ٩٨ بالمائة من الأراضي التي تحتلها إسرائيل، وأنه لا يساوره أدنى شك فی أن الشرطة الفلسطينية ستعاون مع الاستخبارات الإسرائيلية لتحاول إنهاء مقاومة الشعب الفلسطيني، لكن مقاتلي «الجهاد» سيحاولون تجنب المواجهات مع الشرطة الفلسطينية فی غزة وأريحا».

واتهم «ياسر عرفات» - فی موقع آخر - بأنه «قد یثير حرباً أهلية» فی قطاع غزة والضفة الغربية المحتلتين»^(٣٥).

وهناك جناح آخر یحمل إسم «حركة الجهاد الإسلامي» - بیت المقدس» ويتزعمه الشيخ «أسعد بیوض التميمي»، الذي أعلن عن انسحاب ممثلي حركته الستة من «المجلس الوطني الفلسطيني»، وعن تخلي حركته عن مقاعدها الثلاثة فی المجلس المركزي (هیئة

وسيطرة بين اللجنة التنفيذية والمجلس الوطنى وتضم مائة عضو) احتجاجاً على الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى، «المرفوض»، مؤكداً أن حركته «ستواصل الجهاد لتحرير كامل التراب الفلسطينى وتصعيد المعركة»^(٣٦).

إن حركة «الجهاد الإسلامى - بيت المقدس» كما يشير أميرها «أسعد التميمى»، «ستدافع عن نفسها إذا تعرضت لمطاردة الشرطة الفلسطينية الانتقالية فى الأراضى المحتلة»^(٣٧).

ولم يشذ عن هذا الاتفاق العام، فى الموقف بين الانفاقية التى وقعتها «عرفات» و«رابين»، سوى تنظيم «حركة الجهاد الإسلامى - كتاب الأقصى»، الذى رحب الناطق الرسمى باسمه، «عبدالله فائز الأسود»، فى بيان عقب التوقيع «بأى خطوة انسحاب من جانب العدو الإسرائيلى، كخطوة أولى نحو إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، تمهيداً لاسترداد حقوقنا المتمثلة بحق العودة وتقرير المصير، وقيام دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس»^(٣٨).

• موقف الحركة الإسلامية فى الأراضى المحتلة عام ١٩٤٨:

تنشط الحركة الإسلامية، بين حوالى ٤٠٠ ألف فلسطينى من سكان «ما وراء الخط الأخضر»، فى المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨، وتدرجت من الأعمال الخيرية إلى المدارس، إلى خوض الانتخابات المحلية، حيث حققت بعض النجاحات الملحوظة فى السنوات الأخيرة، وخاصة فى انتخابات السلطات المحلية (١٩٩٣/١١/٢٨)، حيث انتزعت رئاسة أم الفحم وكفر قاسم وكفر درا وجلجولية وكفر قرع، وحققت بعض المكاسب فى قرى أخرى، ولها علاقات بحركة «حماس» الإسلامية فى باقى الأرض الفلسطينية^(٣٩).

ويطرح الزعيم الرئيسى للحركة، رئيس بلدية أم الفحم، «رائد صلاح» مجموعة من التساؤلات تحدد موقف الحركة من الاتفاق مثل : ما هو مصير القدس الشريف؟، وما هو مصير اللاجئين الفلسطينيين الذين نكبوا فى عام ١٩٤٨ بعد أن هدمت مدنهم أو قراهم التى تبلغ أكثر من ٤٠٠ مدينة وقرية فلسطينية؟، وماذا عن مصير المناطق الأخرى التى تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية كمدينة الخليل أو نابلس أو حنين، وما هى الضمانات لصدقية تنفيذ الاتفاق؟ ويتساءل عن حقيقة الدور الأمريكى «إذ أننا لن ننسى مجازر ييروت الغربية، وتل الزعتر، وصبرا وشاتيلا، التى جرت بمباركة النظام الأمريكى»^(٤٠).

ويشير «رائد صلاح» إلى أن حركته تعتبر نفسها «جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى، يربطنا معه رباط الدم والتاريخ والعقيدة» وأنها تناضل من أجل حق الشعب الفلسطينى الكامل فى إقامة دولته وتمسكه بعاصمته وهى القدس الشريف»^(٤١).

* القيادات الوطنية الفلسطينية فى الداخل :

لعبت القيادات الوطنية الفلسطينية، داخل الأراضى المحتلة، دوراً معترفاً به؛ فى تطوير مكاسب الشعب الفلسطينى ودعم صموده فى مواجهة آلة الإرهاب الصهيونية الفاشية.

ومن أهم هذه الشخصيات.. «بسام الشكمة»، عمدة نابلس والمناضل البارز، الذى وصف اتفاق غزة - أريحا - باتفاقية العيب» واعتبر أنها «لم تنه الصراع العربى الصهيونى»، متهماً القيادة الفلسطينية التى وقعت «بالخضوع للمخطط الإمبريالى الصهيونى»، وهو معنى تحقيق الغاية القصوى التى استهدفتها الإمبريالية العالمية من وضع الكيان الصهيونى فى الوطن العربى خدمة لمخططاتها، ويضيف الشكمة: «لقد جاء الاتفاق لفرض البرنامج الصهيونى على حساب

البرنامج القومي»، ويشير إلى الرفض المستمر من جماهير الشعب الفلسطيني لعروض «الحكم الذاتي» المقدمة منذ الأيام الأولى للاحتلال عام ١٩٦٧، مدينياً الأسلوب الذي مرتت به قيادة المنظمة الاتفاق اعتماداً على «الانفراد وفرض القرارات وعدم التقيد بالرأى الجماعى وقرارات المؤسسات الشرعية.. لقد كان تأثير هذه القيادة سلبياً على الوحدة الوطنية، بل وداخل فتح نفسها».

ويحدد «بسام الشكعة» مأخذه على الاتفاق، فى النقاط الثمان التالية:

- ضرب وحدة التنسيق العربى بين دول الطوق المشتركة فى مفاوضات واشنطن.

- الإساءة للعلاقات العربية الفلسطينية خاصة مع الأردن الذى بات يخشى فكرة الوطن البديل.

- بعد الاتفاق أصبحت إسرائيل الأقوى والأفيد فى المنطقة بدلا من كونها دولة عنصرية عدوانية.

- شكل الاتفاق ضربة قاصمة لإرادة التحرر والتقدم والوحدة وضرب المشروع القومى لحساب المشروع الصهيونى.

- تكريس السياسة الإقليمية فى الوطن العربى.

- تكريس النظام الاستهلاكى العالمى ونقل إسرائيل للمركز الرئيسى.

- زيادة الأغنياء غنى وزيادة الفقراء فقرا فى المنطقة وإسرائيل هى المستفيد الأول والأكبر من أى مساعدات ستأتى للمنطقة.

- إجهاض أى مشروع ديمقراطى حقيقى والتأثير على القيم الثقافية والاجتماعية^(٤٢).

كما يدعو المعارضة إلى توحيد جهودها (داخل وخارج إطار

المنظمة)، «لكي تقود نضال الشعب وتعبّر عن مصالحه الحقيقية وحرية وكرامته»^(٤٣)، محذراً من فرض منطق الاقتتال بين الفصائل المؤيدة والمعارضة لاتفاق غزة - أريحا، «لأن من يفعل ذلك عاجز ومنحرف عن أسس ومبادئ الوحدة الوطنية والديمقراطية»^(٤٤).

* حيدر عبد الشافي :

لعب «حيدر عبد الشافي» دوراً مرموقاً في مفاوضات مدريد، ورأس الوفد الفلسطيني لمفاوضات واشنطن، قبل أن يتم تجميد نشاطه بطريقة عرفانية مشهودة.

اتهم «حيدر عبد الشافي» الجانب الفلسطيني الذي وقع الاتفاق بـ«الانشغال بتوافه المسائل وتناسي المسائل الجوهرية، مثل استمرار الاستيطان» ويشير إلى أن الجانب الفلسطيني قد قدم تنازلات «ليس هناك ما يبررها» للجانب الإسرائيلي، و«أقر بوجود صلاحيات إسرائيلية غير مبررة على الإطلاق في كثير من المسائل»^(٤٥).

ويحدد «حيدر عبد الشافي» مآخذ معارضي الاتفاق في النقاط التالية :

١ - لم يتعرض الاتفاق إلى ادعاء إسرائيل بأنها ليست في وضع الاحتلال، مما يعني أن الأراضي ليست محتلة، بل أنها أراض إسرائيلية متنازع عليها.

٢ - ينطوي الاتفاق على اعتراف (فلسطيني) بوجود كيان إسرائيلي يمثل في المستوطنات التي أقامت إسرائيل بشكل غير شرعي لعرقلة التواصل السكاني العربي، الأمر الذي يقيم مزيداً من المصاعب والحواجز أمام تطلّعنا لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

٣ - غموض كل ما جاء بالاتفاقية عن الانسحاب، بحيث بات يفهم منه أنه مجرد إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية، وبدون جدول زمني ملزم.

٤ - تجاهل ذكر التزام إسرائيل بتطبيق اتفاقات جنيف الرابعة، من أجل بناء الثقة والتعبير عن حسن نية إسرائيل في التوصل إلى سلام عادل ومتكافئ.

٥ - تحويل معالجة موضوع الفلسطينيين المبعدين إلى لجنة رباعية تناقش وضع كل منهم كحالة فردية، لا كمبدأ ثابت يمنحهم الحق للعودة إلى وطنهم^(٤٦).

في حين يعرض «حيدر عبد الشافي» لمبررات الموافقين على الاتفاقية، كإقرار إسرائيل - للمرة الأولى - بوجود شعب فلسطين وحقوقه، واعتبار الاتفاقية خطوة تمهيدية نحو إنجاز هذه الحقوق، واعتبار أن الضفة الغربية وغزة يشكلان وحدة إقليمية واحدة، واعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، يعيد التأكيد - استناداً إلى خبرة الجولات العشر في المفاوضات مع الوفد الإسرائيلي بواشنطن على أن التطورات المتسارعة في هذا السياق «ترجح صحة الموقف المعارض»، ويدعو إلى «التمسك بالأهداف الوطنية، وعدم التنازل عنها في أي ظرف»، معيداً طرح ثوابت المطالب الفلسطينية في رأيه «الإصرار على وقف الاستيطان في كافة المناطق المحتلة، بما فيها القدس، وعدم القبول بكيان إسرائيلي مستقل في الأراضي المحتلة، والإصرار على أن تكون لسلطة الحكم الانتقالي ولاية إدارية بالإضافة إلى الولاية الجغرافية على كل المناطق المحتلة، بما فيها القدس»، كما ينبه إلى مخاطر «مسألة الاتفاقات الاقتصادية والتنمية، خصوصاً على المستوى الإقليمي، حيث تفتح الطريق أمام إسرائيل للتنفّذ إلى المحيط العربي قبل التوصل إلى حل المسألة السياسية فلسطينياً وعربياً وهو ما ليس في مصلحتنا ومصلحة إخواننا العرب»^(٤٧).

❖ الموقف بعد مذبحه الخليل :

الاستعراض السابق يشير بجلاء إلى أن قطاعاً كبيراً لا يستهان به من القوى السياسية داخل الأرض المحتلة وخارجها، يتخذ موقفاً متحفظاً من اتفاق غزة - أريحا.

وعلى الرغم من أن جانباً من الجماهير الفلسطينية، في غزة وأريحا بالذات، قد قبلت الاتفاق بنوع من التفاؤل، خاصة في الأيام الأولى لإعلانه، عادت مؤشرات الرأي العام تؤكد أن هذا الموقف كان يتبدل تدريجياً، ويوماً بعد آخر، كلما اتضحت أبعاد ومخاطر الاتفاق، وكلما كشفت المفاوضات التي كانت تدور بين الطرفين، عن نعت الإسرائيليين، وإصرارهم على انتزاع كل التنازلات التي يمكن اعتصارها من الطرف الفلسطيني، دون تقديم أىبادرة حسن نية تثبت جديتهم في تنفيذ بنوده.

وحينما أجلت إسرائيل الالتزام بجدول الانسحاب - كما كان مقرراً - ثم مع وقوع مجزرة الخليل، التي راح ضحيتها عشرات من وجرحي شهداء الشعب الفلسطيني، وهم راكمون للصلاة، على يد السفاح الإسرائيلي «جولد شتاين»، ارتد أصحاب هذا الموقف إلى الموقف المتحفظ أو المضاد، وبمّحت أصبح من الصعب بالفعل التيقن من وجود مساحة شعبية للاتفاق مع الاتفاق!، وفي حوار لجريدة الأهرام مع عناصر من الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، عكست كلماتهم هذه الحالة : «إن ما يحدث اليوم في الشارع الفلسطيني - وحتى قبل هذه المذبحة - كان حالة من التراجع والإحباط في تأييد المسيرة (السلمية)، لأنه شعر أن القيادة الفلسطينية كانت خلال العملية التفاوضية تزرع الأوهام في عقول الجماهير، إلا أن هذه الجماهير بدأت تشعر بأن أرض الواقع تختلف تماماً عما يقال من وعود» (٤٨).

الهوامش

- (١) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١١.
- (٢) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١٢.
- (٣) المصدر نفسه.
- (٤) مجلة «الوطن العربي»، العدد ٨٦٦، ١٩٩٣/١٠/٨.
- (٥) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١.
- (٦) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١٢.
- (٧) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١١.
- (٨) مجلة «الوطن العربي»، مصدر سبق ذكره.
- (٩) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/١١/٥.
- (١٠) جريدة «الوطن»، ١٩٩٣/٩/٥.
- (١١) المصدر نفسه.
- (١٢) جريدة «العربي»، ١٩٩٣/٩/٢٧.
- (١٣) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/١١/٣٠.
- (١٤) المصدر نفسه.
- (١٥) المصدر نفسه.
- (١٦) المصدر نفسه.
- (١٧) جريدة «العربي»، ١٩٩٣/٩/٢٧.
- (١٨) المصدر نفسه.
- (١٩) مجلة «روز اليوسف»، العدد (٣٤٠٤)، ١٩٩٣/٩/٦.
- (٢٠) جريدة «العربي»، ١٩٩٣/١٠/٤.
- (٢١) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١١.
- (٢٢) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/١٠/١٠.
- (٢٣) جريدة «العربي»، ١٩٩٣/١٠/٤.
- (٢٤) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١١.
- (٢٥) المصدر نفسه.
- (٢٦) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/١٠/١٠.

- (٢٧) جريدة «الحياة الدولية»، ١٧/١٠/١٩٩٣.
- (٢٨) جريدة «الحياة الدولية»، ٢٠/٢/١٩٩٤.
- (٢٩) مجلة «الوسط»، العدد (٨٧)، ٢٧/٩/١٩٩٣.
- (٣٠) المصدر نفسه.
- (٣١) المصدر نفسه.
- (٣١) المصدر نفسه.
- (٣٣) جريدة «الحياة الدولية»، ١٠/١٠/١٩٩٣.
- (٣٤) مجلة «الوسط»، العدد (٨٧)، ٢٧/٩/١٩٩٣.
- (٣٥) جريدة «الحياة الدولية»، ١٥/١٠/١٩٩٣.
- (٣٦) جريدة «الحياة الدولية»، ٨/٩/١٩٩٣.
- (٣٧) جريدة «الحياة الدولية»، ١٣/٩/١٩٩٣.
- (٣٨) المصدر نفسه.
- (٣٩) جريدة «الحياة الدولية»، ٨/١/١٩٩٤.
- (٤٠) المصدر نفسه.
- (٤١) المصدر نفسه.
- (٤٢) جريدة «العربي»، ١٨/١٠/١٩٩٣.
- (٤٣) المصدر نفسه.
- (٤٤) جريدة «العربي»، ٤/١٠/١٩٩٣.
- (٤٥) جريدة «العربي»، ١٤/٢/١٩٩٤.
- (٤٦) جريدة «الحياة الدولية»، ٢٥/١٠/١٩٩٣.
- (٤٧) المصدر نفسه.
- (٤٨) أميرة حسن، وآثار المقدحة في الشارح الفلسطيني، جريدة «الأحرار»، ١٩٩٤/٣/١.

(٨) المثقفون الفلسطينيون ورؤيتهم للاتفاق

إنها كأس السم فلا داعي للتهاف

لا يكتمل الحديث حول موضوع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي المنون باتفاقية «غزة - أريحا أولاً، إلا باستعراض مركز آراء نخبة من المثقفين الفلسطينيين، الوطنيين، المرموقين.. فرؤيتهم للاتفاق، وتقويمهم لأبعاده، وتعليقهم على مضمونه، ودراستهم لخطواته، بالغة الأهمية لا يمكن تجاهلها، فهم يعبرون - في كل حال - عن قطاع مهم من الشعب الفلسطيني، مهم بحساسيته ووعيه، وبفهمه للواقع وقدرته على التأثير فيه.

وسوف نستعرض، بإيجاز هنا، أفكاراً منشورة لستة من المثقفين الفلسطينيين هم الدكتور إدوارد سعيد، والدكتور أحمد صدقي الدجاني والدكتور على الجرباوي، والكتاب يحيى يخلف، ومحمود الخطيب.

* د. إدوارد سعيد: المساومة بعد العزلة والتعب

يعتبر إدوارد سعيد(*)، في أول تعليق له على الاتفاق، أنه اتفاق حكمه شعور قيادة المنظمة بمنزلتها وتميعها، وعكس الدهاء الإسرائيلي الذي وظف كل الظروف المحيطة لصالحه، الأمر الذي جعل الكثير من الفلسطينيين يتساءلون: «لماذا يتمين علينا - بعد سنوات من التنازلات أن نتنازل مرة أخرى لصالح إسرائيل والولايات

(*) إدوارد سعيد، مثقف فلسطيني بارز، ولد بفلسطين ودرس بمصر بعد هجرة ١٩٤٨، ثم سافر إلى الولايات المتحدة حيث حصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد في الأدب المقارن، وحقق منزلة علمية رفيعة. من أبرز كتاباته كتابه الأول عن «جوزيف كونراد»، (١٩٧٦)، والاستشراق، (١٩٧٧)، و«نظية الإسلام»، وأخيراً «الثقافة والإمبريالية» عام ١٩٩٢.

مضمون هذه الآراء مأخوذ من مجموعة مقالات لإدوارد سعيد نشرت في جريدة «الحياة الدولية» أقيم ١٩٩٣/٩/١١ و ١٣-١٤/١٠/١٩٩٣، ١٩٩٤/١/١٨.

المتحدة، فى مقابل وعود وتحسينات غامضة فى ظروف الاحتلال، ربما لا تحدث؟! .

ويعترض «إدوارد سعيد» على تأجيل بحث كل القضايا الأساسية كالدولة الفلسطينية، وكوضع القدس الشرقية، والمستوطنات، والسيادة، والاقتصاد إلى وقت لاحق، كما أن الاتفاق لم يتضمن إقراراً واضحاً بإنهاء الاحتلال الإسرائيلى وتصفية الأنظمة التى يفرضها، ولا عن الثلاثة عشر ألف معتقل فى السجون الإسرائيلية، وأهمل وضع اللاجئين وحقوقهم التى أكدتها عبر سنوات قرارات الأمم المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية والحكومات العربية، بل معظم دول العالم.. ودفع عرفات ثمناً باهظاً مقابل وعود محيطة لآمال الفلسطينيين حيث أوقف الانتفاضة من جانب واحد، الأمر الذى خلص الإسرائيليين من مشكلة تمرد كانوا يعانون من آثاره، وأحالوها إلى عرفات لكى يعمل على حلها لهم، ولكى يخلصهم من مسئولية أداة لم تجسد العنف والإرهاب، وإنما مثلت الحق المشروع للفلسطينيين فى المقاومة ويدين التجاهل المتعمد من عرفات للمؤسسات الفلسطينية، فى حركته الأخيرة باتجاه صلح غير مشرف مع الإسرائيليين، وخاصة تجاهل «المجلس الوطنى الفلسطينى الذى لم يدع للانعتاد فى هذا الظرف العصيب، كما يحمل بشدة على الممارسات غير الديمقراطية لعرفات، والتى أدت إلى تهديد قدرة المنظمة، وتشتيت طاقات ومواهب الشعب الفلسطينى، ويحدد جوهر المشكلة فى تلك السلسلة من سوء الاستقراء والحسابات الخاطئة من جانب عرفات ومساعديه، مثل الوهم الفج أن حزب العمل الذى يقوده «إسحق رابين» قد تغير الآن ويسمى للصلح مع الفلسطينيين، رغم أن سجل رابين وحزب العمل الذى يرأسه - حتى الآن - لم يظهر أى تغير فى موقفهما، ولا فى الأيديولوجية المنصرية المجبولة

بالقطرسة والعنف التي ينتميان إليها، ويشير «إدوارد سعيد» إلى حقيقة أثبتتها تقرير مؤسسة «بتسليم» مؤخراً تؤكد أن حكومة حزب العمل فاقت حكومات الليكود السابقة في قتلها للفلسطينيين (وخاصة الأطفال)، وفي قمع الشعب الفلسطيني وتحدي إرادته.

ويلقى إدوارد سعيد الضوء على وهم آخر من أوهام القيادة العرفانية، هو تلك الفكرة الخاطئة تماماً التي تربط المزيد من «المرونة» الفلسطينية، بإمكانية اجتذاب صداقة أمريكا، فالولايات المتحدة لم تكن أوثق تحالفاً مع إسرائيل، ومع ممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة، مما هي الآن، وهي تواصل معارضة حق تقرير المصير للفلسطينيين كما فعلت دوماً، وتواصل دعم العدوانية الإسرائيلية بخمسة بلايين دولار سنوياً.

والمرء حين يلقى بنفسه - كعرفات - في أحضان «الرحمة» الأمريكية، يجد نفسه في شكل شبه مؤكد، يواجه المصير ذاته الذي حددته واشنطن لـ «الإرهابيين» الذين اضطرت إلى التفاهم معهم، في العالم الثالث، بعد وعدهم بالتوقف عن مقاومتها.

النقطة الأساسية في حل إشكاليات الوضع الفلسطيني، كما يطرحها د. «إدوارد سعيد»، تبدأ بتخليص البناء الداخلي الفلسطيني من عناصر التفكك والوهن فيه، فهو بناء مهترئ - نتيجة ممارسة زعاماته - مخترق من الأعداء وأجهزة مخابراتها، تقوده رئاسة أوتوقراطية تتعالى على شعبها، وتسعى فهمه والتعامل معه، وتسير أموره بالخشوية وإغداق الأموال، بلا رقيب، على «الأزلام»، في حين تتجمع بوادر تمرد شعبي عارم في كل مكان ضدها، وهي تتجاهل مؤثراته، فالفلسطينيين ليسوا فقط ضحايا الاضطهاد الإسرائيلي، وإنما أيضاً ضحايا إساءة استخدام السلطة من جانب كل حكومة - عربية وغير عربية - عاشوا في رعايتها، فلماذا إذن يتعين

عليهم أن يقبلوا بممارسات مماثلة من جانب زعماء لم ينتخبوا بحرية، ولم يظهروا روحية تجسد نقشاً وتضحية بالذات ١٩، ومن هنا فلا بد لهذه القيادة أن تستقيل، بعد أن ورطت الشعب الفلسطيني في مأزق صعب الخروج منه.

إن أخطر ما تم، في شأن «وثيقة الاستسلام»، كما يقول «إدوارد سعيد»، هو أن القيادة الفلسطينية لم تكن بإطلاع شعبها في الأراضي المحتلة والأردن ولبنان، وغيرها على حقيقة الوضع الحالي الكاملة، ولم تهتم بالإجابة على ما يتفجر في داخلها من أسئلة مصيرية، الأمر الذي جعل كل فلسطيني شاهد الاحتفال الذي أقيم في البيت الأبيض يشعر بأن مائة عام من التضحيات والحرمان والكفاح البطولي لم تشر شيئاً في نهاية الأمر، وجعل من حفل توقيع الاتفاق، حفلاً لتوقيع صك الاستسلام في «فرساي» الفلسطينية.

لم يعد الفلسطينيون يملكون الكثير كي يقدموه، هكذا يقول «إدوارد سعيد»، ولا يزال هناك ضحايا ولا يزال هناك جلائين، ومن اللازم «وضع تشاؤم العقل قبل تفاؤل الإرادة»، وعلينا أن نسمو فوق «الذل الانبطاحي» الذي جرى التفاوض على اتفاق أوسلو، من حيث الواقع، في أجوائه.

*** د. أحمد صدقي الدجاني : إتفاق على، فرضته دولة كبرى ومسودة خائنة يستهدف الوطن العربي بأكمله.**

يسرح الدكتور الدجاني فحوى الاتفاق باعتباره «مسودة خائنة» استهدفت قلب الوطن العربي بأكمله، وليس فقط فلسطين، وهو يعكس أطماع غزوة صهيونية لا تتورع عن أن تصارحنا علناً أنها تريد الأرض والتوسع والعنصرية، ويدين المبالغة في التظاهر بأن الاتفاق

حقوق مكاسب مرموقة للشعب الفلسطيني : «إنها كأس السم، فلا داعي للهنات»!

القيمة الإيجابية لهذه الاتفاقية إن وجدت، من وجهة نظر د. «الدجاني»، هو التسليم الإسرائيلي - على مضض - بحقيقة الشعب الفلسطيني، لكن العامل الرئيسي في تحقيق هذا «التغير» المهم في الموقف الإسرائيلي، يعود إلى الشعب الفلسطيني نفسه، ونضاله المتصل الذي توجه انتفاضة الأعوام الستة.

إن نصوص الاتفاقية، توصي لمن يقرأها بتعمق، أنها من نوع النصوص التي تملئ إملاء على من يكتبونها، ففي مقابل تنازلات عديدة، بالغة الخطورة، تبذت في رسائل الاعتراف المتبادلة بين «عرفات» و«بيريز»، قدمها الطرف الفلسطيني، لم تقدم إسرائيل على أية خطوة تؤكد عزمها على الاعتراف بحقوق شعب فلسطين وحقوق جميع الشعوب العربية في العيش بسلام وأمن، ولم تعلن عن أدنى عزم للتخلص من أسلحتها غير التقليدية، ولا زالت تعتق نفس الأفكار الصهيونية التي تمس العرب وتحض على التوسع وتعبر عن توجهات عنصرية.

وكما يرى د. الدجاني، فإنه حتى لو طبقنا مقاييس أمريكية لحل الصراع، مثل المقياس الذي طرحه تقرير «توماس ماتير» ومجموعته المعنون بـ«تحقيق السلام : توصيات لسياسة الولايات المتحدة العربية - الإسرائيلية» (مطلع عام ١٩٩٣)، فس نجد الموقف الأمريكي منحازاً للطرف الإسرائيلي على حساب الطرف العربي انحيازاً كاملاً، فهذه التوصيات تتضمن ثلاثة محاور أساسية للحل : أولها : منع استثناء سرطان المستوطنات في الأرض المحتلة، وثانيها : الحفاظ على حقوق الإنسان العربي (الفلسطيني والسوري واللبناني) في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان والشريط الجنوبي اللبناني،

وثالثها : الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة فقط. وبالرغم من تجاهل هذه التوصيات لقضايا ذات أهمية قصوى كقضية القدس، وعودة النازحين، واللاجئين، وحقوق عرب ١٩٤٨ الذين فرضت عليهم الجنسية الإسرائيلية، فإن الطرف الأمريكي غض النظر عن انتهاكها، ومارس حالة «غطرسة القوة»، التي أصبحت الولايات المتحدة أسيرة لها، في مواجهة مشروعية المطالب الفلسطينية، وموضوعيتها، ومن هنا، نستطيع أن نقرر، يقول الدكتور «الدجاني»، في ضوء ما سبق «أن الشعب العربي الفلسطيني لن يقبل بـ«اتفاق الاعتراف المتبادل»، وهذا شأن شعوب أمتنا جمعاء، وسيقاوم مع أشقائه جميع النصوص الممثلة فيه عملياً، بمتابعة النضال لتحرير فلسطين» (*).

* د. علي الجرباوى : لكى لا نبيع ولا نشترى بالأوهام.

لا يحمل الاتفاق، من وجهة نظر «د. علي الجرباوى»، أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت، للفلسطينيين نهاية مشرقة لصراع تحملوه قرناً من الزمان، وهو - إلى ذلك - يشي بمخاطر تحقيق هيمنة اقتصادية للطرف الإسرائيلي، فمن مراجعة نص الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، يتضح أن الهدف الإسرائيلي، يتمثل - من الناحية الاقتصادية - في تحويل الكيان الفلسطيني المقبل، ليس فقط إلى مستعمرة اقتصادية إسرائيلية، بل واستخدامه ممر عبور إسرائيلياً للوصول إلى الأسواق العربية، مما يؤدي - فى الواقع - إلى تطوير إسرائيل، لتصبح «ستغافورة الشرق الأوسط»، أما الكيان الفلسطيني المقبل، فسيشكل فى الرؤية الإسرائيلية «الوكيل»، ومع كل استفادة

(*) ائخذنا فى هذا العرض على إشارة لتدوة للدكتور الدجاني بجمردة الوطن العربى (١٩٩٣/١٠/٤) وعلى مقالين له، الأولى بجمردة الحيلة الدولية (١٩٩٣/١٠/٢٨)، والثانية بالأهرام بالقاهرة (١٩٩٤/٢/٢٠).

يحققها الوكيل يذهب الريح الحقيقي إلى إسرائيل.

إن المفارقة التي يلمسها «الدكتور الجرباوي»، هو رؤيته لفلسطينيين وعرب، يتسارعون هذه الأيام لعقد شراكات مع الأعداء «الذين أصبحوا بسرعة وبقدرة قادر أصدقاء»، وهناك خطر حقيقي هو تحول الكيان الفلسطيني إلى مستعمرة اقتصادية إسرائيلية فريسة لشعارات «النظام الاقتصادي» الجديد، و«الانفتاح» و«التعاون» و«اقتصاد السوق»، إن هذه الشعارات تغطي تحت مظاهرها الإيجابية كوامن اختراق وتبعية شديدة السلبية.

لكن كيان فلسطيني بهذا الشكل، وفي حدوده الهزيلة تهلك حتى، تعرض لهزة شديدة، فقد أثبت مذبحة الخليل لتبدد الكثير من «الأوهام الوردية» التي نثرت على الشعب الفلسطيني منذ بدء العملية التفاوضية. وأعادت طرح شكوكه في جدارة وأحقية قيادته، وأعادت طرح تساؤلات موضوعية وجدية، حول المدى الذي تستطيع خلاله قيادة أن تتجاهل نبض شارعها وتبقى بذات الوقت تحتفظ لنفسها الحق بتمثيله؟!

إن إسرائيل تسمى - عبر اتفاق أوسلو - إلى تفتيت القضية الفلسطينية شعباً وأرضاً، بشكل يسمح لها بالسيطرة على أكبر كمية من الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، مع التخلص، بذات الوقت، من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، للحفاظ على أعلى نسبة ممكنة من «نقاء العرق» للدولة اليهودية، وبصيغة أخرى، فقد أرادت إسرائيل من العملية السلمية أن تجعل احتلالها الأرض الفلسطينية، واغتصابها الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واقعاً شرعياً، لتبدأ من ذلك المنطق عملية «المساومة» بين شركاء، مع القيادة الفلسطينية، لتقسيم السلطات والصلاحيات.

لكن مذبحة الخليل، كما يشير «د. الجرياي»، أدت إلى انهيار مصداقية العملية السلمية بمرمتها، وانهيار مصداقية القيادة الفلسطينية، فلسطينياً.

لقد كانت مذبحة الخليل، بالنسبة لعامة الفلسطينيين «الشعرة» التي قصمت ظهر عملية التسوية «السلمية» المترنحة أصلاً، لأن واقع الحال أنه قد تمت خسارة عملية المفاوضات منذ قبيل انعقاد «مؤتمر مدريد»، حينما قبل الفلسطينيون بما قبلوا به من اشتراطات إسرائيلية - أمريكية.

* يحيى يخلف : تسوية جزئية لا تحل القضايا الجوهرية

لا يعتبر القاص الفلسطيني المعروف «يحيى يخلف» (*)، رئيس اتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين السابق، الاتفاق، أكثر من تسوية جزئية، إسرائيل هي المستفيدة منها، فقد حصلت على الصلح والاعتراف، وفتح الباب أمامها سياسياً واقتصادياً لتكون دولة شرق أوسطية، من دون أن تلتزم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من فداحة التنازلات التي قدمها الطرف الفلسطيني للطرف الإسرائيلي، فالاتفاق لا يقدم أية ضمانات لبروز كيان فلسطيني مستقل، ولا يضمن حل القضايا الجوهرية في الصراع، كالقدس، وحق العودة، والمستوطنات، والأمن، وموضوع اللاجئين، الذي أصبح - بالطريقة التي تناولها الاتفاق - غير قابل للحل، مع أنه موضوع أساسي لأنه يتعلق بمستقبل الغالبية العظمى لأبناء الشعب الفلسطيني المحقوقين بين سندان الضياع ومطرقة التوطين.

إن أخطر ما في خيار «غزة - أريحا»، كما يرى «يحيى

يخلف»، هو كونه مرحلة اختبار، مطلوب فيها من المنظمة أن تبرهن على أنها تغيرت مع برنامجها وأهدافها ووسائلها، وأى تغيير أو خروج على الاتفاق من شأنه أن يجعل إسرائيل تعيد احتلالها للمنطقتين، فغزة وأريحا لن تكونا بأى حال من الأحوال «الفكهاني» أو «فتح لاند»، حيث كانت غابة البنادق والزمن الذهبي للكفاح المسلح.

لقد هز الاتفاق - كما يقول يحيى يخلف - أسس الصراع العربى الإسرائيلى، ولم يعد أحد يعرف ما هو الثابت وما هو المتغير (!)، ومع ذلك، فلا تزال جبهة الكلمة والثقافة قائمة، بيد أن التحديتات أمام المثقف الفلسطينى قد تضاعفت، لأن المثقف الوطنى - فى المرحلة القادمة - محتم عليه الاصطدام - بلا هوادة - مع الصهيونية ومشروعها المنصرى، ورافضاً الصلح والتطبيع والاستسلام.

*** محمود الخطيب : إنهاء دور المنظمة ووقف الانتفاضة**

أما الكاتب الفلسطينى، المقيم فى كندا، «محمود الخطيب»، فيرى (*) أن القضية الفلسطينية، تمر - بهذا الاتفاق - فى منعطف حاسم لم تواجه له مثيلاً فى تاريخها المعاصر. يضاعف من خطورته اتساع شقة النزاع بين الفلسطينيين أنفسهم إلى درجة تنذر بمضاعفات قد تؤدى إلى صراع دموى لا نهاية له.

ويرصد الكاتب أبرز المخاطر التى تنطوى عليها صيغة «غزة - أريحا أولاً» فى التالى :

أولاً : يرسى الاتفاق، بعد إيرامه نهاية الدور السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبهذا تستكمل إسرائيل والولايات المتحدة دائرة الإجهاز على المنظمة، بعدما أُنجزت النصف الأول بضرب دورها العسكرى فى العام ١٩٨٢. وليس الانهيار المطرد فى المؤسسات

الفلسطينية وتفكيك البنية التحتية إلا مؤشراً إلى ذلك.

ثانياً : الاتفاق « كل قائم بذاته » منقطع الصلة عن أى اتفاقات محتملة بشأن الضفة الغربية. وهو فى هذا المفهوم، يتيح لإسرائيل، إذا رغبت، حرية التوقف عنده نهائياً، أو ابتزاز الجانب الفلسطينى بالشروط التى تخدم مصالحها فى الضفة فى أى مفاوضات لاحقة.

ثالثاً : لا يأتى الاتفاق على اقرار الجانب الإسرائيلى بالانسحاب من مناطق محتلة، بل يوحى بإحلالها لطرف آخر يديرها بالوكالة عنه لفترة تجريبية، يقرر الجانب الإسرائيلى، فى أعقابها، تركها على حالها أو انتزاعها مجدداً. وتبعاً لذلك غابت عن النص الولاية الجغرافية والسيادة.

رابعاً : تستدعى الفترة التجريبية اختبار حسن نية الطرف الفلسطينى وكفاءته فى إدارة هذه المناطق. وحسن النية، من المنظور الإسرائيلى، هو الغاء الانتفاضة فى أريحا والقطاع، وإيقافها على الأقل فى باقى مناطق الضفة طوال مراحل المفاوضات. والإدارة، لا تتناول المؤسسات المدنية التى يدير معظمها فلسطينيون أصلاً، وإنما المؤسسات الأمنية (الشرطة والمباحث، إلخ) التى سيتولى أمرها فلسطينيون يتم تأهيلهم من الداخل، أو - كما ذكر - من بين عناصر جيش التحرير الفلسطينى. وهنا، يحق للفصائل الراضية أن تستشعر خطراً حقيقياً. إذ بدأ العسكريون الإسرائيليون يتحدثون علناً فى أجهزة الإعلام عن تعاون استخباراتى مستقبلى بين الجانبين وعن تسيير دوريات مشتركة لحفظ الأمن. وبدأ الفلسطينيون من جانبهم أيضاً يتحدثون فى الاتجاه نفسه تقريباً. ففى مقابلة مع شبكة سى. إن. إن. الأمريكية، تطرق رئيس الوفود الفلسطينية للمفاوضة، « فيصل الحسينى »، إلى هذا الموضوع، قائلاً : « إذا أمّنت إسرائيل حمايتنا، فإننا سنؤمن حماية قواتها من أى هجمات

تشن ضدها. وهذا كلام واضح الدلالة، ولا يختلف على تفسيره
إثنان.

• عبد القادر ياسين ثاني نصر كبير تحقيقه الصهيونية

أما الكاتب الفلسطيني «عبدالقادر ياسين»، وهو صاحب
إسهامات ملموسة في النضال الوطني الفلسطيني وضد الاحتلال
الصهيوني، بالموقف والكلمة، فيقول .

ما الذى يعنيه «اتفاق أوسلو - واشنطن»؟!

«أكد شيمون بيريز بأن هذا الاتفاق هو ثانى نصر
كبير تحقيقه الصهيونية، بعد نجاحها فى إقامة «إسرائيل» .
وهذا الرمز الصهيونى محق فى توصيفه. فدولياً أسقط عرفات القضية
التي يرفعها الشعب الفلسطينى أمام المحافل الدولية، منذ عام ١٩٤٨ .
وعربياً حرم القضية الفلسطينية من عمقها العربى. فيما وضع -
فلسطيناً - الفلسطينيين فى مواجهة بعضهم بعضاً، على أساس
جغرافى. فـ شعب فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨، هم عند متنفذى
منظمة التحرير «عرب إسرائيل»، أى أن المتنفذين تنازلوا عنهم
للمحتل الإسرائيلى بعد أن أخرجوهم من برنامج منظمة التحرير. ومن
هاجر من هذه الأراضى حرم من العودة إليها، واتحمل تناقض حاد
بينه وبين شعب غزة وأريحا.. وهلم جرا.

(٥) من كتبه المنشورة :

«كفاح الشعب الفلسطينى قبل ١٩٤٨ (بيروت، ١٩٧٥)، «الحركة الوطنية
الفلسطينية ٤٨-١٩٧٥» (بيروت - ١٩٧٥)، «شبهات حول الثورة الفلسطينية»
(القاهرة - ١٩٧٧)، «حرب شومى ظهره للحائط» (بيروت - ١٩٧٨)، «عجربة
الجهة الوطنية فى قطاع غزة» (بيروت - ١٩٨٠)، وأخرها «خيار الحرب ضد
إسرائيل» (دمشق - ١٩٤٤).

إذا كانت هذه هي الخسائر الرئيسية في المجالات الثلاثة، الدولية والمريية والفلسطينية، فإن ما سيجرب على هذا الاتفاق أمر وأدهى. وفي مقدمة ذلك النظام الشرق أوسطى، الذى يعتبر اتفاق أوصلو - واشنطن حجر الأساس له.

(٩) شرطان لإحلال السلام

تبسيط مغل :

يقرر البعض، فى معرض التبسيط المخل للأمور، أن موقفنا ضد إسرائيل، كان فى جوهره صراعاً من أجل استرداد الحقوق الفلسطينية المشروعة، وما دام الفلسطينيون، الذين هم أصحاب الحق الأصليون، قد ارتضوا ما ارتضوه من حلول لقضيتهم، فقد وجب إذن وضع حد للصراع، والقبول بإسرائيل كمضو فى المنظومة الشرق أوسطية، والتهيه للتمايش معها والإستفادة من وجودها، ومواءمة النفس لاستقبال حصاد «عملية السلام»، القادمة.. ونتائجها.

إعادة الاعتبار لنهج السادات :

كذلك، فإن القائلين بهذا الاستنتاج، يربطون بينه وبين استنتاج خطر آخر، لا يقل ضرراً، وهو الاستنتاج الذى يفضى إلى تبرة ساحة السادات السياسية، وإعادة الاعتبار إلى منهجه فى التسوية، باعتبار أن الفلسطينيين، فى نهاية المطاف، قد ساروا على الدرب ذاته، وقطعوا نفس المسار، وهو ما يشهد للسادات، فى نظر هؤلاء، بارتفاع قامته، وبعد نظره، وعبقريه رؤاه.

وهذه المقولة الأخيرة، لها جانب من الصحة، وهو الجانب الخاص بتكرار الفلسطينيون لنفس نهج السادات - الذى رفضوه سلفاً - وأدانوه مراراً وتكراراً فى الممارسة السياسية، على امتداد سنوات طويلة، باعتباره نهجاً للمصلح المنفرد مع إسرائيل، وطريقاً لـ «الحل» حلاً أحادياً مباشراً بينه وبينهم، برعاية السيد الأمريكى وحضانة الغرب الرأسمالى، اللذان ياشرا العملية، واستخدما نفوذهما فى إتمام كلتى الصفتين.

وإذا كان هذا الأمر صحيحاً، وهو بالفعل كذلك، فهذا لا يعنى بالضرورة أن الوضع يقتضى اعترافاً بعقوبة خاصة للسادات، أو يبعد ميمر لنظره، إنما المسألة على العكس من ذلك تماماً.. فلولا الشرخ الذى أحدثه السادات - باسم مصر - فى جدار الرفض العربى، والهدد الذى قام به فى جدار الحصار حول إسرائيل، مستنداً إلى القوة المادية والأدبية لمصر، لما جرؤ أى طرف عربى آخر، وفى المقدمة من ذلك فلسطينيو التطبيع أنفسهم، على تجاوز الخط الأحمر فى الصراع مع العدو الصهيونى.

فالحق أن السادات، بادر بتدشين الموجة الجديدة من التداعى والتهاافت العربيين، بحجة مستهلكة مفادها أنه «ليس فى الإمكان أبدع مما كان»، ولولا خطوته فى «كامب ديفيد»، التى افتتحت مسار التسويات الإنفرادية بين إسرائيل من جهة، وكل طرف عربى - على حدة - من جهة أخرى، لما كان لاتفاق غزة - أريحا أن يتم، مهما كانت المبررات أو الذرائع.

الاتفاق الجديد... هزيمة جديدة :

وفى كل الأحوال، فالذى يجب أن يكون واضحاً، أن قبول بعض الفلسطينيين لاتفاق غزة - أريحا، والذى يعنى انتصاراً للخط الساداتى، لا يمثل قيمة إيجابية يعتد بها، أو ميزة يتباهى بإتباعها، بقدر ما يشكل هزيمة لأمانى شعبنا، وانكساراً لخط التحدى والمقاومة، ونكراناً للتضحيات الهائلة التى قدمتها بلادنا على امتداد أحقاب نضالها الطويل من أجل الاستقلال والحرية، وهو أمر - فى نهاية المطاف - لا يشرف كثيراً لا القائمين على تحقيقه، ولا أولئك الذين يتخذونه مبرراً لتبرئة النهج الساداتى، والترويج لانهزاميته وانهزاميتهم، وتأتى خطوته - فى الواقع - من كون أن طرفاً

فلسطيناً قد أعطى، على بياض، موافقته على «شرعية» خلق الدولة الصهيونية على التراب الوطنى الفلسطينى، ومهر بتوقيعه صك التنازل التاريخى عما لا يملك التنازل عنه، لمصلحة من لا يستحق التنازل له.

* * *

وارتباطاً بهذا المدخل؛ نعود مرة أخرى إلى مقولة أن الصراع العربى - الإسرائيلى قد انتهى بانتهاء المشكل الفلسطينى، على نحو ما يزعم البعض؛ مما يستدعى مزيداً من التوضيح، بعد أن التبس الحق بالباطل، وارتدت الأكذوبة المنمقة ثوب الحقيقة الناصع البياض.

أسس المشروع الصهيونى :

فالأمر الذى لا شك فيه، أن أصل وجوهر ولب الصراع العربى - الإسرائيلى، تمثل على مدى العقود الخمس الأخيرة، على الأقل، فى قضية الاستعمار الاستيطانى الصهيونى للوطن العربى الفلسطينى، ولذلك احتلت القضية الفلسطينية موقعاً مركزياً على جدول أولويات النضال العربى، عن استحقاق وجدارة، لكن الأمر لم تكن هذه حدوده فقط، فالواقع أنه كان أكبر من ذلك بكثير، فالصراع لم يكن فى يوم من الأيام، ولن يكون أبداً، مقيداً بالمساحة الجغرافية لفلسطين التاريخية كما نعرفها، ولم يكن المستهدف - تاريخياً - من إنشاء دولة إسرائيل مجرد احتلال بقعة من الأرض العربية، أياً كان حجمها، فالمشروع الاستعمارى المتجسد فى الدولة الصهيونية، استهدف من قيامه، أساساً، بناء قاعدة متقدمة لحماية المصالح الإمبريالية الاستراتيجية على تخوم النفط.. بزرع قاعدة متطورة له فى بلادنا، تعمل على كبح محاولات شعوب المنطقة وأساساً مصر، ومساعدتها من أجل تحقيق الحرية والتقدم.

بديهيات لا غنى عنها :

وهذا الكلام ليس مجرد ترديد لأقوال «مستهلكة»، ولا هو تكرار لـ «أكلشيهات» عفي عليها الزمن، كما يجب البعض أن يسخر، لكنه تثبيت لـ «بديهيات» أولية وجوهرية، لا قيامة للوطن بدونها، ولا نهضة له بدون وضوح مفاهيمها، وليس من المنتظر أن ننصرف في معارك البناء والتقدم والرفاهية، إلا بالانتصار في معركة التحرير، القائمة على ركائز محددة، أولها التحديد القاطع لعناصر الأمن القومي المصري والعربي، والتميز الصارم بين معسكر الأعداء والأصدقاء، وتحديد من هم الذين يمثلون خطراً حقيقياً، وموضوعياً، على المصالح الوطنية العليا، وتعي إسرائيل هذا الأمر وعياً كبيراً، ولذلك نراها تطارد فلول النازية الهتلرية الباقين على قيد الحياة، وبعضهم في أرذل العمر، وترفض أن تتصالح أو تتهاون في التعامل معها.. فلماذا يطلب منا نحن فقط التفريط في أسس وجودنا، تحت مبررات شتى، ومزاعم متعددة؟!، ولماذا نضحي بمصالحنا الاستراتيجية على مذابح «السلام» الموعود، مع إدراكنا الفعلي، أن توقيع صكوك الاعتراف بالعدو الإسرائيلي، وتقديم فروض الولاء والطاعة للولايات المتحدة الأمريكية، والتراجع التكتيكي، ثم التفهق الاستراتيجي، أمام المطالب الصهيونية، بحجة «بناء السلام»، وتحت زعم «تجنب المنطقة ويلات الحروب»، كل هذا لن يفضي في النهاية إلا إلى مزيد من الخسائر والكوارث المدمرة لنا ولأوطاننا، وهي ستقود في النهاية إلى انفجار أتون الحروب بصورة أكثر حدة وأشد ضراوة وعنفاً.

هل تتخلى إسرائيل عن صهيونيتها ؟ ١٩ :

إن الشرطين الجوهريين - لاستتباب سلام حقيقي وعادل في

المنطقة، من وجهة نظرنا، هما أولاً : نزع قبيل القبلة الصهيونية من مكنمها، أو هو بصورة أخرى إعلان تخلى إسرائيل عن صهيونيتها ومشروعها التوسعي الاستيطاني التاريخي تخلياً تاماً، وهو أمر غير ممكن قبله - إسرائيلياً - ولا هو وارد، حتى في الأحلام؛ فهذا لو تم، فرضاً، معناه تخلى إسرائيل عن جوهر وجودها ذاته، أى التخلي الطوعى للإسرائيليين عن أيديولوجيتهم التى تجمع شتاتهم وتربط بينهم.

وتدمير الترسانة الحربية أيضاً :

وهما ثانياً : تفكيك المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، والتخلي الطوعى للإسرائيليين عن ذراعهم العسكرية الطويلة، ومعناه أيضاً التهديم الإرادى للترسانة النووية والصاروخية الصهيونية، والتدمير العلنى لما فى حوزة إسرائيل من أسلحة كيمياوية وجراثومية.. وهو أمر أيضاً غير وارد بدون ظروف أخرى وقدرات أخرى، تجبر الدولة الصهيونية على ذلك.

* * *

وطالما لم يتم تحقيق أياً من هذين الأمرين، فإن المشروع الصهيونى، بعمدايته ومخاطره، سيظل قائماً، والأطماع الصهيونية فى أرضنا وثرواتها وأسواقنا ستبقى كامنة تترقب الظروف المواتية للوثوب، وسيصبح العرب اللاهون - حين يصبحون - مفاجئين (كالمعادة دائماً)، بأسنان الذئب الصهيونى تنهش جانباً جديداً من جسدكم الحى، المتداعى، المتشن بالجرأح.

* * *

«إذا أردت السلام فاستمد للحرب»، مقولة «يوليوس قيصر» الشهيرة تثبت صحتها كل يوم، ولا يصح أن نغفل عن دروس التاريخ القاسية - كدأبنا دائماً - حتى لا يكون مصيرنا كمصير «الهنود الحمر»، الذين كان جل جرمهم، أنهم واجهوا الذئب الأمريكى المدبج، بأخلاقيات الفرسان وأسلحة القرون الوسطى.. فبادوا وانتصروا!.

ثانياً : الملامح الاقتصادية للاتفاق

لقد جاء اتفاق « غزة - أريحا أولاً » كنتيجة لتفاعل مجموعة من الظروف والضغوط الدولية والإقليمية والعربية ، لعب فيها العنصر الاقتصادي دوراً محورياً وهاماً للغاية مما دفع البعض بالفعل إلى اعتباره اتفاقاً اقتصادياً تحت غطاء سياسي ^(١) فمنذ الإعلان عن الإتفاق، طفت أخبار الجانب الاقتصادي منه علي الجانب السياسي والأمني بشكل ملحوظ ، وتدفق سيل من الأنباء حول المشاريع الاقتصادية والتجارية المتوقع إقامتها والمكاسب والثمار التي ستجني من ورائها ، سواء علي المستوي الفلسطيني - الإسرائيلي أو المستوي الإقليمي الأوسع ، وجري الحديث عن «شرق أوسط جديد» يسوده التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري الواسع الذي سيعود بالفائدة علي جميع الأطراف ويدفع بعجلة التنمية والرخاء في المنطقة بأكملها إلي الأمام، حتي يكاد يتصور المرء أن هذا الإتفاق لم يكن سوى صفقة تجارية ضخمة كان ينتظرها الكثيرون ويمدون لها العدة منذ زمن بعيد.

مصلحة الرأسمالية العالمية :

وبالفعل كان المستقبل الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط الحيوية محل دراسة دؤوبة علي مدار الـ ١٥ - ١٠ سنة الماضية من قبل مؤسسات أكاديمية ومالية إسرائيلية وأمريكية وأوروبية ، انضمت لها فيما بعد بعض المؤسسات البحثية العربية ، وعلي رأسها « مؤسسة آرماند هامر للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط » التي قامت بالتعاون مع « جامعة تل أبيب » بدراسات مبكرة جداً في هذا المجال، و« جامعة هارفارد » و« معهد ماسيتشوستس للتكنولوجيا » الأمريكي

«مجلس دراسات الشرق الأوسط» التابع «لجامعة أكسفورد»
البريطانية و«مؤسسة فريدريش ايبرت» الألمانية و«المركز القومي
لدراسات الشرق الأوسط» في مصر و«البنك الدولي» و«المجموعة
الاروروبية» وغيرهم .

وقد شارك من خلال هذه المؤسسات مجموعة منتقاه من
الأكاديميين والباحثين والإقتصاديين الإسرائيليين والعرب والغربيين في
بحث آفاق التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط في ظل السلام ،
وإعداد الدراسات والخطط حول خريطة المنطقة المستقبلية
وحول مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلاقاتها بكل من
إسرائيل والأردن واحتمالات قيام سوق مشتركة أو «سوق شرق
أوسطية» والمشاريع الإقتصادية المشتركة المحتمل إقامتها في هذا
الإطار ، والتمويل اللازم لذلك ومصادره .

ومن خلال استقراء توصيات ونتائج هذه الدراسات نجد أنها لا
تختلف كثيرا في جوهرها عن مشاريع التنمية الإقتصادية لبلاد الشرق
الأوسط التي طرحت بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية والتي كانت
تهدف للحفاظ علي المنطقة تحت جناح الغرب ^(٢) . فأغلبها يدعو
إلي تبني سياسات تحقق المصالح الحيوية للرأسمالية الغربية
والاحتكارات الدولية وترسخ من أشكال التبعية والهيمنة المباشرة وغير
المباشرة علي دول هذه المنطقة الهامة بمواردها وموقعها ، وتدعو إلي
إقامة اقتصادات يسيطر عليها القطاع الخاص وآليات السوق وتخريب
التجارة وحركة رأس المال والعمل وخلق المناخ الإستثماري الملائم
لصالح المستثمرين الأجانب ، وليس غريبا أن يصبح البنك الدولي ،
راعي عملية الخصخصة والتكيف الهيكلي في دول العالم الثالث ،
(بالتعاون مع صندوق النقد الدولي) ، الجهة المسؤولة عن

وضع خطط التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة الحكم الذاتي، وعن الإشراف على الموارد المالية التي ستخصص لذلك بالإضافة لوضع التصورات حول الترتيبات الاقتصادية القادمة في الشرق الأوسط في ظل السلام .

مصلحة إسرائيل :

أما أشكال التعاون الإقليمي المقترحة فتصب جميعها في دعم الوضع الاقتصادي والإقليمي لإسرائيل ، الشريك الأصغر للرأسمالية والقاعدة الأممية للإمبريالية في المشرق العربي وبشكل يلبي المعادلة الاسرائيلية التي تقضي بالتزاوج ما بين التفوق العلمي و التكنولوجيا الإسرائيلي والأيدي العاملة العربية الرخيصة وفائض رأس المال العربي (الخليجي بالذات) ، وهي معادلة ليست وليدة اليوم أو البارحة ، بل تعود جذورها إلي « ثيودر هرتزل » ، مؤسس الحركة الصهيونية ، الذي كان يحلم بإقامة « يوتوبيا » أو جنة علي الأرض تجمع ما بين « القوة العقلية » (اليهودية) والموارد الطبيعية (العربية) . ومجد نفس الفكرة يرددها قادة وزعماء إسرائيل من بعده مثل « بن جوريون » و« يغال آلون » ثم « شيمون بيريز » الذي طرح خلال الستينات تصوراً للتعاون الإقليمي مماثل للمطروح حالياً.

وقد أصبحت مسألة التعاون الإقليمي هامة جداً الآن بالنسبة لإسرائيل نظراً لتفاقم المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي وهي مشاكل لازمت الاقتصاد الإسرائيلي منذ نشأته نتيجة التناقض الحاد ما بين أهداف وطموحات إسرائيل العسكرية والمدنية الضخمة من جهة ، وإمكاناتها وقدراتها الذاتية المحدودة من جهة

أخري . فباعتبارها كيان استيطاني إحلالي يحمي المصالح الإمبريالية في المنطقة ويعمل علي ضمان وجوده في ظل محيط يلفظه وينبذه ، وعلى إستمرار الهجرة والاستيطان اليهوديين في الأراضي العربية المحتلة ، كان من الضروري لإسرائيل امتلاك قوة عسكرية ضخمة قادرة علي الردع وحسم أي معركة مع العرب ، وفي ذات الوقت تحقيق تنمية إقتصادية سريعة تضمن للمهاجرين والمستوطنين مستوى معيشياً مرتفعاً ومثال للموجود في الغرب . من ناحية أخرى لم يمتلك الاقتصاد الإسرائيلي الإمكانيات الذاتية لتحقيق هذه الأهداف الطموحة نظراً لافتقاره للموارد البشرية والطبيعية الهامة مثل المياه والطاقة والأرض الزراعية وضيق السوق المحلي وعزلته عن محيطه الإقليمي ومجاله الحيوي ، ومن ثم اعتماد تجارته علي الأسواق البعيدة ، وانعدام الجدوي الإقتصادية لكثير من المشروعات الإنتاجية بفعل ضيق قاعدة استيعاب ناتج هذه المشروعات عند حجمها الأمثل^(٣) وارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي نتيجة ارتفاع نسبة المحتوي الاستيرادي في الإنتاج .

ونتيجة لهذا التناقض ما بين الأهداف والإمكانيات عاني الاقتصاد الإسرائيلي من مشاكل وأزمات هيكلية مزمنة، من أهمها معدلات التضخم المرتفعة التي وصلت خلال الأزمة الاقتصادية الحادة في الثمانينات إلي ٥٠٠٪ عام ١٩٨٤ . وقد تراوحت معدلات التضخم خلال السبع سنوات الماضية ما بين ١٦ و ٢١٠٪ بفضل سياسات تقييد التضخم التي طبقت منذ عام ١٩٨٥^(٤) ، ولكنها لا تزال معدلات عالية ، وقد ارتفعت من ٩٤٪ عام ١٩٩٢ إلي ١٦٪ عام ١٩٩٣^(٥) . ويعد من أهم أسباب التضخم العجز الضخم في الموازنة

العامة للدولة والذي وصل الي ٢٦.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٢^(٦).

كذلك ارتفعت معدلات البطالة من ١٠.٦٪ عام ١٩٩١ إلي ١١٪ عام ١٩٩٢ ، ووصل حجم عاطلين عن العمل في بداية عام ١٩٩٣ ١٥٠.٠٠٠ شخص^(٧) بعد ان زادت القوي العاملة بنسبة ١٥٪ نتيجة تدفق ٤٠٠ ألف من اليهود السوفيت منذ عام ١٩٨٩^(٨). وتعد مسألة البطالة مسألة حساسة جداً في إسرائيل نظرا لتأثيرها علي معدلات الهجرة والنزوح . وقد كانت البطالة أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلي انخفاض حاد في الهجرة اليهودية القادمة من دول الكومنولث (الاتحاد السوفيتي سابقا) حيث انخفض حجم القادمين إلي إسرائيل خلال الربع الأول من عام ١٩٩٢ إلي نصف العدد الذي هاجر إليها خلال نفس الفترة من عام ١٩٩١^(٩) كما فشلت المحاولات الرامية لإحلال العمالة الإسرائيلية العاملة محل العمالة الفلسطينية القادمة من الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة بعد إغلاق هذه الأراضي في أواخر مارس ١٩٩٣ ، حيث أحجم غالبية المهاجرون الجدد من ذوي المؤهلات العالية عن الالتحاق بهذه الأعمال ذات الأجور الضعيفة وظروف العمل الصعبة^(١٠). وللحفاظ علي مستوي البطالة عند حد ١٠٪ تحتاج إسرائيل إلي خلق ... ر ٥٥٠ فرصة عمل جديدة خلال الأعوام القليلة القادمة ويحتاج ذلك بشكل خاص التوسع في الصناعات التصديرية^(١١) حيث يعتبر التصدير المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الإسرائيلي منذ أن تبنت إسرائيل استراتيجية للتنمية تعتمد علي تشجيع الصادرات بدلا من إحلال الواردات في أواسط الستينات ، وقد شكلت الصادرات ٣١.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي

عام ١٩٩٢ (١٢) . كما تشكل الصناعات المتطورة كثيفة المهارة القادرة على استيعاب هذه العمالة عالية التأهيل ، النسبة الأكبر من صادرات إسرائيل حيث شكلت عام ١٩٩٢ ٣٢٪ من صادراتها (١٣) .

كذلك تعاني إسرائيل من عجز دائم و متزايد في الميزان التجاري مما يعكس الحجم الضخم للإنفاق العسكري والاعتماد الكبير على استيراد المدخلات الصناعية والتي شكلت وحدها ٧١٪ من الواردات السلعية عام ١٩٩١ (١٤) . وقد زاد العجز في الميزان التجاري إلى ٦١ مليار دولار عام ١٩٩٢ بارتفاع ١١٨٪ عن عام ١٩٩١ (١٥) .

أما العجز التجاري في ميزان المدفوعات فيتوقع أن يزيد من ٦,٩ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ٧,٥ مليار دولار بانهاء عام ١٩٩٣ ، وأن يصل إلى ٧,٨ مليار دولار عام ١٩٩٤ ، كذلك من المتوقع أن يزيد العجز في الحساب الجاري من ٥٠٠ مليون دولار بانهاء عام ١٩٩٣ إلى ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٤ (١٦) . وتمول إسرائيل رصيد الاستيراد عبر التحويلات من طرف واحد وهي التبرعات والهبات والمعونات سواء من الأفراد أو المؤسسات أو الحكومات الأجنبية . وتعد الحكومة الأمريكية المصدر الرئيسي لهذه التحويلات حيث وصل حجم المعونات الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٩١ إلى ٥٣ مليار دولار (١٧) وتتلقي إسرائيل من الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٥ معونة سنوية معلنة قدرها ٣ مليار دولار، بالإضافة إلى مساعدات أمريكية استثنائية تلقتها إسرائيل خلال هذه الفترة لدعم برامج التثبيت الاقتصادي ، ولمساعدها في استيعاب هجرة اليهود السوفيت ولواجهة

الأضرار التي لحقت بها إيان حرب الخليج عام ١٩٩١ (١٨) .
وبالرغم من أنه من ضمن التعهدات الامريكية الستة لإسرائيل والتي
أعلنها الرئيس الأمريكي «كلنتون» في نوفمبر ١٩٩٣ خلال
زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي «إسحق رابين» للولايات المتحدة ،
التعهد بالإبقاء علي حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل في حدودها
الحالية وعدم تخفيضها ، فإن القيمة الحقيقية للمعونة تناقصت
بالفعل ومستتقص بسبب التضخم وتآكل قيمة الدولار الأمريكي ،
ومن المتوقع كذلك أن تراجع القيمة المطلقة للمعونة خلال العقد
القادم بسبب الأزمة الاقتصادية الامريكية (١٩) وضرورة توجيه قدر
أكبر من الموارد الأمريكية لدعم الاقتصاد الأمريكي وقدرته
التنافسية في ظل تزايد التنافس الدولي بين
الكتل الاقتصادية الكبرى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، بالإضافة إلي
الالتزامات الأمريكية تجاه أطراف أخرى وخاصة دول شرق أوروبا .

أما ديون إسرائيل الخارجية فقد بلغت ٢٣ مليار دولار عام
١٩٩٢ (٢٠) وبالرغم من أن إسرائيل تتميز بأعلى نسبة مديونية
للفرد في العالم إلا أن هذه المديونية لا تشكل عبئاً حقيقياً نسبياً نظراً
لأن ٧٣٪ من هذه الديون للحكومة الأمريكية ولأصدقاء إسرائيل من
أعضاء الجماعات اليهودية في العالم وغيرهم من الأفراد و
المؤسسات في شكل منصات إسرائيل وبشروط ميسرة (٢١)
وقد سبق أن قامت الولايات المتحدة بإعفاء إسرائيل من مداد القروض
الامريكية وتحويلها إلي منح لا ترد ، كذلك فإن حصول إسرائيل علي
ضمانات القروض من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٢ و البالغ
قدرها ١٠ مليار دولار سيسهل لها عملية الاقتراض الخارجي

وبشروط ميسرة . ومن المتوقع أن تزداد مديونية إسرائيل الخارجية وكذلك العجز في الميزان التجاري وفي الحساب الجاري خلال السنوات القادمة نظراً لضرورة التوسع الاستثماري والإنتاجي لاستيعاب الهجرة اليهودية وما يستلزم ذلك من زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الانتاج .

وإذا كانت إسرائيل قد اعتمدت على المعونات والقروض الميسرة لمواجهة معضلاتها الهيكلية ، فقد اعتمدت أيضا على إبرام الاتفاقات التجارية الثنائية التي تمنحها معاملة تجارية تفضيلية. فعقد إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي تجمع بين اتفاقتين ثنائيتين مع الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة في آن واحد . وقد وقعت إسرائيل اتفاقية للتجارة الحرة مع السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٥ تم بموجبها تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الصناعية الإسرائيلية إلى السوق بشكل تدريجي ورفعها نهائيا عام ١٩٧٧^(٢٢) وتخفيض الرسوم على السلع الزراعية بنسبة ٨٠٪^(٢٣) ، كما تم رفع الرسوم الجمركية على واردات إسرائيل من السوق بشكل تدريجي حتى عام ١٩٨٩ مع إعطاء إسرائيل الحق خلال هذه الفترة لإبقاء الرسوم على بعض هذه السلع لحماية صناعاتها المحلية، وبالتالي منح الصناعة الإسرائيلية فترة تكيف طويلة مدتها ١٠-١٥ سنوات^(٢٤). كذلك وقعت إسرائيل عام ١٩٨٥ اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية تقضي بتخفيض الجمارك بين البلدين بشكل تدريجي حتى ترفع نهائيا عام ١٩٩٤ ، وتعتبر هذه الاتفاقية الأولى من نوعها التي توقعها الولايات المتحدة مع أي دولة في العالم^(٢٥). وفي ديسمبر عام ١٩٩٢ نجحت

إسرائيل في توقيع اتفاقية ثالثة مماثلة للاتفاقية مع المجموعة الأوروبية، مع دول «الإفآ» [EFTA]*^(٢٦) وقد ساعدت هذه الاتفاقيات علي زيادة الصادرات الإسرائيلية ، وخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أصبحت تستوعب ٧٣٠ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية^(٢٧) ومع ذلك تواجه السلع الإسرائيلية منافسة قوية في الأسواق الخارجية نتيجة ارتفاع كلفة الإنتاج .

ومن هنا نري أن إسرائيل نجحت في تجاوز مشاكلها الهيكلية وأزماتها المتكررة التي كان من الممكن أن تعصف بأي اقتصاد آخر ، والتفريق ما بين أهدافها الطموحة وإمكاناتها الذاتية المحدودة بفضل المساعدات والدعم الخارجي وبفضل الاتفاقات التجارية الثنائية الخاصة، ومع ذلك لازالت هذه المشاكل تثقل علي الاقتصاد الإسرائيلي وعلي مجتمعه الهش ، وأي حديث عن تراجع في المعونات أو المساعدات في فترة تحتاج فيها إسرائيل إلى استيعاب حوالي نصف مليون مهاجر وربما أكثر خلال السنوات القادمة يشكل تهديد حقيقي لإسرائيل حتي في حالة إحلال السلام في المنطقة حيث يظل السلام في المفهوم الإسرائيلي هو "السلام المسلح" الذي تضمن فيه إسرائيل استمرار تفوقها العسكري والتكنولوجي علي الدول العربية ، وخير دليل علي ذلك صفقة الأسلحة والمعدات التكنولوجية المتطورة التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة فور التوقيع علي اتفاق إعلان المبادئ مع الفلسطينيين . ومن هنا يصبح التعاون الإقليمي وكسر العزلة المضروبة

* تضم دول النمسا وفنلندا واسلندا ولختنشتين والنرويج والسويد وسويسرا .

من حول إسرائيل مسألة حيوية من أجل توفير الشروط اللازمة - من أسواق قريية ومستلزمات إنتاج أولية وموارد طبيعية وبشرية - لقيام صناعة وإنتاجية قادرة علي المنافسة وعلي زيادة الصادرات وتخفيض العجز المزمع في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة التخصص في المجالات التي تتمتع فيها إسرائيل بمزايا إنتاجية نسبية والقادرة علي المنافسة في الأسواق العالمية وعلي استيعاب عمالتها الماهرة ، وذلك بالإضافة إلي جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ، وتوسيع تجارتها مع العالم في حالة إنهاء المقاطعة العربية والتي كلفت إسرائيل منذ ١٩٤٩ وحتى الآن وفقا للتقديرات الإسرائيلية ٤٧ مليار دولار^(٢٨) من جراء ما فقدته من تبادل تجاري واستثمارات .

اتفاق ثنائي أم اقليمي ؟

وقد جاء اتفاق «غزة أريحا أولاً» ليجسد، شكلاً وموضوعاً، الجانب الأكبر من هذه الطموحات الإسرائيلية والتوصيات الغربية، فلم يكف الاتفاق بالعلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية وحسب والمثلة في تشكيل لجنة إسرائيلية - فلسطينية دائمة للتعاون الاقتصادي ، تركز أعمالها علي التعاون في مجال المياه والكهرباء والطاقة والمال والاتصالات والتجارة والصناعة والعمالة (الملحق الثالث)، وهي إجراءات من شأنها تقنين وتكريس الهيمنة الإسرائيلية على الإقتصاد الفلسطيني كما سنري لاحقاً ، بل اشتمل أيضا علي بروتوكول للتعاون في برامج التنمية في المنطقة ومشاريع للتطوير الإقليمي تضم عناصر مثل إقامة صندوق للتنمية في الشرق الاوسط ثم بنك شرق أوسطي للتطوير وتعاون أردني - فلسطيني - إسرائيلي لاستغلال البحر الميت ومد قناه من البحر المتوسط إلي البحر الميت ،

وتعاون إقليمي لنقل النفط وموارد الطاقة وربط شبكات الكهرباء ومشاريع إقليمية لتحلية المياه ولتنمية الزراعة والسياحة الخ .
وهذه البنود " الشرق أوسطية " تعني أن الاتفاق لم يقتصر فقط على الأطراف الموقعة عليه بل امتدت بنوده لتشمل أطرافاً أخرى في المنطقة ، ورغم أن ذلك يعد مخالفاً للقانون الدولي إلا أن إصرار إسرائيل على ذلك كان بهدف خلق نموذج تتمسك به إسرائيل في مفاوضاتها مع الأطراف العربية الأخرى وكذلك خلق الذريعة لبدء الخطوات الأولى نحو التعاون الإقليمي^(٢٩) وفتح باب المساعدات والاستثمارات الغريبة ومشروع مارشال الموعود عند إحلال السلام أمام إسرائيل ، وإتاحة الفرصة لها لتكون ضمن نطاق اقتصادي تنموي شرق أوسطي وذلك قبل التوصل إلى تسوية شاملة أو ملزمة لإسرائيل بشأن القضايا الجوهرية في الصراع وعلى رأسها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة والانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة .

ومن الصعب الفصل بين الجانب الثنائي من الإنفاق والجانب الإقليمي فكلاهما يتداخلان ويتحمان ، ونجد أن كثيراً من المشاريع المطروحة على المستوى الإسرائيلي - الفلسطيني تصب في نطاق الطموحات الإقليمية الإسرائيلية وتمهد لها ، وتحول الكيان الفلسطيني « بالفعل إلى رأس جسر لإسرائيل نحو العالم العربي وشريك أصغر لها ، ويقصد منه إضفاء الشرعية على الواقع الجديد الذي يتم التخطوط والتمهيد ، له سواء على المستوى الفكري والمعنوي أو المستوى العملي كما سنرى الآن .

مستعمرة وممر عبور

فور توقيع اتفاق إعلان المبادئ ذهب البعض إلى أنه سبيح لإسرائيل التحول إلى « سنغافورة الشرق الأوسط » وذهب البعض

الأخر إلي أن الكيان الفلسطيني المرتقب سيكون له «شرف» حمل هذا اللقب . وإذا طرحنا جانباً هذا التنافس علي الألقاب وألقينا نظرة علي واقع العلاقات ما بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة سيثار لدينا كثير من المخاوف والتساؤلات .

فخلال أكثر من ربع قرن من الاحتلال قامت إسرائيل بإخضاع وتذليل اقتصاد المناطق المحتلة لاقتصادها ، وخلق علاقات غير متكافئة بين اقتصادها واقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين من خلال التحكم في الموارد الطبيعية ، وعلي رأسها الأرض والمياه والتحكم في رأس المال وفي قرار الاستثمار وفي حركة العمل والتبادل التجاري ومن خلال استنزاف الدخل الذي يتحقق في الأراضي المحتلة بواسطة أنواع عديدة من الضرائب والرسوم . وكسر حلقة السيطرة والهيمنة الإسرائيلية سيكون صعباً جداً خاصة وأن الاتفاق لا يتيح للسلطة الفلسطينية الجديدة امتلاك قرارها الاقتصادي المستقل خلال الفترة الانتقالية ، ولا يتيح لها السيطرة علي كافة الموارد الطبيعية والمالية الفلسطينية والتي ستظل موضع تفاوض حتي الانتهاء من المرحلة الانتقالية ، حيث ينص البند الثاني من المادة السادسة من الاتفاق علي أن السلطات والصلاحيات التي تنتقل فوراً إلي الفلسطينيين ستكون في مجالات التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة ، أما أي صلاحيات أخرى مثل السيطرة علي الأرض والمياه فهي وفقاً للاتفاق ستكون محل تفاوض واتفاق لاحق . كما لا يحق للسلطة الفلسطينية الذاتية السيطرة المطلقة علي مواردها المالية حيث يحق للحكومة الإسرائيلية ، وفقاً لمواد الملاحق السرية للاتفاقية (ملحق رقم ٣ تحت عنوان : التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي) ،

الرقابة على هذه الموارد وكيفية تخصيصها وسبل إنفاقها ،
بل تنص المادة (٩) من هذا الملحق على أن « ميزانية الحكومة
الذاتية الإنتقالية الفلسطينية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من ميزانية حكومة
إسرائيل المتعلقة بتطوير مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية » كما يحق
للحكومة الإسرائيلية بموجب الملاحق السرية للاتفاقية التحكم في
التجارة الخارجية الفلسطينية وفي السياسات المالية والنقدية للحكومة
الإنتقالية كما يحق لها إقرار أو عدم إقرار أي مشاريع مشتركة بين
السلطة الفلسطينية الإنتقالية وأطراف ثالثة .

وإذا كانت الاتفاقية تعمل باتجاه استمرار التحكم الإسرائيلي على
الموارد الفلسطينية والقرار الاقتصادي الفلسطيني فهي تعمل أيضاً
باتجاه تعميق الارتباط الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي وليس فكه ،
فبعد أن كانت الانتفاضة قد بدأت في العمل نحو « فك الارتباط »
متبينة شعارات « اقتصاد الصمود » و« اقتصاد المقاومة » نجد المادة
الثانية عشرة من الإنفاق تنص على تشكيل لجنة إسرائيلية -
فلسطينية للتعاون الاقتصادي بغرض تطوير وتنفيذ المشاريع الاقتصادية
المطروحة في الملحقين الثالث والرابع . ويضم الملحق الثالث ١١ مجال
للتعاون الاقتصادي الثنائي من المياه إلى الطاقة والنقل والصناعة
والتجارة الخ ، مما يعني إشراك إسرائيل في القرار الاقتصادي
الفلسطيني ، والعمل نحو التهام الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد
الإسرائيلي تماماً وتكرس تبعية الأول للآخر (٣٠) .

ومع غياب الاستقلال السياسي والاقتصادي الفلسطيني الفعلي ،
وفي ظل ميزان للقوة في غير صالح الجانب الفلسطيني أو العربي ،
خاصة وأن منظمة التحرير تخلت بموجب هذا الاتفاق عن أحد أهم

أوراقها التفاوضية وأدوات الضغط علي إسرائيل وهي الإنتفاضة والمقاومة ، فستخضع عملية وضع السياسات الاقتصادية لمناطق الحكم الذاتي وبناء الهياكل والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية ورسم علاقاتها الاقتصادية بإسرائيل والأردن وغيرها من الدول العربية والأجنبية ، وكذلك حسم القضايا المعلقة الخاصة بالسيادة علي الأرض والمياه والمستوطنات وغيرها ، ستخضع في النهاية للشروط الإسرائيلية ولمصالحها الاقتصادية والأمنية .

ومن هنا يصعب الحديث عن فك تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي المهيمن أو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فلسطينية مستقلة بعيدا عن علاقة « التكامل — السيطرة » (٣١) التي ميزت علاقة الطرفين طوال أكثر من ربع قرن من الاحتلال. بل يقطن الاتفاق هذه العلاقة ويحول الكيان الفلسطيني الي « مستعمرة اقتصادية » لإسرائيل وه المزرعة الخلفية « لها، تجد فيها إسرائيل العمالة الرخيصة لصناعتها وسوقا لسلعها وممر عبور نحو الأسواق العربية » (٣٢) .

ومنذ بدأ الاحتلال الاسرائيلي للمضفة الغربية وقطاع غزة شرعت إسرائيل في تطبيق سلسلة من الإجراءات والسياسات ، بهدف فرض السيطرة والهيمنة الإسرائيلية علي الأراضي المحتلة واستنزاف مواردها وتدمير الاقتصاد الفلسطيني وتحويله إلي اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي والاتفاق بينوده الأمنية والاقتصادية يضع أغلب الخيوط في يد إسرائيل ويتيح لها إحكام قبضتها علي الإقتصاد والموارد الفلسطينية ويسمح لها بتحقيق طموحاتها الاقتصادية الإقليمية كما سيتبين لنا فيما يلي .

الأرض :

انتهجت اسرائيل منذ بدأ الاحتلال إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية وانتزاع الملكية وبناء المستوطنات ، وتمكنت خلال ٢٥ عاما من الاحتلال من مصادرة ما نسبته ٦٨٪ من أراضي الضفة الغربية البالغ مساحتها ٥٦٥٠ كم^٢ و ٤٠٪ من أراضي قطاع غزة البالغ مساحتها ٣٢٦٧ كم^٢ وأقامت عليها سلسلة من المستوطنات وشبكة من الطرق والممرات والجسور لخدمة المستوطنات وكذلك السلطات العسكرية^(٣٣) ، بحيث تحولت المدن الفلسطينية بالفعل إلى " جزر تعوم في بحر إسرائيلي " ^(٣٤) وينص الاتفاق ليس فقط على إبقاء المستوطنات خلال المرحلة الإنتقالية ولكن أيضا على أن تظل تحت السلطة الإسرائيلية ، وأن تحتفظ السلطات العسكرية الإسرائيلية بحق استخدام الطرق والممرات في مناطق الحكم الذاتي لأغراض الأمن . وهذا يعني أن مساحة كبيرة من الأراضي الفلسطينية تضم ١٠٠ ألف مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية ، و٤ آلاف في قطاع غزة ، ستظل خارج نطاق سلطة المجلس الفلسطيني الانتقالي ، وأن وضع وتطبيق أي سياسات أو خطط اقتصادية متكاملة « للجزر » الفلسطينية المتبقية ستكون مسألة شاقة للغاية ، ستحتاج إلى تنسيق وتفاوض مستمرين مع السلطات الإسرائيلية التي سيكون من السهل عليها فرض شروطها سواء بدعوى الأمن أو حماية مصالح المستوطنين .

المياه :

والى جانب مصادره الأراضي عملت إسرائيل على انتزاع ملكية المياه الفلسطينية وفرض قيود صارمة على استغلال السكان

الفلسطينيين للمياه وحفر الآبار وخاصة لأغراض الري (٣٥) والمياه تشكل قضية خطيرة للغاية ومتشابكة وستكون سبباً في إثارة كثير من الخلافات في المرحلة النهائية للتسوية ، فمنايع المياه تقع معظمها في المرتفعات الواقعة في الضفة الغربية وتتغذى منها المستوطنات الإسرائيلية ، كما تسحب إسرائيل منها الأحواض الجوفية التي يستخدم مياهها سكان القطاع في إسرائيل. والرصيد المائي المتجدد في الضفة يتراوح بين ٦٠٠-٨٠٠ مليون متر مكعب وتسمح السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين باستهلاك ١٠٠-١١٠ مليون متر مكعب سنوياً بينما تضخ ما تبقى للاستخدامات الإسرائيلية وللمستوطنين و تستولي إسرائيل من الضفة الغربية على ما يقدر بنحو ٣٠-٤٠٪ من حاجتها السنوية للمياه مما يعني في نظر العديد من الاسرائيليين أن التخلي عن موارد الضفة الغربية بمثابة انتحار للدولة (٣٦) ، كما تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن استهلاك الفرد الإسرائيلي من المياه يساوي ٢٥ ضعف ما هو متاح للمواطن الفلسطيني، وأن ما يستخدمه المستوطن الإسرائيلي لأغراض الزراعة يساوي ١٣ ضعف ما يستخدمه المواطن الفلسطيني (٣٧) .

وترى إسرائيل أنه بحلول عام ٢٠٠٠ لن تكفي الموارد المائية لتلبية حاجات إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة ، خاصة وأن معدل نمو السكان في قطاع غزة والضفة يعد من أعلي المعدلات في العالم (أكثر من ٢٤) مما سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك المنزلي والصناعي وبالتالي تقليص المياه التي توجه لري الأراضي الزراعية ، بالإضافة إلى أن السحب من المياه الجوفية سيؤدي إلى ملوحة الآبار وهو ما حدث بالفعل في قطاع غزة .

وهذا التشابك في العلاقات المائية بين إسرائيل والأراضي المحتلة وخطورة الوضع المائي في المنطقة سيحتاج إلي تفاوض شاق وطويل وإلي معركة حقيقية في ظل ميزان للقوة ليس في صالح الجانب الفلسطيني . وقد أكد تقرير سري أعده مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب عام ١٩٩١ بعنوان «مشاكل المياه في إطار الإنفاقات بين إسرائيل والعالم العربي » ، وسرت مقتطفات منه عام ١٩٩٣ ، علي ضرورة احتفاظ إسرائيل بسيطرتها علي مصادر المياه في الأراضي المحتلة في حال انسحاب جيشها (٣٨) . وتطمع إسرائيل من خلال التسوية السلمية الاستفادة من المياه العربية ووضعت العديد من الخطط لذلك ، وعلي رأسها خطة لاستغلال مياه نهر النيل عن طريق مد « تروحة السلام » من دمياط عبر سيناء إلي إسرائيل لتموين غزة والضفة وإسرائيل وكذلك الأردن ، كما تري إمكانية التعاون مع الأردن في تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة الجليل والتعاون مع لبنان في الاستفادة من نهر الليطاني (٣٩)٩٠ . وتنص الفقرة «د» من البند الرابع من الملحق الرابع علي مشروعات تطوير للمياه وكذلك تحلية المياه . وتروج إسرائيل لمشاريع تحلية مياه البحر ليس فقط لسد احتياجاتها ولكن أيضا لبيع هذه الخدمة لدول الخليج باعتبار أنها أكثر الدول في المنطقة خبرة في مجال الطاقة النووية واستخدامات المفاعلات النووية لتحلية مياه البحر (٤٠) .

الطاقة :

كذلك تعتمد الأراضي الفلسطينية المحتلة - بشكل شبه كامل - في مجال الطاقة الكهربائية علي مصادر الطاقة الإسرائيلية حيث تقوم

شركة الكهرباء الاسرائيلية بتوفير حوالي ٩٥٪ من كهرباء المناطق المحتلة، أما الباقي فيتم إنتاجه ذاتياً من شركة الكهرباء العربية (٤١)، والطاقة التي تأتي من إسرائيل عالية الكلفة وتزيد كلفتها إذا أضفنا الضرائب التي تتقاضاها علي إيصالها للمواطنين الفلسطينيين .

وهذا الاعتماد علي الطاقة القادمة من إسرائيل سيكون عنصراً مؤثراً علي الصناعة الفلسطينية المزمع إقامتها في مناطق الحكم الذاتي وأداة لتحكم إسرائيل في نوعية الصناعات التي يتم إقامتها وفي تكلفتها ومدى منافستها للصناعة الإسرائيلية. أما فك هذا الارتباط فلن يكون سهلاً، علي الأقل في المدى القصير، لعدة أسباب:

أولاً: التعويض عن هذه الطاقة الحيوية بطاقة كهربائية من مصادر أخرى مثل الأردن سيحتاج إلي مفاوضات صعبة وشاقة وإلي سلسلة من الانفاقات والإجراءات العملية والتي تستغرق وقتاً طويلاً (٤٢)،

ثانياً : ينص الاتفاق (البند الثاني من الملحق الثالث) علي « التعاون » في مجال الكهرباء وفي مجال إنتاج وشراء وبيع الموارد الكهربائية وليس فك الارتباط ، **ثالثاً :** لا تسمي إسرائيل فقط إلي تكميق هذا الارتباط الثنائي ولكن تخطط لاستغلال الكهرباء علي المستوي الإقليمي أيضاً ، حيث تدعو الدراسات الإسرائيلية إلي ربط شبكات الكهرباء فيما بين إسرائيل والكيان الفلسطيني وكذلك الأردن ومصر ولبنان (٤٣) وتنص الفقرة « و » من البند الرابع من الملحق الرابع من الإنفاق علي ربط شبكات الكهرباء فيما بين إسرائيل ودول المنطقة .

فمن المعروف أن إسرائيل دولة تفتقر إلي مصادر الطاقة الحيوية لاحتياجاتها المدنية والعسكرية وتعتمد محطات الكهرباء الإسرائيلية علي البترول ، التي تستورد إسرائيل ٩٨٪ من احتياجاتها منه ، في

شكل منتجاته مثل السولار والمازوت . ومن المتوقع أن يزداد استهلاك إسرائيل من الكهرباء نتيجة التطور في القطاع الصناعي وارتفاع مستويات المعيشة ليصل إلى ٨٠٠٠ ميجاوات عام ١٩٩٥ وإلى ١٦٠٠٠ ميجاوات أو أكثر عام (٤٤) ٢٠٠٥ .

كذلك سيزيد الطلب على الطاقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع زيادة النمو السكاني والتطور الاقتصادي بها ، مما يستوجب زيادة قدرها ٢٥٠٠ ميجاوات تحتاج إلى استثمار قدره ٢,٥ مليار دولار (٤٥) . ومن هنا أهمية التعاون الإقليمي بالنسبة لإسرائيل في هذا المجال . وما يذكر أن إسرائيل عملت منذ نشأتها على تطوير مصادر بديلة للطاقة مثل الطاقة الشمسية والزيت الحجري والبرك الشمسية و البيوجاز ، ومن ضمن المشاريع المطروحة في هذا الإطار مشروع قناة ربط البحرين المتوسط والميت و المنصوص عليه في الفقرة « ج » من البند الرابع من الملحق الرابع للإتفاق ، وهو مشروع يهدف إلى بناء نظام طاقة هيدروليكية عن طريق ربط البحر المتوسط بالبحر الميت بقناة طولها ١١٠ كم تنتهي في غزة ، واستغلال الفارق الكبير في الارتفاع بين البحرين (٤٦) . وتعود فكرة هذا المشروع إلى مهندس بريطاني عام ١٨٥٠ ، ثم تبناها " ثودر هيرتزل " عام ١٩٠٢ « لتزويد الحلم الصهيوني بالكهرباء والماء » (٤٧) . وتشير الدراسات التي أعدت حول هذا المشروع إلى أنه يمكنه توليد طاقة كهربائية تقدر بأكثر من ٦٠٠ ميجاوات كما يساعد على إقامة محطة نووية متعددة الأغراض لتوليد الطاقة و تحلية مياه المتوسط واستغلالها في أعمال التبريد التي يحتاجها مفاعل ديمونة النووي وأيضا استصلاح أراضي صحراء النقب وإقامة مناطق صناعية ضخمة على امتداد القناة ومنطقة البحر الميت (٤٨) . وهذا

المشروع يحتاج إلى التنسيق مع الأردن نظرا لاحتمالات تأثيره على ملوحة المياه الجوفية في المنطقة وبالتالي على الزراعة وكذلك على نسبة المعادن في البحر الميت وبالتالي صناعات استخراج المعادن المقامة حول البحر الميت . ومن هنا نجد أن نص الاتفاق على هذا المشروع يمهّد لتحقيق أحد الأحلام الصهيونية القديمة التي توفر الطاقة والمياه لصناعته ولاستمرار الاستيطان .

وفي مجال الطاقة أيضا ينص الاتفاق على التعاون — سواء على المستوي الثنائي الاسرائيلي — الفلسطيني أو على المستوي الإقليمي — في استغلال البترول والغاز صناعياً وإقامة أنابيب نقل البترول و الغاز (البند الثالث من الملحق الثالث والفقرة « ز » من البند الرابع من الملحق الرابع) . ولا يمكن الفصل هنا بين خطط اسرائيل على المستوي الثنائي عن خططها الإقليمية ، حيث تخطط اسرائيل لتكون نقطة التجميع الرئيسية للنفط العربي القادم من منطقة الخليج والمتجه للأسواق في أوروبا والولايات المتحدة من خلال إقامة شبكة من خطوط الأنابيب تبدأ من الخليج وتصب جميعها عند نقطة التجمع في إيلات ليتم نقل النفط عبر خط أنابيب ينتهي في غزة الذي يتحول إلى ميناء عالمي لتصدير البترول تحت الوصاية الإسرائيلية ^(٤٩) ، أما اختيار غزة الفلسطينية بالذات لتكون نقطة انتهاء خط الأنابيب فلا يتم اعتباطا حيث يقول الباحث الاسرائيلي "جدعون فيشلسون" : إن ذلك سيحافظ على الكبرياء العربي لأن البترول العربي سيعبر لإسرائيل فقط لكنه سيتم تصديره من نقطة خروج عربية ^(٥٠) كذلك يري " فيشلسون " أن وجود هذه الأنابيب سيشجع على إقامة شبكة من الطرق وخطوط سكك الحديد التي تربط إسرائيل بالخليج والدول المطلة على البحر المتوسط ، مما سيفتح

الجمال أمام تعاون إقليمي أوسع ويؤكد الخبراء والمختصين أن هذا الخط سيمثل تهديداً لقناة السويس ولخط أنابيب "سوميد" المصري.

وتخطط إسرائيل أيضاً للحصول على الغاز وخاصة من مصر ومد أنابيب الغاز منها إلى غزة ثم أشدود وبئر سبع لتغذية الصناعات كثيفة الطاقة في جنوب إسرائيل وكذلك محطة الطاقة الكهربائية في أشدود^(٥١). وسيسمح ذلك لإسرائيل بتنمية منطقة النقب وهو ما ينص عليه الإنفاق ، والتي أصبحت مركزاً لاستيعاب وتوطين المهاجرين اليهود الجدد من إثيوبيا والصومال واليمن . وقد رددت الأنباء أن مصر وإسرائيل وقعا بالفعل في نهاية عام ١٩٩٣ اتفاقاً لمد الغاز إلى إسرائيل وأيضاً عن إبرام اتفاق بين إسرائيل وقطر لنقل الغاز القطري إلى إسرائيل ، وإن كانت المصادر الرسمية المصرية و القطرية قد نفت هذه الأنباء . وينص الإنفاق أيضاً على استغلال الغاز والبترول في إقامة صناعات بتروكيماوية في قطاع غزة . وفي الغالب ستخضع هذه الصناعة للصيانة الإسرائيلية. حيث لا يمتلك الجانب الفلسطيني الخبرة الكافية سواء بالنسبة للإنتاج أو التسويق . بالإضافة تري إسرائيل أن اختيار غزة كمصب لخطوط الأنابيب ومركز لإقامة صناعات بتروكيماوية سيساعد على توفير فرص عمل لهذا القطاع الفقير والمكتظ بالسكان^(٥٢) ، والمولد الرئيسي لشباب الإنتفاضة التي أصبحت تهدد اقتصاد إسرائيل وأمنها .

العمالة :

عملت إسرائيل منذ بدأ الاحتلال على استغلال واستنزاف العمالة العربية ، فقد أدت مصادرة الأراضي والسيطرة على مصادر المياه إلى تقليص مساحات الأراضي الزراعية الفلسطينية ودفع أعداد

كبيرة من الفلاحين إلى العمل المأجور وخاصة داخل إسرائيل ، وفي بداية التسعينات كان يعمل حوالي ١٢٠ ألف فلسطيني داخل إسرائيل ، ٧٠ ألف منهم فقط يعملون بشكل شرعي ، ويمثلون حوالي ٢٣٨٪ من القوى العاملة في الضفة والقطاع وتمثل عائدات دخلهم ٢٣٥٪ من الناتج القومي في الضفة الغربية و ٥٠٪ من الناتج القومي لقطاع غزة^(٥٣) . وقد استفادت إسرائيل من تدني سعر اليد العاملة الفلسطينية حيث بلغ أجر العامل الفلسطيني نصف أجر العامل الإسرائيلي كذلك استفادت من اقتطاع الضرائب والمقتطعات المخصصة للضمانات الإجتماعية والتي بلغت حوالي ٤٠٪ من أجر العامل الفلسطيني سنوياً وذلك دون أن يتلقى العامل الفلسطيني في المقابل أية خدمات أو ضمانات اجتماعية أو تعويضات نهاية الخدمة^(٥٤) .

وقد استخدمت السلطات الإسرائيلية هذه التهمة الفلسطينية لإسرائيل في مجال العمل كسلاح ضد الإنتفاضة الفلسطينية ، وكذلك كأداة للضغط على المفاوض الفلسطيني في إطار مفاوضات السلام الثانية حيث بدأت منذ عام ١٩٩١ في تجويع الفلسطينيين وتقليص اليد العاملة الفلسطينية المستخدمة في الإقتصاد الإسرائيلي ، وأدى العنيد من الإجراءات الأمنية الإسرائيلية - كان آخرها إغلاق الأراضي المحتلة في آخر مارس ١٩٩٣ ومنع العمال العرب من التوجه إلى إسرائيل - إلى حدوث بطالة على نطاق لم تشهده الأراضي المحتلة من قبل ، وصلت نسبتها إلى ٤٠٪ في الضفة الغربية و ٥٥٪ في قطاع غزة ، وأدت إلى خسارة يومية في الدخل بلغت ٢ مليون دولار أو حوالي ٢٠ - ٢٥٪ من إجمالي الناتج القومي للأراضي المحتلة^(٥٥) . وقد تفاقم هذا الوضع بسبب عودة الآلاف من

الفلسطينيين من الخليج عقب حرب الخليج عام ١٩٩١ .

من جهة أخرى فقد تبين مدي اعتماد بعض القطاعات في الاقتصاد الإسرائيلي على العمل العربي . فبرغم أن العمالة العربية في إسرائيل لا تمثل سوى ٢٣٪ قياساً بالعمالة اليهودية ^(٥٦) ، إلا أن ٥٠٪ من العاملين في قطاع البناء من العرب ^(٥٧) ، كما تعتمد زراعة الخضار و الفواكه الإسرائيلية وإنتاج الزهور للتصدير على العمل العربي . وقد كانت هذه القطاعات أكثر القطاعات الإسرائيلية تضرراً من الانتفاضة ومن سياسات المقاطعة الفلسطينية والإجراءات الأمنية الإسرائيلية التي كانت آخرها إغلاق الأراضي المحتلة في آخر مارس ١٩٩٣ . وقد أعلن " نوفي تريدمان " ، الناطق باسم جمعية المقاولين في قطاع البناء الإسرائيلي ، بأنهم خسروا ١١٥ مليون دولار في غضون شهرين من إغلاق الأراضي المحتلة كما تأثرت المؤسسات المتخصصة في معدات البناء بشكل غير مباشر وهي تشكل ٩٪ من الإنتاج الصناعي الإسرائيلي حيث انخفض حجم معاملتها بنسبة ٤٠٪ ^(٥٨) ولم تنجح المحاولات لإيجاد مصادر بديلة للعمالة بين العاطلين من المهاجرين الجدد من اليهود السوفيت أو حتي المحاولات للاستعانة بالعمالة الأجنبية القادمة من تايلاند والفلبين والبرتغال وتركيا ، وظلت الآلاف من الأعمال التي كان الفلسطينيون يقومون بها في إسرائيل شاغرة مما دفع السلطات الإسرائيلية للسماح بعودة ٤٠ ألف عربي للعمل داخل إسرائيل ^(٥٩) .

وقد أدركت إسرائيل أن سياسة خلق التطور في الأراضي المحتلة والتضييق على الاستثمار التي انتهجتها منذ بداية الاحتلال ، بهدف تدمير الاقتصاد الفلسطيني وتهجير الفلسطينيين أو استغلالهم كعمال مأجورين في الإقتصاد الإسرائيلي ، بدأت تعطي نتائج عكسية على

الإحتلال بعد غلق أسواق العمل في الخليج وتراكم ألوف العاطلين عن العمل في الأراضي المحتلة وكذلك تفاقم البطالة في إسرائيل ذاتها ، الأمر الذي يدفع بأعداد متزايدة من الشباب الفلسطيني نحو تصعيد الكفاح ضد الإحتلال ، ويرغم أن إسرائيل تحاول تقليص اعتمادها على العمالة العربية إلا انها ستظل تعتمد على هذه العمالة الرخيصة القادرة على القيام بالأعمال الصعبة ضعيفة الأجر التي يرفض القيام بها العاطلين من الإسرائيليين والمهاجرين الجدد (٦٠) .

وقد كان ذلك أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت إسرائيل إلي إعادة تقييم موقفها تجاه النشاط الإقتصادي الفلسطيني بشكل عام وسوق العمل الفلسطيني بشكل خاص ، حيث يقول أحد المسؤولين الحكوميين الإسرائيليين : " لا يوجد تغيير في السياسات لكن يوجد نهج جديد ، بدلاً من استقدام العمال من الأراضي إلي المصانع في إسرائيل فإننا نريد لتلك المصانع أن تتوجه إلي الأراضي المحتلة (٦١)" . وقد أصدرت إسرائيل بالفعل عام ١٩٩١ " قانون تشجيع الإستثمار " الذي تم بموجبه رفع بعض القيود المفروضة على التجارة والصناعة والنشاط المصرفي في الأراضي المحتلة لتشجيع الاستثمار بها ، وتم التخطيط لإقامة مناطق صناعية متعددة الأغراض في الضفة والقطاع مما يسمح باستمرار عملية استغلال العمالة الفلسطينية الرخيصة بمبدأ عن إسرائيل نفسها ، وفي صناعات تخضع في النهاية للهيمنة الإسرائيلية وتعمل على استمرارية نمط العلاقة غير المتكافئة بين الإقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي ، ولا شك أن هذا المفهوم كان وراء قبول إسرائيل اتفاق إعلان المبادئ وسميها لجذب الاستثمارات والمساعدات لمنطقة الحكم الذاتي وكذلك النص في الملاحق السرية للاتفاقية علي أن " تسمح الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية للتجار

ورجال الأعمال الإسرائيليين بإقامة مشاريع تجارية وصناعية وإنشائية في مناطق الحكم الذاتي» ، [المادة (٢) من الملحق (٣)] ، وكذلك نص الاتفاق المعلن عن تنمية الصناعات في قطاع غزة بالذات المكتظ بالسكان .

الصناعة والزراعة والتبادل التجاري

وقد عملت إسرائيل منذ بدأ الاحتلال — كما أسلفنا الذكر — علي خلق التطور في الأراضي المحتلة من خلال التحكم في قرار الاستثمار وفي رأس المال والتبادل التجاري . وقد حورت الصناعة المنتجة لتتحول إلى نشاط حرفي صغير ضعيف الإنتاج ومنعت إسرائيل قيام أي صناعات في الأراضي المحتلة قد تكون منافسة للصناعات الإسرائيلية ، وتحولت المناطق المحتلة إلى منفذ هام للمنتجات الإسرائيلية ولم تتطور في الأراضي المحتلة سوي الصناعات التي تقوم بدور المقاول الفرعي للمصانع الإسرائيلية مثل صناعة المنسوجات والملبوسات والأحذية وبعض صناعات البناء مثل الرخام ، واحتلت هذه القطاعات الصدارة بين فروع الصناعات الفلسطينية حيث شكل فرعي النسيج والأحذية عام ١٩٨٠ ثلث المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية تستخدم أكثر من ثلث اليد العاملة، بعد أن كانت تمثل ربع المؤسسات عام ١٩٦٧ وتوظف ١٨٪ من الأيدي العاملة (٦٢) .

وقد عمق نمط التبادل التجاري الذي فرض علي الأراضي المحتلة من نمط التخصص الصناعي المرتبط بإسرائيل ، فقد خضعت سوق الضفة وقطاع غزة لتدفق المنتجات الإسرائيلية دون أي قيود ، في حين لم تتمتع المنتجات الفلسطينية بهذا الحق، كما فرض علي

المؤسسات الفلسطينية استيراد المواد الأولية والمنتجات شبه المصنعة من إسرائيل أو عبر الموانئ الإسرائيلية "مرورا بوكلاء إسرائيليين وخضوعا لكافة أشكال الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الإسرائيلية" (٦٣). وفي ظل هذه القيود لم تبق للصناعة في الأراضي المحتلة إلا أن تكون ملحقا إضافيا أو زائدة دودية للصناعة الإسرائيلية (٦٤).

كذلك دفعت إسرائيل باتجاه التخصص في القطاع الزراعي الفلسطيني وعملت على تغيير تركيبة المحاصيل الزراعية بحيث تلبى احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي ، فتم التوسع في زراعة المحاصيل التي تدخل في الصناعة الإسرائيلية والمعدة للتحويل الصناعي وكذلك المعدة للتصدير والتي تخدم الصادرات الإسرائيلية ، وتم فرض قيود على تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية غير المكتملة للإقتصاد الإسرائيلي (٦٥) خاصة وأن كثير من هذه المنتجات تتمتع بقدرة تنافسية قوية أمام المنتج الإسرائيلي.

وقد حولت إسرائيل الأراضي المحتلة إلى سوق هام لمنتجاتها الصناعية والزراعية أيضا ، وأصبحت الأراضي المحتلة تمثل ثاني أهم الأسواق أمام الصادرات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة ، مستوردة حوالي بليون دولار سنوياً من السلع الإسرائيلية عام ١٩٩٢ (٦٦) أو أكثر من ٨٪ من صادرات إسرائيل (٦٧). كما أصبحت الأراضي المحتلة تستورد ٩٠٪ من احتياجاتها من إسرائيل بعد أن فرضت عقبات على التجارة من الأردن . وقد أدت الانتفاضة ومعها شعار مقاطعة البضائع الإسرائيلية والاعتماد على الذات ، ثم الإجراءات الأمنية التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد سكان

الأراضي المحتلة ، وما ترتب عليها من تدهور دخول السكان وأوضاعهم المعيشية ، إلى انكماش هذا السوق الهام أمام السلع الإسرائيلية ، مما انعكس بشكل سلبي على الصناعات التي تنتج لصالح سوق المناطق المحتلة والتي توظف ٧٥ ألف عامل إسرائيلي (٦٨) .

ولا شك أن استعادة هذا السوق وكذلك مواجهة النتائج العكسية على الاقتصاد الإسرائيلي التي بدأت تسفر عنها سياسات خلق التطور والتضييق على الاستثمار في الأراضي المحتلة ، كما سبق أن ذكرنا ، كان أحد الدوافع وراء التسوية بالنسبة لإسرائيل ، وليس غريبا أن نكتشف أن رجال الصناعة الإسرائيليين كانوا من أكثر الفئات داخل إسرائيل حماسا للتسوية مع الفلسطينيين ولتطوير الاقتصاد الفلسطيني، حيث طالب «دوف لاتمن» رئيس جمعية الصناعيين الإسرائيليين، عام ١٩٩٢، بأن تساعد إسرائيل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة على تحقيق استقلالهم الاقتصادي وإرساء قواعد الحكم الذاتي (٦٩) . كما نشر ١٨ من كبار رجال الصناعة والاقتصاد في إسرائيل إعلانا على صفحات الجرائد الإسرائيلية — قبل عدة أشهر من توقيع الاتفاق — يطالبون فيها «إسحق رابين» بإبرام اتفاق مع الفلسطينيين (٧٠) . فأى نمو اقتصادي في المناطق المحتلة في نظر هؤلاء سيفيد إسرائيل عن طريق الطلب على السلع والخدمات الإسرائيلية ، حيث ستبقى إسرائيل الشريك التجاري الرئيسي بالنسبة للفلسطينيين ، والاتفاق يجعل لإيجاد منفذ إستيرادي آخر للواردات الفلسطينية مثل الأردن أو غيرها مسألة صعبة خلال الفترة الإنتقالية ، فقد خضعت المستوردات من الأردن والبلدان الأخرى عند جسر نهر الأردن طوال سنوات الاحتلال لتفتيش دقيق ، يجعل رجال الأعمال

والتجار الفلسطينيين معرضين لخسائر كبيرة مما لا يشجعهم علي
الاستيراد عبر نهر الأردن^(٧١)، واحتفاظ اسرائيل بمسائل الأمن
الخارجي في قبضتها - خلال الفترة الانتقالية - ستيح لها
الاستمرارا في التضييق علي الاستيراد من الأردن أو غيرها تحت
دعوي الأمن .

كذلك فإن الملاحق السرية للاتفاقية تؤكد استمرار سيطرة
اسرائيل علي التجارة الخارجية الفلسطينية خلال المرحلة
الانتقالية حيث تنص المادة (١٢) من الملحق (٣) علي
أن: «الاستيراد والتصدير لأية مواد أو بضائع مدنية لإستعمال
مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية يتم من خلال وزارة التجارة
الخارجية الإسرائيلية ولا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية
الفلسطينية ممارسة ذلك منفردة» .

بل أن المادة (١٠) من الملحق (٣) السالف الذكر تنص علي أنه
«لا يحق للحكومة الذاتية الإنتقالية الفلسطينية توقيع عقود أو إتفاقيات
لمشاريع إقتصادية أو مالية أو تجارية مشتركة دون دراستها
مسبقا من قبل الحكومة الإسرائيلية» . أي إنه لن يسمح للاقتصاد
الفلسطيني بالقيام بأي نشاط إقتصادي يتعارض مع المصلحة
الاقتصادية (أو الأمنية) الإسرائيلية أو تكون منافسا
للأنشطة الصناعية أو التجارية أو الزراعية الإسرائيلية بصرف
النظر عن أهميته أو ضروريته للجانب الفلسطيني. كما سيعني،
من جهة أخرى، وضع « قيتو » إسرائيلي (برضاء الجانب
الفلسطيني) علي أي علاقة أو مشاريع فلسطينية اقتصادية
مشتركة مع أطراف ثالثة - وخاصة أطراف عربية - مما يعني استمرار

التبعية لإسرائيل والارتباط بها وتبدد الآمال حول «فك» هذا الارتباط والتوجه نحو العالم العربي، باستثناء العلاقات أو المشاريع المشتركة الفلسطينية - العربية التي قد تمثل مصلحة لإسرائيل، وتفتح باباً لها نحو الأسواق العربية .

وإذا نظرنا إلى الصناعات التي ينص الاتفاق على تعاون الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني فيها والواردة في المادة السابعة من الملحق الثالث ، فنجد على رأسها صناعات النسيج التي ، كما رأينا ، هي من الصناعات التي يلعب فيها الجانب الفلسطيني دور المفاوض الفرعي للصناعة الإسرائيلية، أما صناعات الإلكترونيات والألماس والصناعات المتعلقة بالكمبيوتر والعلوم فهي الصناعات التي تتفوق فيها إسرائيل والتي تشكل النسبة الأكبر من صادراتها [شكل الألماس ٢٤٪ من صادرات إسرائيل عام ١٩٩١ والصناعات الإلكترونية والمعدنية ٣١٪] (٧٢) ، ولا يمتلك الجانب الفلسطيني بالنسبة لهذه المجالات خبرة تضاهي الخبرة الإسرائيلية وأي تعاون في هذا الشأن سيأخذ شكل تبعية الجانب الفلسطيني للإسرائيلي .

ولعل هذا البند من الاتفاق، وكذلك البند السادس من الملحق الثالث، الذي يدعو للتعاون في النهوض بالتجارة الداخلية والإقليمية مرتبط بفكرة تقسيم العمل على المستوي الإقليمي وفقاً للمزايا الإنتاجية النسبية ، وكذلك تحويل الكيان الفلسطيني إلى ممر عبور لإسرائيل نحو الأسواق العربية، خاصة وأن المادة (١٦) من الملحق (٣) من الملاحق السرية تنص على أن «تتعهد الحكومة الذاتية الفلسطينية بالعمل على مساعدة إسرائيل في الحصول على مشاريع تجارية واقتصادية في الدول العربية بعد توقيع معاهدات السلام مع الدول العربية الأخرى». فقد ظهرت العديد من الدراسات التي

تدعو إلى إقامة وحدة اقتصادية أو منطقة تجارة حرة ما بين إسرائيل والكيان الفلسطيني الجديد وكذلك الأردن، لعل من أبرزها دراسة جامعة هارفارد، التي قام بإعدادها عام ١٩٩٢ مجموعة من الباحثين والاقتصاديين الإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين ، بالتعاون مع اقتصاديين من جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT). وهي بعنوان: "ضمان السلام في الشرق الأوسط: مشروع لتحويل الاقتصادي" (٧٣). كذلك مشروع "كلوسون - روزن" وهو دراسة مشتركة صادرة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (Washington Institute For Near East Policy) اشترك في إعدادها " باتريك كلوسون " من معهد أبحاث السياسة الخارجية الذي عمل من قبل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و " هارود روزن " من معهد الاقتصاد الدولي والذي عمل من قبل في بنك إسرائيل (٧٤). كما يدعو تقرير البنك الدولي عن تنمية الأراضي المحتلة والمعنون " الإستثمار في السلام " إلى احتفاظ الكيان الفلسطيني بروابطه التجارية مع إسرائيل في إطار منطقة للتجارة الحرة (٧٥).

وتفترض هذه الدراسات أن الإقتصاد الفلسطيني سيعتمد بشكل أساسي على اقتصاد السوق وسيطرة القطاع الخاص وأن الإقتصادات الثلاثة ستتحرك نحو التجارة الحرة وصولاً في النهاية إلى منطقة للتجارة الحرة في السلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا، شبيهة بنظام « بينيلوكس » الذي يربط كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج . ويرغم أن ذلك يعني فتح السوق الإسرائيلي أمام المنتجات الفلسطينية و الأردنية - وخاصة المنتجات الزراعية - وهو ما ترفضه إسرائيل - إلا أنه في ظل ترتيبات اقتصادية للتعاون

الإقليمي قد يشكل ذلك ميزة لإسرائيل . ففي دراسته حول التجارة الإقليمية في الشرق الأوسط يقول الدكتور " إفرام أهيرام " الأستاذ بمعهد " لينورد دايفيس " للعلاقات الدولية بالجامعة العبرية في القدس (٧٦) . « أنه في إطار إقامة منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل والكيان الفلسطيني والأردن ، سيتمتع الجانبان الفلسطيني والأردني بميزة نسبية في بعض القطاعات مثل الزراعة وبعض صناعات المنسوجات والبلاستيك ، وغيرها من الصناعات المماثلة، بفضل رخص الأيدي العاملة ، ومن هنا سيكون من الأفضل اقتصادياً بالنسبة لإسرائيل التخلي عن هذه الصناعات التي تحتاج إلى دعم كبير لكي تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية وبالتالي من الطبيعي أن تخفي مع الوقت » . ولكن مقابل ذلك « على الشريكيين الفلسطيني والأردني أن يشتريا من إسرائيل الخبرة التكنولوجية والسلع المتطورة ، مثل الأجهزة الطبية وأجهزة الاتصالات والمعدات الصناعية والمنازل سابقة التجهيز . أي أن هذا التعاون أو الاتحاد الثلاثي سيعمق لإسرائيل احتكار الصناعات المتقدمة والخصص في المجالات المتطورة تكنولوجياً وكثيفة المهارة القادرة على استيعاب عمالها عالية التأهيل ، في حين يخصص الجانب العربي في المجالات التي تحتاج عمالة كثيفة غير ماهرة .

بالإضافة لذلك سيعمل هذا " المحور الثلاثي " معبر لإسرائيل نحو الأسواق العربية الأخرى خاصة أسواق دول الخليج . فيري الدكتور « أهيرام » أن المكسب الرئيسي من الاتحاد الثلاثي سيكون في إقامة مشاريع مشتركة لإنتاج سلع للتصدير موجهة خصيصاً نحو أسواق دول الخليج الثرية التي تمتلك القدرة

الشرايئة الحقيقية في المنطقة . فقد وصل حجم واردات دول الخليج عام ١٩٩٠ إلى ٤٦٤ مليار دولار بالمقارنة بـ ١٥.٣ مليار دولار هي واردات مصر والأردن وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة مجتمعة. وتستورد دول الخليج تشكيلة واسعة من السلع تنتج إسرائيل كثيراً منها ويرى «أهيرام» أن الجانب الفلسطيني والأردني وكذلك مصر سيكون لهم الدور الأكبر في عملية تسويق منتجات المشاريع المشتركة.

ويؤكد هذا الاتجاه أيضا «دوف لانمان» الذي يرى أن اقتصاداً فلسطينياً متجداً يمكن أن يشكل في المستقبل القريب رأس جسر لتسويق المنتجات الإسرائيلية في الدول العربية^(٧٧) ، كذلك ترى دراسة جامعة هارفارد أنه في حين قد توجد صعوبات في بداية الأمر في إقامة علاقات تجارية بين إسرائيل والأردن " فقد تنشأ نوع من التجارة غير الرسمية بين الأردن وإسرائيل أو بين إسرائيل وربما أيضا بقية العالم العربي من خلال الضفة وغزة حي في غياب اتفاقيات تجارية صريحة " ، ويرى إمكانية أن تمتد منطقة التجارة الحرة بين الاقتصادات الثلاث لتشمل مصر وسوريا ولبنان وربما دول أخرى في الشرق الأوسط. ويشير تقرير البنك الدولي إلى هذه النقطة أيضا فيقول : " لابد من الإشارة هنا إلى أن الموقع الجغرافي للأراضي المحتلة ، وما لدى سكانها من خبرة في التعامل مع الإسرائيليين والعرب على حد سواء ، من شأنه أن يجعل الأراضي المحتلة نقطة التقاء مهمة للتجارة والسياحة في المنطقة بصفة عامة في المستقبل^(٧٨) " أي أن يتحول الاقتصاد الفلسطيني إلى رأس جسر لإسرائيل نحو العالم العربي ويقوم بدور الوسيط أو السمسار بينهما.

وفي ظل هذه الترتيبات ستتحول علاقة د النبعة
بالغزو ، التي ربطت الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل منذ
الاحتلال إلى د نبعة من خلال آليات السوق ، نظرا
للغاوات الكبر في المستوى الاقتصادي مابين الاقتصادين
الإسرائيلي والفلسطيني ، فإجمالي الناتج القومي لإسرائيل عام
١٩٩١ بلغ ٥٩ مليار دولار بالمقارنة بـ ٣ مليار للصفة الغربية وقطاع
غزة ، أما معدل الدخل القومي للفرد لنفس السنة فكان ١٠٩٠٠
دولار في إسرائيل مقابل ٢٣٠٠ في الضفة الغربية و١٨٠٠ في
قطاع غزة . وفي حال انضمام الأردن لمنطقة للتجارة الحرة تضم
الاقتصادات الثلاث ، سيقع الاقتصاد الأردني أيضا تحت هيمنة
الاقتصاد الإسرائيلي الأقوي والأكبر حيث بلغ إجمالي الناتج القومي
الأردني عام ١٩٩١ ما قيمته ٣٨ مليار دولار والناتج القومي للفرد
٩٦٨ دولار (٧٩) .

النقل والاتصالات وميناء غزة

وتنمية التبادل التجارة الإقليمي وكذلك السياحة في المنطقة
يحتاج إلى بنية تحتية متطورة وشبكة من الطرق وسكك الحديد
والمطارات والموانئ ، ولذا ينصر البند الخامس من الملحق
الثالث علي " التعاون في مجال النقل والاتصالات بما
في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة
ميناء بحري في غزة يأخذ في الاعتبار إنشاء
خطوط اتصالات من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلى
بلدان أخرى " أي الدول العربية المحيطة ، كما ينصر البند
الرابع من الملحق الرابع علي وضع خطة تنمية إقليمية

للسياحة والنقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية .
وهذه المشاريع تصب في خطط إسرائيل لاحتلال
دور مركزي في تجارة الترانزيت في المنطقة ، باعتبارها معبراً بين
المغرب العربي والشرق العربي وكذلك ما بين العالم الخارجي -
وخاصة المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة ، أكبر شريكين تجاريين
لإسرائيل - والعالم العربي .

وفي هذا الإطار وضعت إسرائيل خططها لإقامة ميناء بحري في
غزة والذي سيساهم أيضاً في خلق فرص عمل في قطاع غزة المكتظ
بالسكان ، حيث تشير التقديرات إلى أن عملية بناء الميناء وحدها
ستوفر فرص عمل لنحو ٢٢ ألف عامل^(٨٠) . كما يرجع أهمية
إقامة هذا الميناء في غزة بالذات - في رأي باحث إسرائيلي - إلى أنه
" علي الرغم من أن السلام مع إسرائيل سوف يمكن الفلسطينيين
والدول العربية الأخرى من استخدام موانئ إسرائيل كمنفذ علي
البحر المتوسط ، لكن من المتوقع والمقبول أن ميراث أربعة عقود من
الكراهية والمعاء سوف تجعلهم يفضلون استخدام ميناء غزة"^(٨١) .
ووفقاً للتقديرات الإسرائيلية فإن حجم الشحنات التي ستصل إلى ميناء
غزة قد تتراوح ما بين ٨ - ١٠ مليون طن سنوياً حال إحراز السلام
في المنطقة ، حيث سيوفر هذا الميناء منفذاً للأردن والضفة الغربية ،
وكذلك العراق ودول الخليج ، علي البحر المتوسط للتجارة والسفر ،
وستستفيد إسرائيل من ١٠ - ١٥ دولار علي كل طن سيمر عبرها
عن طريق ميناء غزة^(٨٢) . وبناء الميناء يحتاج إلي تمويل ضخم ،
وتوقيع الانفاق فتح أبواب التمويل ، وكذلك لإيجاد سلطة معنية
هي سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني للإشراف علي الميناء من الناحية
القانونية وإدارته بالتنسيق مع الإسرائيليين .

وهذا الميناء سيحتاج إلى تجديد شبكة الطرق من غزة إلى الأردن عبر إسرائيل وبناء خطوط طرق جديدة ، وهناك مشاريع لإقامة شبكة من الطرق والسكك الحديدية التي تصب جميعها في إسرائيل ، فقد اقترح البنك الدولي في إطار توصياته بدمج الاقتصاد الإسرائيلي باقتصادات الأردن والإراضي الفلسطينية المحتلة ومصر ، بإقامة طريق دولي سريع يمتد على طول شاطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقي من تركيا إلى مصر ، ويتفرع منه طرق فرعية تتجه شرقا وغربا من إسرائيل وإليها وتمبر الأراضي الفلسطينية إلى الأردن (٨٣). وتخطط إسرائيل لبناء ما تسميه «طرق السلام» خلال فترة الحكم الذاتي حيث أعلن وزير الإسكان الإسرائيلي « بنيامين بن اليسار » أنه قد تم التخطيط لإقامة طرق تربط مينائي أشدود وحيفا الإسرائيليين بالعواصم العربية في دمشق وعمان وبيروت خلال فترة الحكم الذاتي، ويرى أن هذا الإجراء سيحول مينائي حيفا وأشدود إلى أكبر وأهم موانئ الشرق الأوسط، في حال مرور التجارة المتجهة من وإلى العالم العربي عبرهما (٨٤) - وإذا تحقق ذلك بالفعل فقد ينعكس بشكل سلبي على قناة السويس حيث قد تتحول كثير من التجارة من وإلى العالم العربي ، وربما أيضا أفريقيا وآسيا ، إلى موانئ غزة وأشدود وحيفا مروراً بشبكة الطرق التي تربطهم بالعالم العربي وأفريقيا وآسيا عبر ميناء إيلات والبحر الأحمر .

الموارد المالية :

عمل الاحتلال الإسرائيلي أيضا على التحكم في رأس مال واستنزاف الدخل المحقق في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال مجموعة متنوعة من الضرائب والرسوم الباهظة ، حيث تقدر حصيلة الضرائب السنوية التي تجمعها سلطات الاحتلال الإسرائيلية من سكان

الأراضي المحتلة وشركاتهم ومؤسساتهم بحوالي ٧٥٠ مليون دولار ،
تمثل ربع الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني ، ولا يرجع منها
لتمويل الخدمات العامة في المناطق المحتلة أكثر من ٢١٥ (٨٥) .
يحيث أصبح الفلسطينيون هم أنفسهم الذين يتحملون نفقات
الاحتلال وجيشه. والنسبة الأكبر من الضرائب المحصلة في الأراضي
المحتلة هي من الضرائب غير المباشرة، وتصل حصيلة الرسوم
الجمركية وحدها علي الواردات للأراضي الفلسطينية ٤٠٠ مليون
دولار سنوياً (٨٦) ، أما ضريبة الدخل فتتراوح ما بين ١٥٠ — ١٨٠
دولار سنوياً (٨٧) ، ويلاحظ أن البند الثاني من المادة السادسة من
اتفاق إعلان المبادئ ، يمنع الجانب الفلسطيني سلطة تحصيل
الضرائب المباشرة فقط ، أما سلطة تحصيل الضرائب غير المباشرة
فظل في قبضة السلطات الإسرائيلية ، ومحل تفاوض ما بين سلطة
الحكم الذاتي الانتقالية والحكومة الإسرائيلية ، الأمر الذي سيكون
شاقاً للغاية ، خاصة وأنها تمثل مصدراً مالياً كبيراً وكذلك أداة
لتحكم إسرائيل في حركة التجارة الفلسطينية وفي طبيعة النشاطات
الفلسطينية الإنتاجية التي سيتم ارساء قواعدها خلال فترة الحكم
الإسرائيلية. وما يذكر أن المفاوضات الإسرائيلية كانوا قد اتخذوا موقفاً
متصبلاً للغاية في مسألة الضرائب غير المباشرة والجمارك ، بعكس
ضريبة الدخل ، في إطار المفاوضات متعددة الأطراف .

كذلك تبين الملاحق السرية للاتفاقية تحكم إسرائيل في الموارد
المالية للحكومة الانتقالية وفي سياساتها المالية والنقدية، فالمادة (٩) من
الملحق رقم (٣) من هذه الملاحق ينص علي أن «ميزانية الحكومة
الذاتية الانتقالية الفلسطينية» مما يعني نفي أي استقلالية فلسطينية في
وضع ميزانيتها وتحديد أولويات الإنفاق علي القطاعات الاقتصادية

المختلفة وفقاً للإحتياجات الملحة للإقتصاد الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني . ويتجلى أيضاً غياب السيادة الاقتصادية الفلسطينية في المادة (١١) من الملحق (٣) السابق الذكر والذي ينص على أن «النقد الرسمي في إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي الفلسطينية هو الشيكل الإسرائيلي» وكذلك في المادة (١٣) من نفس الملحق الذي يؤكد على إنه «لا يحق للحكومة الإنتقالية الفلسطينية التعامل بالعملة الأجنبية أو تلقي القروض الخارجية إلا استناداً للقوانين الاقتصادية والتجارية والمالية في إسرائيل» . سيكون لهذه السيطرة الإسرائيلية انعكاسها المباشر على النشاطات الإنتاجية والتجارية الفلسطينية.

وقد واجه النشاط الاقتصادي الفلسطيني طوال سنوات الاحتلال صعوبة في تدبير الموارد المالية والقروض اللازمة لمشروعاته الإنتاجية . فقد أغلقت المصارف العربية في الأراضي المحتلة بعد الإحتلال، أما المصارف الإسرائيلية التي فتحت في المناطق المحتلة عقب الإحتلال فكان دورها محدوداً جداً وأجبرت على الرحيل عقب أحداث الانتفاضة ، وأصبح مصدر التمويل الرئيسي للاستثمارات يتم خارج النظام المصرفي، واعتمد الإقتصاد الفلسطيني بشكل أساسي على التحويلات الخاصة من العمال الفلسطينيين المهاجرين في بلدان المنطقة أو العاملين في دول الخليج ، والتي كانت تتم نقداً عبر جسر نهر الأردن بواسطة الصيارفة، وفي الآونة الأخيرة بواسطة فروع بنك القاهرة - عمان الذي أعيد افتتاحها في الضفة والقطاع عام ١٩٨٧ ، وكذلك بنك فلسطين الذي أعيد افتتاحه عام ١٩٨٠ ، وإن كان هذان البنكان قد واجها صعوبات كثيرة في العمل أو في لعب أي دور يذكر في تنشيط الإقتصاد نظراً

لتضييق السلطات الإسرائيلية عليهما وفرض قيود عديدة علي نشاطهما.

وقد أدي نشوب حرب الخليج عام ١٩٩١ ، والتداعيات التي أعقبتها ، وعودة الآلاف من العمال الفلسطينيين ، إلي انخفاض حاد في حجم التحويلات الفلسطينية إلي الأراضي المحتلة والتي تتراوح حجمها حسب تقديرات مصادر مختلفة ما بين ١٢٠ - ٣٤٠ مليون دولار سنوياً ، كما توقف وصول ما بين ٣٥ - ٧٠ مليون من المساعدات والمعونات الخارجية التي تجاوزت مبلغ ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٩^(٨٨). وقد أدي ذلك إلي تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي المحتلة ولاسيما أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية فرضت مجموعة من القيود والتدابير الأمنية لمواجهة الانتفاضة ، كان آخرها عزل المناطق المحتلة في آخر مارس ١٩٩٣ ، مما حرم آلاف العمال الفلسطينيين من مصدر دخولهم . وقد خلق ذلك أزمة حادة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية التي أصبحت علي حافة الإفلاس أو أغلقت أبوابها بالفعل.

ولا شك أن خنق الاقتصاد الفلسطيني ومؤسساته ، وتجميد منابع موارده المالية ، لعب دوراً هاماً في لي خراع المفاوض الفلسطيني وكذلك في تمرير الاتفاق بين الجماهير الفلسطينية ، بدعوي أنه سيخفف من معاناتهم ، ولاسيما أن الدول والمؤسسات المالية الغربية قد وعدت بفتح أبواب المساعدات الخارجية في حال إبرام اتفاق بين الفلسطينيين وإسرائيل . ونشير هنا إلي حديث لـ « دينيس روس » ، مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، إلي قيادات منظمة التحرير الفلسطينية قبل التوصل إلي الاتفاق ، حيث قال لهم : "مزيد

من المرونة من جانبكم لكي يعود الصنوبر لضخ المياه في إشارة منه إلى أن طرح الجانب الفلسطيني مشروعا مقبولا، (للغرب وإسرائيل) للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة، سيدفع الولايات المتحدة إلى القيام بتحركات نشيطة لإخراج منظمة التحرير من الأزمة المالية التي تعترضها ، وإجراء اتصالات مع العديد من دول المنطقة لتقديم مساعدات مادية للمنظمة (٨٩) .

وقد تعهد بالفعل - عقب توقيع الإتفاق مباشرة - عدد من الدول والمؤسسات الدولية بتقديم مساعدات وقروض لمنطقة الحكم الذاتي، إلا أن هذه التعهدات كانت أقل بكثير من التقديرات التي وضعها البرنامج الإنمائي الفلسطيني ، أو " برنامج تنمية الإقتصاد الوطني الفلسطيني " في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠ ، والذي أعده مجموعة كبيرة من الإقتصاديين والخبراء الفلسطينيين، تحت إشراف الاقتصادي الفلسطيني " يوسف صايغ " ، حيث حدد احتياجات الإقتصاد الفلسطيني خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ بـ ١١,٦ مليار دولار ، (بأسعار عام ١٩٩١) (٩٠) ، في حين وافقت الدول المانحة خلال المؤتمر الاقتصادي لدعم الحكم الذاتي ، الذي انعقد في واشنطن في أول أكتوبر ١٩٩٣ ، على رصد ٢,٥ مليار دولار فقط خلال السنوات الخمس المقبلة . والمحور الرئيسي الذي يتم من خلاله تقديم المساعدات المالية والفنية للمنطقة هو خطة البنك الدولي من أجل تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة ، والتي قدرت حجم الإستثمارات اللازمة خلال العشر سنوات المقبلة ما بين ٣ - ٤ مليار دولار ، وإن كان البنك قد أعاد تقييم هذه الاحتياجات أمام الاعتراضات الفلسطينية وزيادتها إلى ما بين ٥ - ٦ مليار دولار خلال نفس الفترة .

ومن الواضح أنه ستكون هناك صعوبة في جمع المبالغ اللازمة لتلبية الاحتياجات الفعلية للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني ، على عكس التصورات المتفائلة التي رحبت بالاتفاق . فالولايات المتحدة تمر بأزمة اقتصادية وتتجه نحو تقليص مساعداتها الخارجية بشكل عام وأكدت بوضوح أنها لن تتحمل الأعباء المالية لعملية السلام ، وأن مساهمتها ستكون متواضعة ، وتمهدت بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار للسنوات الخمس المقبلة . وتضغط الولايات المتحدة بشدة على شركائها في مجموعة الدول السبع الصناعية وكذلك على دول الخليج لكي تتحمل العبء الأكبر في عملية السلام . وقد تمهدت المجموعة الأوروبية بتقديم ٦٠٠ مليون دولار في شكل هبات وقروض خلال الفترة ٩٤ - ١٩٩٨ ^(٩١) ، في حين أعلنت ألمانيا وهي أقوى دول المجموعة ، على لسان المستشار " هلموت كول " ، أن مساهمة بون ستكون محدودة ^(٩٢) ، حيث أن أغلب الاستثمارات والمساعدات الألمانية موجهة إلى دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي سابقا ، ومن الصعب توقع زيادة كبيرة في المساهمة الأوروبية في المستقبل المنظور لنفس هذه الأسباب . أما دول الخليج فمن الأرجح أن مساهمتها ستكون محدودة نظراً للخسائر الفادحة التي لحقت باقتصاديات دول الخليج نتيجة حرب الخليج ^(٩٣) ، وقد تمهدت السعودية بتقديم ١٠٠ مليون دولار خلال عام واحد ، أما اليابان فقد تمهدت بـ ٢٠٠ مليون دولار خلال عامين ^(٩٤) لكنها أشارت بوضوح أنها " لا ترغب في أن تكون المساهم الرئيسي في إعادة تأهيل الضفة الغربية وقطاع غزة " ^(٩٥) .

من ناحية أخرى تطالب إسرائيل « بحق النظر » في تحولات وسير المساعدات المالية لسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، بدعوي

الإشراف على جنوي استخدامها لأغراض التنمية ، وستتمكن إسرائيل بالفعل من الرقابة على هذه المساعدات خاصة وأن سلطة الحكم الذاتي لا تملك سلطة «سيادية»، في حين تطلب مؤسسات التمويل الدولية ضمانات سيادية في حالة الإقراض ، مما يتيح لإسرائيل أن تكون الدولة الضامنة ، بل تخطط إسرائيل للقيام بدور كبير في عملية تجميع القروض والمساعدات الدولية للفلسطينيين ، خاصة بعد أن تم رفع جدارتها الائتمانية في أسواق الاقتراض طويلة الأجل ، عقب التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ ، مما يسمح لها بالاقتراض باسمها في هذه الأسواق دون ضمان من الولايات المتحدة الأمريكية ^(٩٦) كذلك فإن الملاحق السرية للاتفاقية تضمن لإسرائيل حق الرقابة والسيطرة على هذه الموارد المالية تنص المادة (٨) من الملحق (٣) على أن «تولي الحكومة الإسرائيلية القيام بحملات لجمع المساعدات المالية والاقتصادية لمناطق الحكم الذاتي الفلسطينية ولا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية تلقي المساعدات المالية الرسمية أو غير الرسمية دون علم الحكومة الإسرائيلية ويجب إبداءها في الميزانية العامة الإسرائيلية» .

من جهة أخرى لن تمنح المساعدات دون مقابل أو دون شروط نفي بمصالح الدول المانحة . " فالولايات المتحدة والدول الغربية من ورائها تهدف إلى أن يظل الكيان الفلسطيني (حتى إن تحول إلى دولة) يدور في فلك نظام إقليمي سياسي واقتصادي تحت السيطرة الأمريكية و الغربية ، وأن تنشأ بنية اقتصادية وسياسية تابعة معتمدة على المساعدات الخارجية يتولد عنها طبقة منتفعة من أصحاب المصالح ذات نفوذ سياسي هائل ، مهمتها مواصلة التبعية لا الاستقلال ، لأنها تستفيد من ظروف التبعية ومبادلاتها التجارية" ^(٩٧) .

كذلك فمن مصالح الدول الغربية توسيع مجال التجارة في الشرق الأوسط ، فقد صرح وزير التجارة الأمريكي ، " رون براون " أن الدعم للتجارة الأمريكية الموسعة هو جزء من التوسع الاقتصادي الذي تتبعه حكومة الرئيس " كلينتون " الملتزمة بدفع اقتصادنا إلى الإمام لإيجاد ملايين فرص العمل ... وتحقيق هذا الهدف يعتمد بصورة كبيرة علي توسيع مجال التجارة للمؤسسات التجارية الأمريكية في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم ^(٩٨) " وبالفعل نجد عقب التوقيع علي اتفاق إعلان المبادئ مباشرة شركات التصدير والشحن الأمريكية تعلن أن الصادرات الأمريكية إلى المنطقة ستزيد بحوالي ٤ مليارات دولار لترتفع إلى ٨١ مليار دولار مع زيادة الواردات الاستهلاكية والاستثمارية لإعادة بناء الكيان الاقتصادي للضفة وغزة ، كما ضغطت الشركات الأوروبية علي حكوماتها للإسراع بتقديم ضمانات قروض لتمويل مشروعات في منطقة الحكم الذاتي ^(٩٩) ، كذلك فإن وجود اتفاق للتجارة الحرة، بين إسرائيل من جهة وكل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية من جهة أخرى ، سيفتح الأسواق العربية أمام الصادرات الأمريكية والأوروبية أكثر مما هو عليه الآن ، في حال قيام سوق شرق أوسطية ، أو أي ترتيبات أخرى للتعاون والتجارة الإقليمية ، وستكون إسرائيل جسر لمزور هذه الصادرات إلى العالم العربي دون قيود أو عوائق جمركية ^(١٠٠) .

وقد شكل البنك الدولي لجنة تضم ممثلين عن الدول المانحة لتنسيق المساعدات الدولية والإشراف علي توجيهها للمشاريع التي وضع الجانب الأكبر منها البنك الدولي ، وفي إطار التصورات والترتيبات الاقتصادية التي رسمها البنك وغيره من المؤسسات الغربية

حول مستقبل المنطقة والتي تعمل باتجاه ترسيخ التكامل بين الاقتصادات العربية وإسرائيل . ويأتي قهام بنك تنمية للشرق الأوسط ، والمنصوص عليه في الفقرة «أ» من البند الرابع من الملحق الرابع ، في نفس هذا الإطار . فمن ضمن التصورات المطروحة حول هذه المؤسسة المالية أن تضم في عضويتها إلى جانب « الدول الإسلامية في الشرق الأوسط » إسرائيل وكذلك دول أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وأن تكون مؤسسة « فوق قومية » وأن تعمل عن كتيب وبالتنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي^(١٠١) فبدلاً من أن تقوم إحدى المؤسسات العربية الإنمائية ، الموجودة بالفعل ، بتمويل عمليات التنمية وإعادة الإعمار في المنطقة ، وفقاً للمصالح العربية ، ستقوم بها مؤسسة تضم في عضويتها إسرائيل ومؤسسات غربية ، تقوم باستغلال الموارد المالية العربية وتوجيه المساعدات والقروض الخارجية لتمويل مشاريع تستفيد إسرائيل منها في نهاية الأمر، وتحمل على دمجها اقتصادياً في نطاق إقليمي شرق أوسطي^(١٠٢) .

من يجني الثمار ؟

١ - إسرائيل

بدأت إسرائيل بالفعل جني ثمار السلام ، حتى قبل التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ مع الجانب الفلسطيني، ونجحت في شق ثغرات ضخمة في حائط المقاطعة العربية التي بدأ يصيبها الضعف والوهن منذ انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١ واتفاق مؤتمر مدريد في نفس العام .

فقد نجحت إسرائيل خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ في زيادة صادراتها بشكل ملحوظ ، وضع أسواق جديدة في آسيا وخاصة في الهند والصين وفيتنام ، وكذلك في دول أوروبا الشرقية . ففي حين زادت الصادرات الإسرائيلية المتجهة لأسواقها التقليدية في دول المجموعة الأوروبية و دول الأتقا بنسبة ٢٠٪ عام ١٩٩٢ ، زادت الصادرات الإسرائيلية لدول جنوب آسيا وشرق أوروبا بنسبة ٢٤٪ ، كما كانت زيادة الصادرات إحددي العوامل الرئيسية في تحقيق أعلى معدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي منذ عام ١٩٧٢ ، حيث وصل إلى ٢٦,٤٪ عام ١٩٩٢ (١٠٣) . وقد كان لتراجع فاعلية المقاطعة العربية ، والضغط القوي التي تمارس من أجل إنهاؤها ، الفضل في هذا التواجد الإسرائيلي الجديد في الأسواق الآسيوية التي تستورد من إسرائيل السماد والكيماويات ومعدات الري ، بالإضافة إلى الاتفاق حول عدد من المشاريع العسكرية والمدنية المشتركة (١٠٤) .

كذلك اتجهت كثير من الشركات الأوروبية والآسيوية الكبيرة ، والتي تري في الاقتصاد الإسرائيلي إمكانيات مريحة للاستثمار بفضل

حجم إنتاجه المحلي الإجمالي البالغ ٦٠ مليار دولار ، وحجم وارداته البالغة ٢٥ مليار دولار ، إلى تجاهل المقاطعة العربية تماما والتعامل مع إسرائيل مباشرة ، خاصة بعد أن دعت الدول الصناعية السبع خلال اجتماعها في طوكيو في يوليو ٩٣ إلى إنهاء المقاطعة العربية ، وكذلك بعد أن أعلنت الكويت في يونيو من نفس العام أنها لن تؤيد الآن أحكام المقاطعة الثانية لإسرائيل (١٠٥).

أما بعد التوقيع على إعلان المباديء ، فقد شهدت بورصة إسرائيل - التي يبلغ حجم رؤوس الأموال بها ٤٠ مليار دولار - نشاطا غير مسبوق على مدى سنين ، كما ارتفعت رؤوس الأموال بنسبة ١٤٪ خلال أسبوعين من توقيع الاتفاق ، ودفع مستثمرين أجانب ويهود بما لا يقل عن مليار دولار داخل سوق المال الإسرائيلية بعد أسبوع واحد من الاتفاق (١٠٦) مؤشرا لارتفاع التوقعات حول مستقبل الشركات الإسرائيلية وتحسن أوضاع الاستثمار في إسرائيل .

ويري رجال الأعمال والاقتصاد الإسرائيليون ، أن أهم مكاسب السلام على الإطلاق - بالنسبة لإسرائيل هو "إعادة إكتشاف إسرائيل كبلد ومناخ مهيأ للاستثمار الأجنبي" (١٠٧) ، بعد أن ظلت الاستثمارات الأجنبية تتجنب إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ، خوفا من عدم الإستقرار والتزاما بالمقاطعة العربية. وقد تقدم عدد ضخم من الشركات الأجنبية بطلبات للاستثمار في إسرائيل ، ويقول " إسرائيل قصار " وزير المواصلات الإسرائيلي: " أننا اعتدنا على الركض وراء الاستثمار ومحاوله جذب به بشتى الطرق . . . لكن الآن الاستثمار يأتي إلينا بنفسه ، ويطرح إمكانياته أمامنا ، حتى قبل أن نعلن المشروعات المحددة " (١٠٨).

كما يضيف " قصار " أن أهم مجالات الاستثمار التي يبحث

عنها المستثمر الأجنبي هي مجالات الاتصالات وبناء موانئ ومطارات وسكك حديدية ومجالات التصنيع المختلفة والكمبيوتر والتكنولوجيا المتقدمة والزراعة والسياحة ، وهي المجالات التي تتفوق إسرائيل في تقديم العمالة المساندة لها والتقنيات اللازمة لإنجاحها^(١٠٩) .

وقد بدأت بالفعل بعض الشركات الأمريكية في جعل إسرائيل مركزها الإقليمي لتصنيع وتسويق منتجاتها في الشرق الأوسط ، وتجري شركتا " آي . بي . إم " و " موتورولا " وهما من كبريات شركات الكمبيوتر الأمريكية أبحاثا مشتركة مع شركات إسرائيلية في نفس المجال بهدف التصنيع المشترك^(١١٠) ، وهناك منافسة بين الشركات الأوروبية واليابانية والأمريكية للحصول على مشروعات المواصلات والاتصالات الإسرائيلية ، وربما من أهم وأكبر الاستثمارات في إسرائيل حالياً هي خطة استثمارات شركة " دايملر بنز " الألمانية وهي من الشركات التي كانت دائماً حريصة على علاقاتها بالأسواق العربية ، إلا أن الإعلان عن هذه الخطة يؤكد أنها حصلت على " الضوء الأخضر " للاستثمار في إسرائيل دون وضعها على قائمة المقاطعة العربية . وتشمل الخطة مساهمة الشركة في مشاريع المواصلات داخل إسرائيل وبين إسرائيل ومصر ولبنان ، وإشراك الشركات الإسرائيلية في تصنيع بعض مكونات سياراتها ، وكذلك مشروع إنشاء سيارة نقل تشارك في تصنيعها إسرائيل ومصر والأردن ، وأيضاً المشاركة في الصناعات التحويلية التي تحول الحديد من الأجهزة العسكرية إلى الاستخدام المدني ، والتي ستنتج من خفض التسليح الإسرائيلي بعد السلام .

كذلك يؤكد " جوزيف شوشاك " ، نائب مدير عام اتحاد الغرف

التجارية في إسرائيل، " أن المستثمرين الكوريين واليابانيين والتايوانيين مهتمون بفتح مجالات للاستثمار داخل إسرائيل ، بل وأحياناً اختيار شركات إسرائيلية لتكون وكيلة لهم تسوق بضائعهم في أسواق شرق أوروبا وبالذات في روسيا ، لوجود المهاجرين الروس اليهود في إسرائيل^(١١١) . كما تسمي الصين والهند ، اللتان زارهما " شيمون بيريز " مع وفد من رجال الأعمال والصناعة الإسرائيليين في مايو ١٩٩٣ ، إلى توسيع علاقاتهما التجارية مع إسرائيل حيث أجرت الصين مباحثات مع إسرائيل لتسهيل الشحن البحري والجوي إليها بالإضافة لتصولها علي تكنولوجيا إسرائيلية ، أما الهند فتأمل في زيادة الاستثمارات والتجارة المشتركة مع إسرائيل ، للحصول علي مزايا المعاملات التفضيلية لإسرائيل في أمريكا وأوروبا ، إذ أن أي سلعة بها مكون إسرائيلي نسبته ٣٥٪ فما فوق ، تعامل ، معاملة تفضيلية في الأسواق الأمريكية وأسواق المجموعة الأوروبية^(١١٢) .

وقد حققت إسرائيل مكسباً اقتصادياً كبيراً في علاقاتها مع المجموعة الأوروبية عقب توقيع اتفاق إعلان المبادئ ، حيث وافق مجلس وزراء خارجية المجموعة في شهر أكتوبر ١٩٩٣ علي توصية بالدخول في مفاوضات مع إسرائيل ، في مطلع عام ١٩٩٤ ، بهدف إبرام اتفاق " شراكة " مع إسرائيل يستجيب لطلبات الأخيرة في شأن تطوير اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين الطرفين عام ١٩٧٥ ، بحيث يسمح بتوسيع التعاون العلمي والتكنولوجي وتخفيض الخدمات ومساهمة مؤسسات إسرائيلية في أسواق التعاقدات العامة الأوروبية .

وتعتبر توصية " الشراكة " مكافأة لإسرائيل كانت المجموعة قد تمهدت بها لتشجيعها علي التقدم في مسيرة السلام^(١١٣) ، وستتيح اتفاقية الشراكة المزمعة زيادة صادرات إسرائيل وتخفيض عجزها التجاري مع المجموعة الأوروبية والمقدر بـ ٥ مليار دولار أو ٨٠٪ من المعجز

التجاري الإسرائيلي^(١١٤) ، وسيتم الاتفاق توسيع التبادل التجاري الحر ليشمل مختلف أنشطة الخدمات ، " باستثناء حرية تنقل السكان " ، كما سيحقق للصناعة الإسرائيلية أحد طلباتها الاستراتيجية ، من حيث فتح باب المشاركة الإسرائيلية في برامج الأبحاث والتنمية الأوروبية ، التي تخصص لها المجموعة سنوياً مليارات الدولارات^(١١٥) ، ومن هنا فإن هذا الاتفاق سمح من وضع إسرائيل الاقتصادى ، ويقوى رصيدها العلمى ، ويهد من قدرتها على المنافسة الإقليمية ، فى وقت تسمى فيه لغزو الأسواق العربية واحتلال موقع مركزي ومسيطر فى المنطقة .

كما دعت المجموعة الأوروبية ، فى نفس الاجتماع الذي أقرت فيه توصية الشراكة ، البلدان العربية إلى وقف المقاطعة ضد إسرائيل و" التحرك نحو إقامة تعاون إقليمي فى الشرق الأوسط تكون إسرائيل والأراضي المحتلة نواته " ^(١١٦) كذلك كان من ضمن التعهدات الست التي أعلنها الرئيس الأمريكى " كلينتون " خلال زيارة " إسحاق رابين " رئيس الوزراء الإسرائيلى ، للولايات المتحدة فى نوفمبر ١٩٩٣ ، والتي تشكل أساس الاستراتيجية الأمريكية تجاه إسرائيل ، العمل على إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل والضغط على الدول العربية فى هذا الاتجاه ، وكذلك إمداد إسرائيل بكافة احتياجاتها من أحدث الأجهزة والتكنولوجيا والكمبيوتر ، ومن ضمنها السور الكمبيوتر ، ومعدات معطوية تستخدم لأغراض مدنية وعسكرية ^(١١٧) .

ومن المكاسب الفورية التي حققتها إسرائيل ، عقب التوقيع على الاتفاق ، نجاحها فى رفع درجة جدارتها الائتمانية فى أسواق الاقتراض الدولية طويلة الأجل ، بحيث أصبح بإمكانها الاقتراض من

هذه الأسواق باسمها دون الحاجة إلى ضمان الولايات المتحدة الأمريكية لقروضها ، وهو ما كان ضرورياً من قبل . ويقضي هذا الإجراء بجعل إسرائيل واحداً من أهم مراكز الجذب للاستثمار المباشر متوسط المدى في المنطقة . وتؤكد مصادر مالية أمريكية أن إسرائيل تستعد الآن لتكوين صندوق في أسواق رأس المال الدولية لمشروعات البنية الأساسية دون الحاجة لضمان أمريكي . وتخطط إسرائيل كذلك بفضل هذا الإجراء للحصول على قروض طويلة الأجل ، باسم الفلسطينيين ، حيث أعرب "جاكوب فرنكل" محافظ البنك المركزي الإسرائيلي ، عن "استعداد إسرائيل لتجميع القروض والمساعدات الدولية لقطاع غزة والضفة الغربية" ، وهو ما يعني "إسكاف إسرائيل بمعظم خيوط اللعبة المالية الخاصة بإعادة ترتيب البيت الاقتصادي في المنطقة" (١١٨) .

إذن فقد حققت إسرائيل هدفاً من المكاسب الاقتصادية الهامة ، عند بدأ مفاوضات مدريد وتوقيع اتفاق إعلان المبادئ تتضمن فتح أسواق جديدة لصادرتها والتحول إلى منطقة جذب استثماري هامة ، وتعزيز وضعها المالي الدولي ، وتوسيع وتوثيق علاقاتها التجارية والعلمية مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بما يبرز من وضعها الاقتصادي والتجاري والعلمي على المستوى الإقليمي ، ويهدف لتحقيق طموحاتها بأن تكون دولة إقليمية كبرى وه ستقفورة الشرق الأوسط .

٢ - الشجعان . . . أم رجال الأعمال ؟

لقد أعقب اتفاق - أو "صفقة" - غزة أرباباً حركة محمومة بين

رجال الأعمال والشركات الدولية من كافة الجنسيات بهدف جني «ثمار السلام» والفوز بنصيب من المبالغ التي تم رصدتها لتمويل مشروع الحكم الذاتي ومشاريع البناء والنقل والسياحة والطاقة والمياه وغيرها من المشاريع الإقليمية المرتقبة. ولعل أهم المكاسب التي حققتها إسرائيل من هذا الاتفاق هو بدأ اختراقها الاقتصادي "الشرعي" للعالم العربي والذي تبين أنه بدأ سرا منذ فترة علي أيدي بعض الدول العربية (غير مصر) وبعض رجال الأعمال والوسطاء العرب. وإذا كانت مجموعة من الأكاديميين والمثقفين العرب والإسرائيليين قد اشتركت في رسم خطط السلام والتعاون الإقليمي والسوق الشرق أوسطية ومهدت لها في الدوائر الأكاديمية والإعلامية، فكذلك تقوم مجموعة من رجال المال والأعمال العرب والفلسطينيين والإسرائيليين بالاشتراك في التنفيذ، و"خلق حقائق جديدة علي الأرض" تمهد لقيام هذا التعاون الإقليمي وهذه السوق.

فقد هنأت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر، والتي يرأسها السيد «يوسف الشنطي» علي صفحات جريدة الأهرام القاهرة (عدد ١٩٩٣/٩/١٨) بالاتفاق، وصرح رجل الأعمال الفلسطيني السيد «خليل عبد الفتاح» العضو بالجمعية قائلاً «نحن نتطلع إلي منطقة حرة وسوق شرق أوسطية، وقد بدأنا بالفعل في التنسيق مع إخواننا من رجال الأعمال المصريين». وفي نيويورك رحب الجانب الأكبر من رجال الأعمال الفلسطينيين، والذي يحتل كثير منهم مناصب رفيعة في مؤسسات مالية أمريكية عديدة مثل كيميكل بنك، ثاني أكبر البنوك الأمريكية، بالاتفاق، وهم يرون فيه "بداية صفقة كبيرة" و«بيزنيس» ممتد يمتددي غزة والضفة الغربية إلي الأردن وإسرائيل وربما دول أخرى مثل مصر وسوريا ولبنان» ويرون أن الاتفاق يخلق مناخا مشجعا للاستثمار الدولي والخليجي في

المنطقة ، وأن هناك فرصاً كبيرة في مجالات التجارة والمقارنات والاسكان والتشييد (١١٩) .

أما على الجانب الاسرائيلي فقد كان رجال الأعمال والصناعة الإسرائيليين من أكثر المطالبين بالإسراع في إحلال السلام . فمند عام ١٩٩٢ طالب « دوف لامن » ، رئيس جمعية الصناعيين الإسرائيليين ، بضرورة الفصل بين الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني وتأسيس ملتقى من الاقتصاديين ورجال الأعمال الفلسطينيين والإسرائيليين للبحث في القضايا الاقتصادية ، وأن إحلال السلام سيفتح أسواقاً جديدة أمام الصناعة الاسرائيلية (١٢٠) كذلك كان « دان بروبر » ، رئيس اتحاد الصناعيين الإسرائيليين ، من ضمن ١٨ من كبار رجال الاقتصاد والأعمال الإسرائيليين الذين نشروا إعلاناً علي صفحات الجرائد الإسرائيلية قبل عدة أشهر من توقيع الاتفاق ، يطالبون فيه « إسحق رابين » بإحلال السلام مع الفلسطينيين . ويرى بروبر أن الاقتصاد الإسرائيلي سيستفيد من مليارات الدولارات التي ستضخ إلي منطقة الحكم الذاتي لتمويل برامج التطوير والتنمية ، وأن إسرائيل ستبيع الخبرة والعلم والإدارة ومنتجات كثيرة ومتنوعة ، سواء لأغراض الاستثمار أو الاستهلاك . كما يرى أن إسرائيل ينتظرها « مستقبل اقتصادي مشرق » في حالة تشكل كتلة اقتصادية شرق أوسطية تضم ٢٠٠ مليون مستهلك تكون إسرائيل « مركز عمل طبيعي لهم » (١٢١) .

وقد انعقد في القدس المحتلة في أواخر شهر أكتوبر ١٩٩٣ مؤتمر رجال الأعمال العرب والإسرائيليين تحت شعار « سلام ٢٠٠٠ » ، حضره ٢٠٠ من رجال الأعمال الفلسطينيين ، بينهم نحو ١١٧ من قطاع غزة ، إضافة إلي عشرة رجال أعمال من المغرب حضروا في صورة علنية ورجال أعمال من دول عربية أخرى لم يتم الإفصاح

عنها . وقد كان هدف المؤتمر المعلن التعاون بين أطراف اسرائيلية وأخرى عربية في مجالات صناعة الأسمنت والأغذية والنقل والبنية التحتية ، وتم بالفعل الحصول علي وعود برصد مبلغ ٦٠ مليون دولار للتعاون في المجالات المذكورة ، مع استمرار الاتصال بدول عربية وأوروبية أخرى لرصد مزيد من الأموال لتحقيق أهداف المؤتمر^(١٢٢) .

وقد عملت إسرائيل ، منذ فترة ، علي خلق علاقات تعاون اقتصادي اسرائيلية - فلسطينية - عربية. ففي عام ١٩٨٨ تأسس في تل أبيب « المركز اليهودي - العربي للتنمية الاقتصادية » [CENTER FOR JEWISH-ARAB ECONOMIC DEVELOPMENT] علي أيدي مجموعة من رجال الأعمال اليهود والعرب الاسرائيليين ، بغرض تشجيع المشاريع الاقتصادية المشتركة بين اليهود والعرب ، وتدير القروض والتمويل اللازم لها . وقد سمي هذا المركز للاتصال بمستثمرين من الدول العربية ، وخاصة من دول الخليج ، ومحاولة جذبهم للاستثمار داخل إسرائيل^(١٢٣) . ويبدو أن بعض الإنجاز قد تحقق في هذا الاتجاه ، حيث تكشف بعد توقيع إتفاق اعلان المبادئ عن وجود لقاءات سرية عديدة بالفعل وعلاقات تجارية بين إسرائيل وأطراف عربية . فقد تبين ان بعض الاجتماعات السرية قد انعقدت منذ فترة بين رجال أعمال عرب واسرائيليين للتخطيط للاقتصاد في ظل السلام ، ويؤكد « داني جيلرمان » ، رئيس اتحاد الغرف التجارية الاسرائيلية ، أن وفدا برئاسة اجمع بوزير سعودي ورجال أعمال بارزين من كل من الكويت وعمان وقطر وأبو ظبي ، في فبراير ٩٣ ، علي هامش المؤتمر الاقتصادي الدولي بسويسرا ، لبحث إقامة مشروعات مشتركة بين رجال الأعمال الاسرائيليين والخليجيين. بل تؤكد بعض المصادر وجود علاقات تجارية بالفعل بين إسرائيل ودول خليجية منذ أكثر من

٤ سنوات ، وعن وجود مصالح ومبادلات تجارية بين إسرائيل والمغرب وصلت إلى حوالي ١٠٠ مليون دولار سنوياً (١٢٤) .

وتؤكد الأنباء أنه قد تم الاتفاق على تأسيس أول مجموعة استثمارية إسرائيلية - فلسطينية - مغربية - أجنبية مشتركة تحت اسم « سلام - ٢٠٠٠ » ، للاستثمار في مشاريع تنمية غزة أريحا وغيرها من المشاريع الإقليمية الضخمة المرتقبة ، كأولي ثمار مؤتمر رجال الأعمال الذي انعقد في القدس ، وتضم المجموعة مجمع « كور » الإسرائيلي ، وهو من أكبر المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية الرائدة في عدد كبير من المجالات الصناعية ويملك ٧٥٠ من أسهمه « الهستدروت » اتحاد العمال الإسرائيلي ، ويمثل الجانب الفلسطيني رجل الأعمال « جويد الفصين » ، مدير الصندوق الوطني في منظمة التحرير الفلسطينية ، و « أحمد قريع » ، عضو اللجنة المركزية للمنظمة ورجل الأعمال ، ومهندس اتفاق « غزة أريحا أولاً » في رأي الأوساط السياسية . أما الجانب المغربي فتتمثله مجموعة شركات « أونا » التي تضم نحو ١٠٠ شركة مغربية ولها نشاط اقتصادي هام في أفريقيا ، ويمثل الجانب الأسباني مؤسسة « بانستو » المالية . وتبدأ المجموعة برأس مال ٦٠ مليون دولار (١٢٥) . وسيقوم البنك التجاري المغربي ، وهو أكبر مصرف قطاع خاص في المغرب بدور المنسق المالي بين الأطراف الأربعة ، وقد وقع هذا البنك في أكتوبر

« كان أحمد قريع (أو أبو هلام) قد وضع مشروعاً حول التعاون الإقتصادي الإقليمي يضم إسرائيل في إطاره، وقد لقي هذا المشروع اهتماماً ملحوظاً داخل الدوائر الأوروبية وترحيباً كبيراً من إسرائيل التي اعتبرته مشروعاً «واقعيًا» يقبل بفكرة التعايش مع إسرائيل والتعاون الإقتصادي معها. انظر:

Jane Corbin, Gaza First - The Secret Norway Channel to Peace Between Israel and the P.L.O. (London: Bloomsbury Publishing Ltd., 1994), pp 27 - 28 .

١٩٩٣، في القدس المحتلة ، اتفاقاً مبدئياً مع البنك التجاري الإسرائيلي « ليومي » لتبادل الخدمات المالية والمصرفية . وستتيح هذه التطورات لإسرائيل ، ليس فقط اختراق الأسواق العربية ، ولكن كذلك الأسواق الأفريقية حيث أكد المدير التنفيذي لمجموعة « أونا » المغربية أن الخطوة المقبلة ستشهد إقامة مشاريع مغربية- إسرائيلية، في مجال انتاج الصناعات الغذائية لتسويقها في الأراضي المحتلة وعدد من الدول الأفريقية (١٢٦) .

أما علي الجانب المصري ، فقد أسرع عدد من رجال الأعمال المصريين ، من أعضاء الغرفة التجارية الأمريكية ، بمقعد اجتماع ، فور إعلان الاتفاق ، مع أربعين رجل أعمال إسرائيلي في « طابا » ، وذلك لبحث ووضع الخطوط العريضة الخاصة بالاستثمار في مصر وإسرائيل بعد اتفاق غزة - أريحا (١٢٧) . ومما يذكر أن هذه الغرفة - المكونة من رجال أعمال مصريين وأمريكيين تلعب دوراً هاماً من وراء الستار، كجماعة مصالح ، في التأثير علي السياسات المصرية والتفاوض مع جهات أجنبية ، وخاصة أمريكية ، في القضايا المرتبطة بالأمن القومي المصري (١٢٨) . وكان ياسر عرفات قد عقد لقاءً مع أعضاء هذه الغرفة في القاهرة ، حيث أكد لهم أن السياسة الاقتصادية الفلسطينية ستقوم علي نظام اقتصادات السوق الحر .

وفي نفس هذا الإطار نجد الغرفة الفرنسية - الإسرائيلية والفرنسية- العربية تملنان عن عزمهما دراسة إمكان تشكيل «مجموعة عمل مشتركة» حول التعاون الاقتصادي المنصوص عليه في ملاحق اتفاق الحكم الذاتي ، وأعرب رئيسا الغرفتان عن ارياحهما لزاء « زوال العقبة السياسية التي حالت حتي اليوم دون تطور التبادل الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط » (١٢٩) .

إن متابعة هذه الحركة الدؤوبة والمتداخلة من الاتصالات والصفقات والمشاريع المشتركة يكشف لنا حقيقة المصالح الكامنة وراء « عملية السلام » ، واتفاق غزة - أريحا ، وسعي الرأسمالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات لإحكام سيطرتها على المنطقة العربية واستنزاف ثرواتها ، وفتح مجالات جديدة للاستثمار والتجارة ، ودعم وجود شريكها الصغرى في المنطقة ، إسرائيل ، وذلك بالتعاون مع بعض الشرائح الاجتماعية العربية المرتبطة بالغرب .

ولقد طرح « شيمون بيريز » خياراً هاماً أمام إسرائيل :

« أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم ، أو أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على حجم واتساع السوق الذي تحت تصرفها » .

وإذا كان رجال الأعمال اليهود أمثال « روتشيلد » و« واربورج » و« ليمان » وغيرهم ، ممن كانوا يشكلون جزءاً لا يتجزأ من الرأسمالية الغربية ، قد ساهموا في تأسيس « دولة إسرائيل » ، فهل سساهم رجال الأعمال العرب في إقامة « إسرائيل الكبرى » ؟ ؟ إذا صدق ذلك فستكون حقاً « المأساة الكبرى » وستعني أنه في حين دفع الشجعان ثمن السلام . . ثماره يجنيها رجال الأعمال

هل الاتفاق هو نهاية المطاف ؟ !

ليس من الصعوبة إدراك - في ضوء ما تقدم - من سيكون الراجح الأكبر من اتفاق «غزة - أريحا» ومن سيكون الخاسر الأكبر. فمن الواضح أن الاتفاق يعمل على استمرار قبضة إسرائيل وهيمنتها على الاقتصاد الفلسطيني، بل يضيفي الاتفاق الشرعية على هذه السيطرة ويعطي إسرائيل حق التدخل في كل كبيرة وصغيرة في الحياة الفلسطينية وانتزاع أي شكل من أشكال السيادة الفلسطينية الفعلية ، ويتيح لإسرائيل إقامة كيان فلسطيني مستأنس تحقق من وراءه، ومن خلاله، مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية الحيوية وفقا للمقتضيات التي تفرضها المرحلة الراهنة محلياً وإقليمياً ودولياً على الكيان الصهيوني .

كذلك ليس غريباً أن يتحقق مثل هذا الاتفاق في ظل ميزان للقوي في غير صالح الجانب العربي إقليمياً أو دولياً، وفي ظل تفاقم مشاكله الاقتصادية وغياب الإرادة السياسية على مستوى صائمي القرار العرب بإتجاه تحقيق تنمية مستقلة تعتمد على تعبئة الموارد والقدرات الذاتية .

والدعوة التي يرددها الإسرائيليون أمثال «شمعون بيريز»^(١) والتي يرددها من وراءه فئة من المثقفين ورجال السياسة والأعمال العرب، بالإنخراط في نظام إقليمي شرق أوسطي، باعتباره الضمان الوحيد لتحقيق الأمن والرفاهية والرخاء لشعوب هذه المنطقة، هي في

(١) انظر:

Shimon Peres with Arye Naor, **The New Middle East** (Dorset: Element Books Ltd., 1993) :

الحقيقة دعوه للإتخراط في نظام رأسمالي عالمي والإذعان لشروطه التجارية والمالية والخضوع لمصالحه الإستراتيجية، هي دعوة لإستمرار التبعية وعلاقات التبادل غير المتكافئ بين العالم العربي من جهة والمراكز الرأسمالية وريبتها إسرائيل من جهة أخرى، هي دعوة لإستمرار الخصخصة وسياسات التحرير الاقتصادي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي علي أغلب دول العالم العربي - وغيرها من دول العالم الثالث - ممن انزلقوا في فخ الديون وهي السياسات التي ترتب عليها نتائج إجتماعية مؤلمة وأدت إلي مزيد من الإفقار لشعوب هذه البلاد . . . أما الرفاهية والرخاء المزعومان ، فلن ينعم بهما إلا فئة أو شريحة ضئيلة داخل المجتمعات العربية ممن ربحوا مصالحهم ومستقبلهم مع مصالح الرأسمالية الغربية والاحتكارات الدولية .

ولا يصح هنا إغفال الجانب الحضاري والثقافي لهذه الدعوة وما يترتب عليها من طمس للهوية والخصوصية الحضارية العربية وكذلك ما تحمله من منظومة قيمية تنظر للتنمية باعتبارها عملية مادية اقتصادية بحتة وليس باعتبارها عملية حضارية متكاملة ^(٢) وما تؤدي إليه من تعظيم قيم الفردية والنفعية وحب الكسب وغرز ثقافة تبعية أو ثقافة الاعتماد علي الآخر، والتطلع إلي محاكاة المجتمعات الرأسمالية الغربية في أنماط سلوكها واستهلاكها، مع وأد أي نزعة تحررية استقلالية تعمل باتجاه تحقيق تنمية مستقلة تستند إلي العمل الجماعي والاعتماد علي الذات وتبعية القدرات الإبداعية والخلاقة لدي الشعوب في إطار من القيم الإنسانية الحقبة .

(١) انظر:

رمزي زكي ، محبة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث ، (القاهرة : دار العالم الثالث ، ١٩٩١) .

السلام غاية إنسانية نبيلة لا يرفضها أحد ولكن هل
من الممكن قبول هذا الاتفاق أو تحقيق هذا السلام
العادل في ظل هذه الشروط القاسية؟ هل يهدف هذا
الاتفاق لتحقيق الحياة العادلة والإنسانية للشعب
الفلسطيني ولشعوب هذه المنطقة؟.

لا أعتقد . . . ولمن يؤمنون بسياسة الأمر الواقع
والإذعان لشروطه نقول أن اتفاق د غزة - أريحا ، أو
السوق الشرق أوسطية، أو النظام العالمي الجديد، لن
يكونوا نهاية المطاف، فالتاريخ في صيرورته الدائمة لا
يعرف النهايات . . . وللإرادة الإنسانية وللإرادة الشعوب
فعلها في التاريخ .

المراجع

- ١ - فهمي هويدي ، « من القضية إلى الصفقة » : جريدة الأهرام ١٩٩٣/١١/٢ .
- ٢ - رؤوف عباس ، « السوق الشرق أوسطية » : مشروع عمره نصف قرن ، جريدة الأهرام ١٩٩٣/١٠/٢٧ .
- ٣ - أحمد إبراهيم محمود ، « مفهوم التطبيع في الاستراتيجية الإسرائيلية في رؤية - استراتيجيات التعاون الاقليمي - رؤية عربية » ، مركز الفالوجا للدراسات والنشر العدد السابع والثامن يناير - فبراير ١٩٩٢ ص ١٨ .
- ٤ - "Economist Intelligence Unit Country Report "Israel" , no. 1, 1993 p.13 .
- ٥ - EIU Economist Intelligence Unit Country Report - "Israel" , 2 nd Quarter 1993 p.20 .
- ٦ - "Israel" no. 4, 1992 p. 11 .
- ٧ - EIU "Israel" no. 1, 1993 p. 12 .
- ٨ - EIU "Israel" 2nd Q, 1993 p. 18 .
- ٩ - The Middle East and North Africa
- ١٠ - EIU "Israel" 2nd Q, 1993 p. 18 .
- ١١ - The Middle East Review 1991/1992 27 ed Hunter Publishing Inc. N.J. 1992 .
- ١٢ - EIU " Israel" no. 1 1993 p. 3 .
- ١٣ - Ibid .
- ١٤ - EIU " Country Profile, Israel" 1992-1993 p. 34 .
- ١٥ - EIU "Israel" no. 1, 1993 p. 20 .
- ١٦ - EIU "Israel" 2nd Q, 1993 p. 9 .
- ١٧ - Donald Neff, "Israel's Dependence on the US: The Full Extent of the Special Relationship" Middle East International May 1 1992 pp. 16 -17 .
- ١٨ - EIU "Country Profile , Israel " 1992-1993 p. 36 .
- ١٩ - Ibid .
- ٢٠ - EIU "Israel" 2nd Q 1993 p 25 .
- ٢١ - محمود وهبة ، « الاقتصاد الاسرائيلي في ظل الحرب والسلام » ، الأهرام ١٩٩٣/٩/٢٦ .
- ٢٢ - EIU "Country Profile, Israel" 1992-1993 pp. 36-39 .
- ٢٣ - حسين أبو النمل ، الاقتصاد الاسرائيلي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٨ ص ٩٤ .
- ٢٤ - المرجع السابق .
- ٢٥ - EIU "Country Profile, Israel" 1992-1993 p. 39 .
- ٢٦ - EIU "Country Report, Israel" no. 1 1993 p. 21 .
- ٢٧ - Ibid p.3 .
- ٢٨ - EIU "Israel" 2nd Q 1993 p. 24 .
- ٢٩ - جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٩/١٩ .
- ٣٠ - محمد عبد الحميد " سيناريو الدولة الإسرائيلية المتحدة » ومخاطره - جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٩/٢٤ .

- ٣١ - أنطون منصور ، اقتصاد الصمود ، ترجمة حنا القلو ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- ٣٢ - علي البراوي ، " كيف التحول دون تحويل الكيان الفلسطيني مستعمرة اقتصادية .. لإسرائيل " جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/١١/٥ .
- ٣٣ - " تقرير انكشاف عن تأثير سياسات إسرائيل في الوضع الاقتصادي للأراضي المحتلة " جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/٩/٢٢ .
- ٣٤ - وحيد عبد المجيد ... مرجع سابق .
- ٣٥ - أنطون منصور ، " اقتصاد الصمود " ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .
- ٣٦ - مجدى صبحي " التطبيع والمياه العربية في رؤية - استراتيجيات التعاون الإقليمي - رؤية عربية ، مركز الفالوجا للدراسات والنشر ، القاهرة المحدثات السابع والثامن يناير - فبراير ١٩٩٢ ص ٤٣ .
- ٣٧ - جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/٤/٢٧ .
- ٣٨ - جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/١٠/٩ .
- ٣٩ - حليم بن شامار وآخرون " مشروع بحثي لاقتصاديات التعاون في الشرق الأوسط " جامعة تل أبيب/مؤسسة أرماند هامر ، في المعرفة - استراتيجيات التعاون الإقليمي - رؤية إسرائيلية ، مركز الفالوجا للدراسات والنشر ، المحدثات السابع والثامن يناير - فبراير ١٩٩٢ ، ص ٤١-٤٥ .
- ٤٠ - جريدة الشعب ، ١٩٩٣/٩/٢١ .
- ٤١ - جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/٣/٢٩ .
- ٤٢ - جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/٩/٩ .
- ٤٣ - حليم بن شامار وآخرون . . . مرجع سابق ، ص ٤٦ - ٤٧ .
- ٤٤ - عمرو حمودة ، الطائفة في إسرائيل ، سلسلة دراسات صاعد الاقتصادي ، منشورات دار الكرمل ، عمان ، ١٩٨٧ ، ص ٢٨ .
- ٤٥ - جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٣/٢٩ .
- ٤٦ - عمرو حمودة ، الطاقة في إسرائيل ، مرجع سابق ص ٢٨ - ٢٩ .
- ٤٧ - أحمد مرتضى عبد : اتفاق خور - كيبسا : هل يقطع الطريق علي مشروع قناة الربيع بين البحرين الأبيض والحمي " جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/٩/٢٧ .
- ٤٨ - للمرجع السابق .
- ٤٩ - عمرو كمال حمودة ، " نقل البترول العربي بواسطة إسرائيل " جريدة الأمل ، ١٩٩٣/٢/٣ .
- ٥٠ - Gideon Fishelson, "Multinational Cooperation in the Middle East-Pipelines" The Armand Hammer Fund for Economic Cooperation in the Middle East, Tel Aviv University Sept. 1992 p. 2 .
- ٥١ - أليش كالي وانراهام طال ، " : التعاون الإقليمي في استخدام الطاقة " في المعرفة - استراتيجيات التعاون الإقليمي رؤية إسرائيلية ، مركز الفالوجا للدراسات والنشر ، المحدثات السابع والثامن ، يناير - فبراير ١٩٩٢ ، ص ١٠٧ .
- ٥٢ - Gideon Fishelson . . . Op. Cit. p. 1 .
- ٥٣ - جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/٤/١ .
- ٥٤ - أنطون منصور ، اقتصاد الصمود ، مرجع سابق ، ص ٦٠ - ٦١ .
- ٥٥ - EIU Country Report "Israel" 3rd Q 1993 pp. 27-29 .

- ٥٦ - حسين أبو النمل ، الاقتصاد الاسرائيلي ، مرجع سابق ، ص ٣١٧ - ٣١٨ .
- ٥٧ - EIU Country Report Israel 2nd Q 1993 p. 19 .
- ٥٨ - Ibid .
- ٥٩ - جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٩/٢٢ .
- ٦٠ - جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٤/١١ .
- ٦١ - تقرير مجلس التجارة والتنمية (أونكتاد) حول الاقتصاد الفلسطيني ، جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/١٠/٣٠ .
- ٦٢ - أنطوان منصور ، اقتصاد الصمود ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ - ١٣٨ .
- ٦٣ - فؤاد حمدي يسمو ، " الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام " دار الجليل للنشر - عمان ، ١٩٨٤ ص ٦٧ .
- ٦٤ - سمير جبر ، " الأزمة الاقتصادية في إسرائيل : مراحلها وانعكاساتها ، ترجمات مختارة من مصادر حيوية " مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٧٩ .
- ٦٥ - أنطوان منصور ، اقتصاد الصمود ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ - ١٣٠ .
- ٦٦ - جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٩/١٨ .
- ٦٧ - EIU Country Report "Israel" No. 1 1993 p. 3 .
- ٦٨ - عادل سمارة " من نتائج إخلال المطلق المخطئ : حرب القطاعات الانتاجية والمدهشات " جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٤/٦ .
- ٦٩ - الجوزي زالم بوس ، ١٩٩٢/٧/٥ .
- ٧٠ - جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/١٥ .
- ٧١ - أنطوان منصور ، اقتصاد الصمود ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .
- ٧٢ - EIU Country Profile "Israel" 1992-1993 p. 34 .
- ٧٣ - الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٧/٢٨ .
- ٧٤ - The Herald Tribune 16-17/11/1991 .
- ٧٥ - EIU Country Report "Israel" 3rd Q 1993 p. 26 .
- ٧٦ - Ephraim Ahiarim, **Intra-Regional Trade in the Middle East: Obstacles, Cooperation and Perspectives**. Paper presented at the Seminar on Middle East Regional Cooperation Prospects and Problems, Cairo 29 th-31 st, March 1993 .
- ٧٧ - الجوزي زالم بوس ، ١٩٩٢/٧/٥ .
- ٧٨ - " الاستثمار في السلام " تقرير البنك الدولي عن تنمية الأراضي المخطئ ، جريدة العالم اليوم ، ٩٣/١٠/١٣ .
- ٧٩ - جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٧/٢٨ .
- ٨٠ - جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٩/١٢ .
- ٨١ - حليم بن شاعر وأعرود . . . مرجع سابق ، ص ٥١ .
- ٨٢ - للرجع السابق .
- ٨٣ - جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/١١/٤ .
- ٨٤ - الجوزي زالم بوس ، ١٩٩٣/٩/٨ .
- ٨٥ - جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩١/١٠/٣٠ .
- ٨٦ - جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٥/٢٨ .
- ٨٧ - جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٤/١١ .

- ٨٨ - تقرير مجلس التجارة والتنمية الدولية " اونكتاد " ، جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩١/١٠/٢٦ .
- ٨٩ - جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/٦ .
- ٩٠ - EIU Country Report "Israel" 3rd Q 1993 p. 24 .
- ٩١ - جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/١٠/٤ .
- ٩٢ - جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/١٥ .
- ٩٣ - ابراهيم سعودي - " من يتولى تمويل إدارة الحكم الذاتي الفلسطينية ؟ " جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/١٥ .
- ٩٤ - جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/١٠/٤ .
- ٩٥ - جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/٩/١٧ .
- ٩٦ - جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/١٠/١١ .
- ٩٧ - زها بيطامي ، الفلسطينيون أمام المساعدات الدولية " جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/١٠/٢١ .
- ٩٨ - عرفان نظام الدين " غزة - أريحا والامتحان الاقتصادي : مصلحة إسرائيل . . . ومصلحة واشنطن " ، جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/١٠/٦ .
- ٩٩ - جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/٢٠ .
- ١٠٠ - رمزي زكي ، " لماذا ترفض السوق الشرق أوسطية " جريدة العربي ١٩٩٣/١١/١٥ مع بعض التصرف .
- ١٠١ - Willy Rellecke, "Financial Institutions" Paper Presented at the International Seminar on Middle East Cooperation: Prospects and Problems, Cairo 29th-31st March 1993 .
- ١٠٢ - جلال امين " لامات الدكتور سعيد النجار : لا مقاومة . . لا مقاطعة . . لا كراهية " جريدة العربي ، ١٩٩٤/١/٣ .
- ١٠٣ - The Economist Intelligence Unit Country Report 2 nd Quarter 1993 p. 23 .
- ١٠٤ - Ibid. p. 23-24 .
- ١٠٥ - Ibid .
- ١٠٦ - جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/١١/١ .
- ١٠٧ - جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/١٠/٢٥ .
- ١٠٨ - جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/١٠/٢٥ .
- ١٠٩ - المرجع السابق .
- ١١٠ - جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/٢٠ .
- ١١١ - جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/١٠/٢٥ .
- ١١٢ - جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/٢٠ .
- ١١٣ - الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/١٠/١١ .
- ١١٤ - The Economist Intelligence Unit Country Report No. 1 1993 p. 21 .
- ١١٥ - جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/٩/٣٠ .
- ١١٦ - جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/١٠/١١ .
- ١١٧ - جريدة الأهرام ، ١٩٩٣/١١/١٥ .
- ١١٨ - جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/١٠/١١ و ١٩٩٣/١٠/١٣ .
- ١١٩ - جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/١٣ .

- ١٢٠ - الجريز اليوم بوست ، ١٩٩٢/٧/٥ .
- ١٢١ - جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/١٥ .
- ١٢٢ - جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/١١/٧ .
- ١٢٣ - الجريز اليوم بوست ، ١٩٩٢/٧/١٨ .
- ١٢٤ - فهمي منسدي " العلاقات الخفية تكشف " جريدة الأهرام
١٩٩٣/١٠/٢٦ .
- ١٢٥ - جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/١١/١٠ .
- ١٢٦ - جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/١١/١٧ .
- ١٢٧ - روز اليوسف عدد ٣٤٠٦ ، ١٩٩٣/٩/٢٠ من ٣٤ .
- ١٢٨ - عمرو كمال حمودة ، " حكومة محمد شفيق جبر " الأهالي ،
١٩٩٣/٤/١٤ .
- ١٢٩ - جريدة الحياة اللبنانية ، ١٩٩٣/٩/١٥ .

ملاحق الدراسة

١ - خريطة مراكز الاستيطان الرئيسية في الضفة الغربية المحتلة.

.....

٢ - نصوص «ولائق إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلية».

.....

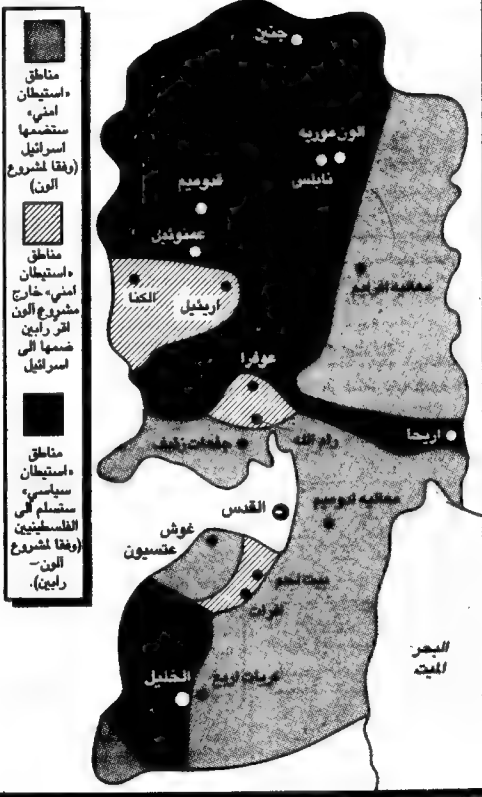
٣ - نصوص خطابات الاحتراف المتبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس الحكومة الإسرائيلية، ووزير الخارجية النرويجية.

.....

٤ - نصوص الملاحق السرية لاتفاق «غزة - أريحا»، مترجمة عن اللغة الروسية.

.....

مراكز الاستيطان الرئيسية في الضفة الغربية



وثائق إعلان المبادئ الفلسطيني-إسرائيلي

إعلان مبادئ بنان

ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

(المادة النهائية المتفق عليها في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٣).

تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٢٨.

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٢٨.

المادة ٢

إطار الفترة الانتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

المادة ٣

الانتخابات

١ - من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادئ ديمقراطية ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرّة للمجلس في إشراف ومراقبة دوليين متفق عليهما بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

٢ - سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقا

إن حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني (وفي الوفد الأردني - الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) (والوفد الفلسطيني) ممثلا الشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

وعليه فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

المادة ١

هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب، (والمجلس)، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى

المادة ٦ النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

١ - فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين هذه المهمة كما هو مفصل هنا. سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تمصيب المجلس.

٢ - مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا ويقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. سيشرح الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق وإلى أن يتم تمصيب المجلس يمكن الطرفين أن يتفاوضا على نقل للصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

المادة ٧ الاتفاق الانتقالي

١ - سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية («الاتفاق الانتقالي»).

٢ - سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى ميكلة المجلس وعدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس. وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضا سلطة المجلس التنفيذية وسلطة التشريعية

للبروتوكول المرفق كملحق ١ بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

٣ - هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة

المادة ٨ الولاية

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة ٩

الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

١ - تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢ - سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

٣ - من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس والأجشون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

٤ - يتفق الطرفان على أن لا تحجب أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

وفقا للاتفاق الانتقالي في مجال جميع السلطات المنقولة إليه.

٢ - سيرلجح الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

المادة ١٠

لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية

من أجل تأمين تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والمنازعات.

المادة ١١

التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

إقرارا بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل سيتم إنشاء لجنة إسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق ٢ وملحق ٤ بأسلوب تعاوني وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

المادة ١٢

الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومتَي الأردن

طبقا للمادة ٩ المذكورة أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة

٣ - سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه سابقا وفقا للمادة ٦ المذكورة أعلاه

٤ - من أجل تمكين المجلس من النهوض، بالنمو الاقتصادي سيقوم المجلس فور تنصيبه إضافة إلى أمور أخرى بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء وسلطة ميناء غزة البحري وبنك فلسطيني للتنمية ومجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات وسلطة فلسطينية للبيئة وسلطة فلسطينية للأراضي وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

٥ - بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وإنسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة ٨

النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس قوة شرطة قوية ببيما ستستثمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بفرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

المادة ٩

القوانين والأوامر العسكرية

١ - سيخول المجلس سلطة التشريع

المادة ١٥

تسوية المنازعات

١ - ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا أو أي اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستشكل وفقا للمادة العاشرة أعلاه

٢ - إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين

٣ - للطرفين أن يتفقا على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق على التحكيم ومن أجل هذا الغرض وبناء على اتفاق الطرفين سينشئ الطرفان لجنة تحكيم.

المادة ١٦

التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في ما يتعلق بالبرامج الإقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المتعددة أداة ملائمة للنهوض بـ خطة مارشال وبرامج إقليمية وبرامج أخرى بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق الرابع

المادة ١٧

بنود متفرقة

١ - يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

٢ - جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

ومصر من جهة أخرى للنهوض بالتعاون بينهم. وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام. وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك

المادة ١٣

إعادة تموضع القوات الإسرائيلية

١ - بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقا للمادة ١٤.

٢ - عند إعادة موزعة قواتها العسكرية ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان

٣ - وسيتم تنفيذ تدريجي للمريد من إعادة التوزيع في مواقع محددة بالتناسب مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقا للمادة ٨ أعلاه.

المادة ١٤

الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق الثاني.

أُرم في واشنطن العاصمة يوم ١٣ / ١٩٩٣٧٩

عن حكومة إسرائيل

عن الوفد الفلسطيني

الشاهدين

الولايات المتحدة الأميركية

الفيدرالية الروسية

الملحق الأول

بروتوكول حول صيغة

الانتخابات وشروطها

١ - فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية وفقا لاتفاق بين الطرفين.

٢ - وبالإضافة يجب أن يغطي الاتفاق حول الانتخابات القضايا التالية من بين أمور أخرى:

أ - النظام الانتخابي

ب - صيغة الإشراف والمراقبة الدولية

المتفق عليها وتركيباتها العرقية

ج - الأحكام والنظم المتعلقة بالحملة

الانتخابية بما فيها ترتيبات متفق عليها

لتنظيم الإعلام وإمكان الترحيص لمحطة

بث إذاعي وتلفزي

٣ - لن يتم الإجحاف بالوضع

المستقبلي للفلسطينيين المرحلين

[«النازحين»] الذين كانوا مسجلين يوم

٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ بسبب عدم

تمكنهم من المشاركة في العملية

الانتخابية لأسباب عملية

الملحق الثاني

بروتوكول حول انسحاب

القوات الإسرائيلية من

قطاع غزة ومنطقة أريحا

١ - سيحدد الطرفان اتفاقا ويوقعانه

خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان

المبادئ هذا حيز التنفيذ حول انسحاب

القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا وسيضمن هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تسري في قطاع غزة ومنطقة أريحا على إثر الانسحاب الإسرائيلي.

٢ - ستنفذ إسرائيل انسحابا مجدولا

وبسرعة متصاعدة لقواتها العسكرية من

قطاع غزة ومنطقة أريحا يبدأ فوراً مع

توقيع الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة

أريحا ويتم استكماله خلال فترة لا تتعدى

الأربعة أشهر بعد توقيع هذا الاتفاق.

٣ - سيضمن الاتفاق المذكور أعلاه

من جملة أمور أخرى

أ - ترتيبات لتقل هادئة وسلمية

للسلطة من الحكومة العسكرية

الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى

الممثلين الفلسطينيين.

ب - دنية السلطة الفلسطينية

وصلاحياتها ومسؤولياتها في هذه

المجالات في ما عدا الأمن الخارجي

والمستوطنات والإسرائيليين والعلاقات

الحارجية ومسائل أخرى متفق عليها

شكل مشترك

ج - ترتيبات لتولي الأمن الداخلي

والنظام العام من قبل قوة الشرطة

الفلسطينية التي تتشكل من ضباط

الشرطة المجندين محلياً ومن الخارج

(حاملي جوازات السفر الأردنية والوثائق

الفلسطينية الصادرة من مصر). إن الذين

سيشاركون في قوة الشرطة الفلسطينية

القادمين من الخارج يجب أن يكونوا

مدربين كشرطة وضباط شرطة.

د - حضور دولي أو أجنبي مؤقت

وفقا لما يتفق عليه.

هـ - إقامة لجنة تعاون وتنسيق

فلسطينية إسرائيلية مشتركة لأغراض

الأمن المتبادل.

و - برنامج للتنمية والاستقرار

الاقتصادي يشمل إقامة صندوق

طواريه لتشجيع الاستثمار الأجنبي والدعم المالي والاقتصادي.

وسيقيم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الإقليمية والدوليين لدعم هذه الأهداف ز - ترتيبات لممر آمن للأفراد وللنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٤ - الاتفاق أعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين في ما يتعلق بمعايير

أ - غزة - مصر.

ب - أريحا - الأردن

٥ - المكاتب المسؤولة عن الاصطلاح بصلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها حسب هذا الملحق الرقم ٢ والمادة ٦ من إعلان المبادئ سيكون موقعها في قطاع غزة ومنطقة أريحا في انتظار تنصيب المجلس.

٦ - باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية

الملحق الثالث

بروتوكول حول التعاون

الإسرائيلي الفلسطيني في

البرامج الاقتصادية والتنمية

يتفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرة إسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي تركز بين أمور أخرى على التالي

١ - التعاون في مجال المياه بما في ذلك مشروع تطوير المياه، يقوم بإعداده خبراء من الجانبين، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق

المياه لكل طرف وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتفديد خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. ٢ - التعاون في مجال الكهرباء بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية والذي سيحدد كذلك شكل التعاون لإنتاج الموارد الكهربائية وصيانتها وشراؤها وميها.

٣ - التعاون في مجال الطاقة بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة يأخذ في الاعتبار استغلال المعط والغاز لأغراض صناعية خاصة في قطاع غزة والنقب وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى وسيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار كذلك بناء مركب صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة وكذلك تمديد أنابيب لنقل النفط والغاز.

٤ - التعاون في مجال التمويل بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة العربية وقطاع غزة وفي إسرائيل وكذلك إقامة بنك تنمية فلسطيني

٥ - التعاون في مجال النقل والاتصالات بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة ويأخذ في الاعتبار إنشاء خطوط نقل واتصالات من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلى بلدان أخرى وإليهما. بالإضافة سيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة والسكك الحديدية وخطوط الاتصالات. الخ

٦ - التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدراسات وبرامج النهوض بالتجارة بما يشجع التجارة الداخلية والإقليمية وما بين الإقليمية وكذلك دراسة جنوبي إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق والتعاون في مجالات

أخرى تتعلق بالتجارة

٧ - التعاون في مجال الصناعة بما في ذلك برامج التطوير الصناعي الذي سيوفر إنشاء مراكز إسرائيلية - فلسطينية مشتركة للبحث والتطوير الصناعي والذي سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية ويصم الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج والمنتجات العنائنية والأدوية والالكترونيات والألماس والعلوم القائمة على الكمبيوتر والعلم والعمل والتعاون في مسائل الخدمات الاجتماعية.

٩ - خطة لتنمية الموارد البشرية والتعاون حولها تأخذ في الاعتبار ورش عمل وبدوات إسرائيلية فلسطينية مشتركة وإقامة مراكز تأهيل مهني ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة

١٠ - خطة لحماية البيئة تأخذ في الاعتبار إجراءات مشتركة و/أو مسقة في هذا المجال

١١ - برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام.

١٢ - أية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة

الملحق الرابع

بروتوكول حول التعاون

الإسرائيلي الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية

(١) سوف يتعاون الجانبان في سياق مسعى السلام المتعدد الأطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة تبادر إليه الدول السبع الكبرى (7 G). سيطلب الطرفان من السبعة الكبير السعي إلى إشراك دول

أخرى مهتمة بهذا البرنامج مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية إقليمية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص.

(٢) سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين

أ - برنامج التنمية الاقتصادية للضفة العربية وقطاع غزة

ب - برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي

أ - برنامج التنمية الاقتصادية للضفة العربية وقطاع غزة سيتشكل من العناصر

التالي

١ - برنامج لإعادة التأهيل الاجتماعي بما في ذلك برنامج للإسكان والبناء

٢ - خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة

٣ - برنامج لتنمية البنية التحتية (المياه والكهرباء والنقل والاتصالات الخ).

٤ - خطة للموارد البشرية

٥ - برامج أخرى.

ب - ويمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي من العناصر التالية

١ - إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية.

٢ - تطوير خطة إسرائيلية فلسطينية أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة

البحر الميت

٣ - قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت.

٤ - تنمية المياه إقليمياً ومشاريع تطوير أخرى للمياه.

٥ - خطة إقليمية للتنمية الزراعية تتضمن مسعى إقليمياً للوقاية من التصحر.

٦ - ربط للشبكات الكهربائية في ما بينها

٧ - التعاون الإقليمي من أجل نقل

المادة السادسة

من المتفق عليه أن يكون نقل السلطة كما يلي

١ - يقوم الجانب الفلسطيني بإبلاغ الجانب الإسرائيلي أسماء الفلسطينيين المعارضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستنقل إلى الفلسطينيين وفقاً لإعلان المبادئ في المجالات التالية التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة وأية سلطات أخرى متفق عليها

٢ - من المفهوم أن حقوق هذه المناصب والزاماتها لن تتأثر.

٣ - تستمر كل المجالات الموصوفة أعلاه في التمتع بالتخصيصات الموجودة في الموازنة وفقاً لترتيبات يتم الاتفاق عليها من الطرفين. وستأخذ هذه الترتيبات في الاعتبار التعديلات الضرورية المطلوبة من أجل تضمين الضرائب التي تتم حيازتها من مكتب الضرائب المباشرة

٤ - فور تنفيذ إعلان المبادئ سيشارك الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقاً للتفاهات المذكورة أعلاه.

المادة السابعة

كما سيتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات للتنسيق والتعاون.

المادة الثامنة

انحساب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة إسرائيل الصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

المادة التاسعة

من المفهوم أن الاتفاق الانتقالي سيتضمن ترتيبات للتعاون والتنسيق

العار والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعها واستغلالها صناعياً

٨ - خطة تنمية إقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية

٩ - التعاون الإقليمي في مجالات أخرى

(٣) سيعمل الطرفان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الطرف وسيستقر بهدف إنجازها كما سيسمح الطرفان النشاطات الواقعة ما بين اجتماعات مجموعات العمل. وكذلك دراسات الجدوى والدراسات التمهيدية لها ضمن مجموعات العمل المتعددة الطرف المختلفة

المحضر المتفق عليه

إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية

(أ) تفاهات واتفاقات عامة.

أية صلاحيات ومسؤوليات يتم نقلها إلى الفلسطينيين وفقاً لإعلان المبادئ قبل تصيب المجلس ستخصص للمبادئ نفسها المتعلقة بالمادة الرابعة كما هو مبين في المحضر المتفق عليه أدناه

(ب) تفاهات واتفاقات محددة.

المادة الرابعة

من المفهوم أن

١ - ولاية المجلس ستمتد على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية والإسرائيليون

٢ - ستسري ولاية المجلس في ما يخص الصلاحيات والمسؤوليات والمحالات والسلطات المنقولة إليه المتفق عليها.

أماكن عقدها

الملحق الثاني

من المفهوم أنه لاحقاً للانسحاب الإسرائيلي ستستمر إسرائيل في مسؤولياتها عن الأمن الخارجي و: الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين

ويمكن القوات العسكرية والمدني الإسرائيلي أن يستمروا في استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطأ أريحا

أدرم في واشنطن العاصمة في تاريخ ١٩٩٣/٩/١٣.

عن حكومة إسرائيل

عن الوفد الفلسطيني

الشاهدان

الولايات المتحدة الأمريكية

الفيدرالية الروسية

في هذا الخصوص. كما أنه من المتفق عليه أن يتم إسحاز نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى الشرطة الفلسطينية بطريقة معرلة كما هو متفق عليه في الاتفاق الانتقالي.

المادة العشرة

من المتفق عليه أنه فور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ سيقوم الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني بتبادل أسماء الأفراد المعيين من الطرفين كأعضاء في لجنة الارتباط الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة.

كما أنه من المتفق عليه أن يكون لكل طرف عدد متساو من الأعضاء في اللجنة المشتركة وستتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بالاتفاق ويمكن للجنة المشتركة أن تضيف تقنيين وخبراء آخرين حسب الضرورة وستقرر اللجنة المشتركة وثيرة اجتماعاتها ومكان أو

الرسائل المتبادلة بين

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية*

ورئيس الحكومة الإسرائيلية**

ووزير الخارجية النرويجية***

تونس والقدس.

٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ****

رابين:

السيد رئيس الحكومة

من رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات إلى
رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق

* ياسر عرفات

** يتسحاق رابين.

*** يوهان يورغن مولست.

**** المصدر:

Institute for Palestine Studies, The Palestinian-Israeli Peace

Agreement: A Documentary Record (Washington, D.C. IPS, 1993), pp. 12-13

من رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات إلى
وزير الخارجية النرويجي يوهان
يورغن هولست:

عزيزي الوزير هولست،
أود أن أؤكد لكم أنني لدى التوقيع
على «إعلان المبادئ» سأضمن
تصريحاتي العلنية المواقف التالية:
في ضوء العصر الجديد المتسم
بتوقيع «إعلان المبادئ» تشجع م.ت.ف.
الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية
ولطاع غزة، وتدعو إلى أن يأخذ دورا
في الخطوات المؤدية إلى تطبيع الحياة،
ورفض العنف والإرهاب، والمساهمة في
السلام والاستقرار، والمشاركة بفاعلية
في تشكيل إعادة الإعمار والتنمية
الاقتصادية والتعاون.

المخلص
ياسر عرفات
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

من رئيس الحكومة الإسرائيلية
يئحازق رابين إلى رئيس م.ت.ف.
ياسر عرفات:

السيد الرئيس،
ردا على رسالتكم المؤرخة في ٩
أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أود أن أؤكد لكم
أنه في ضوء التزامات م.ت.ف. الواردة
في رسالتكم، قررت حكومة إسرائيل
الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية
محسلا للشعب الفلسطيني، وبدء
المفاوضات مع م.ت.ف. ضمن إطار
عملية السلام في الشرق الأوسط.

يئحازق رابين
رئيس الحكومة الإسرائيلية

إن توقيع «إعلان المبادئ» يرسم
بداية عصر جديد في تاريخ الشرق
الأوسط. ولهذا، فإنني أود، وبإيمان
راسخ، أن أؤكد التزامات م.ت.ف. التالية.
تعترف م.ت.ف. بحق دولة إسرائيل في
الوجود بسلام وأمن.

تقبل م.ت.ف. قرار مجلس الأمن
اللتابع للأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و٣٣٨.
تلتزم م.ت.ف. بعملية السلام في
الشرق الأوسط وحلا سلميا للنزاع بين
الطرفين، وتعلن أن جميع المسائل
المعلقة والمتعلقة بالوضع الدائم ستحل
من خلال المفاوضات.

وتعتبر م.ت.ف. أن توقيع «إعلان
المبادئ» يشكل حدثا تاريخيا ويفتح
عهدا جديدا من التعايش السلمي غالبا من
العنف وجميع الأعمال الأخرى التي تهدد
السلام والاستقرار، واستنادا إلى هذا،
فإن م.ت.ف. تنبذ (renounces) اللجوء
إلى الإرهاب وأعمال العنف الأخرى
وستتحمل مسؤولية جميع عناصر
وموظفي م.ت.ف. كي تضمن إنعانهم
وتمنع الخروقات وتتخذ الإجراءات
اللائمية بحق المخالفين.

وبالنظر إلى الوعد بمصر جديد وإلى
توقيع «إعلان المبادئ»، واستنادا إلى
الميثاق الفلسطيني لقراري مجلس الأمن
٢٤٢ و٣٣٨، فإن م.ت.ف. تؤكد أن بنود
الميثاق (الوطني) الفلسطيني التي تنكر
على إسرائيل حق الوجود، وفقرات التي لا
تتلاءم مع الالتزامات الواردة في هذه
الرسالة، ستصبح ملغاة وغير سارية
المفعول بعد الآن. وبالتالي، فإن
م.ت.ف. تتعهد بمعرض التمديدات
الضرورية المتعلقة بالميثاق الفلسطيني
على المجلس الوطني الفلسطيني
للحصول على موافقة الرسمية عليها.

المخلص
ياسر عرفات
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

الملاحق السرية للاتفاقية

فيما يلي ترجمة من الروسية للنص الرسمي للملاحق السرية المرفقة
لإعلان المبادئ الخاصة بترتيبات الحكومة الذاتية في الأراضي الفلسطينية
المحتلة :

ملحق رقم (١) : التعاون السياسي :

١ - تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل وبحق
الشعب اليهودي بالوجود على أرض فلسطين وتعترف إسرائيل
بمنظمة التحرير الفلسطينية كحكومة ذاتية انتقالية مستقبلية
للفلسطينيين بعد القيام بانتخابات شكلية.

٢ - تنهى منظمة التحرير الفلسطينية كافة الحملات الإعلامية المعادية
لإسرائيل وتتعهد بالعمل على تصفية أية حملات سياسية
أو عسكرية فلسطينية معارضة تهدف إلى تدمير إسرائيل
وقتل مواطنيها.

٣ - تعهد منظمة التحرير الفلسطينية بالحفاظ على حياة المواطنين
الإسرائيليين الذين يعملون ويمارسون أعمالهم في أريحا وغزة وباقي
مدن يهودا والسامرة.. ولا تصانع المنظمة عمليات بناء
مستوطنات يهودية تحت إشراف وموافقة الحكومة الذاتية
الانتقالية الفلسطينية.

٤ - تعهد إسرائيل بدعم الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية سياسياً
ومادياً خلال سنوات الحكم الذاتي.

٥ - لا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية ممارسة أي
أعمال تتعلق بالسياسة الخارجية أو إنشاء سفارات
فلسطينية مستقلة خلال سنوات الحكم الذاتي وإلغاء
السفارات الفلسطينية الحالية ويمكن الاتفاق على توظيف
فلسطينيين في سفارات إسرائيل يتولون إدارة شئون الفلسطينيين ضمن
مناطق الحكم الذاتي والمقيمين في دولة إسرائيل.

٦ - لا يحق إنشاء حكومة سياسية فلسطينية مستقلة بل إدارة،
ولا يحق إصدار نقد فلسطيني أو جوازات سفر فلسطينية مستقلة.

٧ - يتمتع الفلسطينيون سكان غزة وأريحا بجوازات سفر إسرائيلية مع

الإشارة في جواز السفر إلى أن الجنسية فلسطينية.

٨ - يحمل أعضاء الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية جوازات سفر (خاصة) إسرائيلية مع الإشارة إلى جنسيتهم الفلسطينية.

٩ - لا يحق لمنظمة التحرير الفلسطينية أو الحكومة الذاتية الانتقالية خلال فترة ٥ سنوات الحكم الذاتي المطالبة بعودة اللاجئين أو النازحين الذين لجأوا إلى الأردن أو سوريا أو لبنان أو مصر ولا يحق كذلك المطالبة بعودة أي فلسطيني مارس سابقاً أعمالاً عسكرية أو سياسية عدائية لدولة إسرائيل إلا بعد الحصول على حسن سلوك من قوى الأمن الإسرائيلية.

١٠ - يحق للحكومة الإسرائيلية وقف العمل بأية اتفاقيات إسرائيلية - فلسطينية في أي وقت تراه ضرورياً خاصة إذا رأت أن المصلحة السياسية والأمنية لدولة إسرائيل تتعارض مع هذه الاتفاقيات أو أن هذه الاتفاقيات سببت اضطراباً داخل إسرائيل يصعب السيطرة عليه.

ملحق رقم (٢) : التعاون الأمني :

١ - لا يحق لمنظمة التحرير الفلسطينية أو الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية إنشاء جيش عسكري فلسطيني وتولى حماية الحدود الجيش الإسرائيلي.

٢ - يتولى الجيش الإسرائيلي حماية مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في دولة إسرائيل.

لا يحق للفلسطينيين ضمن الحكم الذاتي حمل أو اقتناء أسلحة نارية بكافة أنواعها أو أية مواد متفجرة أو مضرّة للبشر بما في ذلك المواد الكيميائية والسامة والمشحمة، دون أخذ الموافقة المسبقة لدوائر الأمن الإسرائيلية.

٤ - يتولى مهمة حفظ الأمن الداخلي في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية الشرطة الفلسطينية التي تتلقى رواتبها وأسلحتها من وزارة الداخلية الإسرائيلية بواسطة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية، وتعمل الشرطة الفلسطينية ضمن اللوائح والأنظمة الداخلية للشرطة الإسرائيلية.

٥ - لا تتمتع منظمة التحرير الفلسطينية أو الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية بحق السماح بإنشاء منظمات أو أحزاب أو أية حركات فلسطينية تهدف إلى تدمير إسرائيل أو قتل مواطنين إسرائيليين، وتتعهد بالعمل على سحق ووقف أية محاولات عنيفة أو سرية لإنشاء منظمات إرهابية فلسطينية.

٦ - لا يحق لمواطني المناطق الفلسطينية التي تتمتع بالحكم الذاتي دخول المناطق والأراضي الإسرائيلية إلا بعد الحصول على تصريح خاص من وزارة الداخلية الإسرائيلية أو المكاتب الأمنية.

٧ - تعمل حكومة إسرائيل على حماية أعضاء الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية والفلسطينيين ضمن مناطق الحكم الذاتي ضد أية اعتداءات خارجية أو داخلية من الجماعات اليهودية المعارضة.

٨ - تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية أو الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية بتسليم قوائم بأسماء الجماعات الفلسطينية الدينية وغيرها المعارضة لاتفاقية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد ثلاث شهور من بدء تنفيذ إتفاقية السلام ومراقبة نشاطها.

٩ - تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية بحل المجموعات التنظيمية (الإرهابية) في مناطق الحكم الذاتي مع تسليم أسلحتها وإعطاء معلومات عن أماكن تخزينها.

١٠ - تتعهد الحكومة الإسرائيلية بالحفاظ على أمن وحياة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الراغبين في الإقامة بإسرائيل أو مناطق الحكم الذاتي.

ملحق رقم (٣) : التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي :

١ - تتعهد الحكومة الإسرائيلية بالدعم الاقتصادي لمناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.

٢ - تسمح الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية للتجار ورجال الأعمال

الإسرائيليين بإقامة مشاريع تجارية وصناعية وإنشائية في مناطق الحكم الذاتي.

٣ - تخصص الحكومة الإسرائيلية ميزانية خاصة لأعضاء الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية وعائلاتهم مع السماح لأبنائهم بالتعليم على نفقة الحكومة الإسرائيلية.

٤ - يحق للفلسطينيين إقامة بنوك فلسطينية أو مشتركة في مناطق الحكم الذاتي.

٥ - يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية فرض الضرائب وتحصيلها في مناطق الحكم الذاتي.

٦ - لا تمنع الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية شراء أو بيع الأراضي ضمن مناطق الحكم الذاتي لأى إسرائيلي يرغب بالشراء أو البيع مع تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بذلك.

٧ - يحق للفلسطينيين إنشاء مطار مدنى فى غزة يتولى مسؤولية الأمن فيه قيادة إسرائيلية - فلسطينية مشتركة.

٨ - تتولى الحكومة الإسرائيلية القيام بحملات لجمع المساعدات المالية والاقتصادية لمناطق الحكم الذاتي الفلسطينية ولا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية تلقي المساعدات المالية الرسمية أو غير الرسمية دون علم الحكومة الإسرائيلية ويجب إيداعها فى الميزانية العامة الإسرائيلية.

٩ - ميزانية الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من ميزانية حكومة إسرائيل المتعلقة بتطوير مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.

١٠ - لا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية توقيع عقود أو اتفاقيات لمشاريع اقتصادية أو مالية أو تجارية مشتركة دون دراستها مسبقاً من قبل الحكومة الإسرائيلية.

١١ - النقد الرسمى فى إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي الفلسطينية هو الشيكال الإسرائيلى.

١٢ - الاستيراد والتصدير لأية مواد أو بضائع مدنية لاستعمال مناطق الحكم

الذاتي الفلسطينية بهم من خلال وزارة التجارة الخارجية الإسرائيلية ولا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية ممارسة ذلك منفردة.

١٣- لا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية التعامل بالعملة الأجنبية أو تلقي القروض الخارجية إلا استناداً للقوانين الاقتصادية والتجارية والمالية في إسرائيل.

١٤- لا تستطيع الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية المتخبة ممارسة أي أعمال مالية أو اقتصادية أو تجارية مع الفلسطينيين المقيمين خارج مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية واللذين يقطنون في الدول المجاورة أو تقدم مساعدات مالية لهم وسيم الاتفاق المباشر بين إسرائيل والدول العربية التي يقيم الفلسطينيون بها.

١٥- ستعمل الحكومة الإسرائيلية على فتح مجال العمل والتجارة بين الفلسطينيين والدول العربية النفطية وتسهيل انتقال الكفاءات الفلسطينية للعمل في الخارج مع السماح لهم بالعودة في أي وقت تشاء.

١٦- ستعهد الحكومة الذاتية الفلسطينية بالعمل على مساعدة إسرائيل في الحصول على مشاريع تجارية واقتصادية في الدول العربية بعد توقيع معاهدات الملام مع الدول العربية الأخرى.

١٧- يحق للفلسطينيين ضمن مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني الأولية بترويج البضائع والصناعات الإسرائيلية والدراسة في الجامعات الإسرائيلية والمشاركة بالمشاريع الإسرائيلية الخارجية. ملحق رقم (٤) : الصاوغ الإعلامي :

١ - تتفق منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية على وقف الحملات العدائية الإسرائيلية الفلسطينية.

٢ - يتفق الفلسطينيون والإسرائيليون على توجه إعلامهم المشترك لمحاربة الأعداء والإرهابيين في إسرائيل والدول العربية الأخرى

وكذلك محاربة المعادين لعملية السلام الإسرائيلية
الفلسطينية العربية.

٣ - يتفق الطرفان على وقف حملات العدا لليهود وحقوقهم القانوني
فلسطين وكذلك حملات العدا للصهيونية العالمية.

٤ - يحق للفلسطينيين إقامة محطات إذاعية وتليفزيونية وإصدار صحف
بموافقة الحكومة الذاتية الانتقالية مع مراعاة أنظمة الإعلام
الإسرائيلية.

ملحق رقم (٥) : أمور خاصة :

* لا يمكن للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية التدخل بالشؤون
الداخلية أو السياسية الخارجية لدولة إسرائيل.

* لا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية إنشاء وزارات أو
هيئات رسمية أو حرس تشرفى وغير ذلك من مقومات الدول
المستقلة بما فى ذلك دعوة الرؤساء والملوك، مع رفع العلم الإسرائيلى مع
الفلسطينى على مكاتب المؤسسات الرسمية الفلسطينية.

* يحق للحكومة الإسرائيلية مراقبة وتطبيق عمل الحكومة
الذاتية الفلسطينية وتعيين مراقبين إسرائيليين فى حالة اكتشاف أعمال
أو ممارسات غير قانونية ومخالفة للاتفاقات المعقودة بين حكومة إسرائيل
والفلسطينيين.

* يحق للحكومة الإسرائيلية وأجهزتها الأمنية الانتشار وملاحقة
عناصر «إسرائيلية أو فلسطينية» مطلوبة للحكومة الإسرائيلية فى مناطق
الحكم الذاتى فى أى وقت تراه هذه الأجهزة مناسباً لعملها، مع الاحتفاظ
بحقها فى عدم إحاطة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية وكذلك
أجهزتها الأمنية بذلك خوفاً من تسرب المعلومات وهروب المطلوبين مع
إحاطة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية بالملم بعد انتهاء المهام.

* يحق للحكومة الإسرائيلية عدم السماح للفلسطينيين مواليد أربها
وغزة أو مناطق يهودا والسامرة المقيمين خارج إسرائيل بالعودة إلى منازلهم
لدوافع أمنية أو صحية.

* لا يحق للفلسطينيين القاطنين فى الهيمات فى مناطق الحكم

الذاتى الفلسطينية المطالبة بالعودة إلى مناطق سكنهم الأصلية وسيجرى الاتفاق بين الحكومة الإسرائيلية والحكومة الذاتية الانتقالية بالمنع منعاً تاماً التدخل الفلسطينى فى عمليات هجرة اليهود إلى إسرائيل أو معاداتها وجرى الاتفاق على بقاء مسجونين لهم فى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينية مع الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية.

* يحق للحكومة الإسرائيلية بعد انتهاء فترة الحكم الذاتى اجراء استفتاء شعبى فى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينية على مبدأ الاستقلال التام أو الاتحاد مع إسرائيل أو الاتحاد الكونفدرالى مع المملكة الأردنية الهاشمية. القرار الذى سيختاره القاطنون فى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينية باستفتاءهم سيكون نهائياً وبدون رجعة.

* يحق للحكومة الإسرائيلية منح الراغبين من سكان الحكم الذاتى الفلسطينى الجنسية الإسرائيلية دون الإشارة إلى الجنسية الأصلية.

* يحق للجيش الإسرائيلى القيام بمهام حماية وأمن وانتشار فى مناطق عربية مجاورة دون إحاطة الحكومة الذاتية الانتقالية ولا يحق للفلسطينيين التدخل بعمل الجيش الإسرائيلى أو الحكومة الإسرائيلية فى المناطق العربية المجاورة.

* فى حالة قيام عداء عسكرى أو سياسى أو إعلامى مع أية دولة عربية مجاورة لإسرائيل يوجد أو لا يوجد بينها وبين إسرائيل اتفاقية سلام لا يحق للفلسطينيين فى مناطق الحكم الذاتى التدخل أو معاداة إسرائيل بسبب ذلك وتخل الأمور والمشاكل الإسرائيلية مع جيرانها دون أى تدخل من قبل الفلسطينيين.

المحتويات

٣	استهلال
٥	أولاً : الملصاح السياسية والأمنية للاتفاق
٧	(١) العناصر التي مهدت للاتفاق
	(٢) الاتفاق : أمريكا وإسرائيل .. والمنظمة
١٢	... من الذي تغير ؟!
٢١	(٣) حلم الدول الفلسطينية يتبدد
٣٠	(٤) لاجئون إلى الأبد
٣٨	(٥) القدس ليست قبلة العرب
	(٦) اتفاق غزة - أريحا و«معضلة الأمن» :
	«الجندرية» الفلسطينية لتصفية الانتفاضة
٥٦	وحماية الدولة الصهيونية
	(٧) مواقف القوي السياسية والقيادات الفلسطينية
٦٨	من الاتفاق
٨٨	(٨) المثقفون الفلسطينيون ورؤيتهم للاتفاق
١٠٠	(٩) شرطان لإحلال السلام
١٠٧	ثانياً : الدوافع الاقتصادية للاتفاق :
١٠٩	مصلحة الرأسمالية العالمية
١١١	- مصلحة إسرائيل
١١٨	- اتفاق ثنائي أم اقليمي

١١٩ مستمرة وممر عبور
١٢٣ الأرض -
١٢٣ المياه -
١٢٥ الطاقة -
١٢٩ المعاملة -
١٣٣ الصناعة والزراعة والتبادل التجاري -
١٤١ النقل والمواصلات وميناء غزة -
١٤٣ الموارد المالية -
١٥٢ من يجني الثمار ؟ ١٢ -
١٥٢ اسرائيل ١ -
١٥٧ الشجعان أم رجال الأعمال ؟ ٢ -
١٦٤ هل الاتفاق هو نهاية المطاف ؟ ١٢ -
١٦٧ المراجع
١٧٣ ثالثاً : ملاحق الدراسة

نادية رفعت

- * باحثة فى الاقتصاد.
- * ماجستير اقتصاد من الجامعة الأمريكية عام ١٩٨٦.
- * أصدرت بالاشتراك مع الباحث عمرو كمال حمودة كتاب «المؤسسة العسكرية فى إسرائيل» دار مينا للنشر عام ١٩٩١.
- * لها أبحاث اقتصادية وسياسية نشرت بمجلة الفكر الاستراتيجى العربى ومجلة الأزمنة العربية ومقالات بالصحافة المصرية.

أحمد بهاء الدين شعبان

- * مهندس ميكانيكا.
- * شارك فى قيادة الحركة الطلابية الديمقراطية - أوائل السبعينيات.
- * نشرت له مقالات ودراسات بالجرائد المصرية والمجلات العربية.
- * صدر له «٤٨ ساعة هزت مصر» (بيروت، ١٩٧٧)، «النفط العربى والاستراتيجية الأمريكية» (بيروت، ١٩٨٢). وصدر له عام ١٩٩٣، «الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠»، من القاهرة.
- * له تحت الطبع : «تشرىح الأصولية فى مصر والعالم العربى»، «أصول العنصرية الصهيونية».

رقم الإيداع ٤٥٧٢ / ٩٤

دار الطباعة المتميزة

ت : ٢٩٩٧٩٤٢

كان توقيع اتفاق «غزة - أريحا» مفاجأة كبيرة للجماهير العربية، ثم جاء الإعلان عن الملاحق السرية للاتفاق «صدمة» أشد لأنها أطلقت تداعيات مختلفة علي كافة المستويات دون ترتيب .

لقد أنهى التوقيع علي الاتفاق مرحلة طويلة من مراحل الصراع العربي - الصهيوني، وفتح الباب أمام مرحلة شديدة الاختلاف والخطورة، خاصة في وقت تقف فيه الجماهير والطليعة المثقفة قلقة ومشتتة، ولولا الانتفاضة المجيدة للشعب الفلسطيني المكافح لانكسرت الإرادة القومية إلي مدي لا يمكن إدراكه .

ومصر وفلسطين تضمهما معادلة واحدة للأمن القومي، شئنا أم أبينا، ولذلك سيلعب الأعداء علي ضرب هذه المعادلة وتغيير قواعدها . . والخوف الأكبر عندما تنفجر التناقضات بين الإخوة أنفسهم أطراف المعادلة .

لذا كان من الضروري إجراء تحليل دقيق للجوانب والآثار المختلفة للاتفاق وتحديد المخاطر والاحتمالات. ومن هنا كان تقسيم الكتاب إلي قسمين رئيسين :

• القسم الأول: يناقش كل آثار الاتفاق من الناحية السياسية والأمنية. وقد تصدي له الباحث أحمد بهاء الدين شعبان .

والقسم الثاني: يناقش كل آثار الاتفاق من الناحية الاقتصادية. وقد تصدت له الباحثة نادية رفعت .

وإذا كان اتفاق «غزة - أريحا» هو «المدخل» لآز الصهيوني في المنظومة العربية ، فهو يمثل كذلك «البوابة» لقيام «السوق شرق أوسطية» والتي ستغير - إن قامت - التاريخ العربي والتشكيل الحضاري لوطننا .

